قطر

تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015

تولت السلطات الوطنية المختصة إعداد هذا التقرير تمهيداً لعقد المنتدى العالمي للتربية (إنشون، جمهورية كوريا، 19-22 أيار/مايو 2015). وقُدّم التقرير تلبيةً للدعوة التي وجهتها اليونسكو إلى الدول الأعضاء من أجل تقييم التقدم المحرز منذ عام 2000 نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وإن الأفكار والآراء المذكورة في هذه الوثيقة تخص المؤلفين ولا تلزم المنظمة بشيء. كما أن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ويمكن الإحالة إلى هذا البحث بذكر العنوان التالي: "تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015 قطر". وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على عنوان البريد الإلكتروني التالي: efa2015reviews@unesco.org

التقرير الوطني لتقييم التعليم للجميع

لدولة قطر

2000 – 2015م

المجلس الأعلى للتعليم

الدوحة – يوليو 2014

حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الوزراء

خارطة دولة قطر

فهرس التقرير

م	الموضوع	الصفحة
01	تقديم	1
02	مقدمة	5
03	الملخص التنفيذي	8
04	القسم الأول : السياق الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي	13
05	أولاً: السياق الاجتماعي والاقتصادي	14
06	ثانياً: السياق التعليمي	17
07	القسم الثاني: أهداف التعليم للجميع	29
08	- الهدف الأول	31
09	- الهدف الثاني	41
10	- الهدف الثالث	59
11	- الهدف الرابع	74
12	- الهدف الخامس	89
13	القسم الثالث: جودة التعليم	97
14	- الهدف السادس	99
15	القسم الرابع : تطبيق إستراتيجيات التعليم للجميع	143
16	القسم الخامس : وجاهة إطار التعليم للجميع	163
17	القسم السادس : آفاق ما بعد 2015	167
18	قائمة المراجع	178

فهرس الجداول

م	البيان	الصفحة
1	تطور حجم السكان في دولة قطر	14
2	السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام	21
3	أعداد الطلبة والمدارس بالتعليم الخاص	22
4	أعداد الطلبة والمدارس بالتعليم الحكومي	23
5	معدل الأمية بدولة قطر	24
6	السلم التعليمي للتعليم الموازي	25
7	حجم الإنفاق الحكومي على التعليم	26
8	تكلفة الطالب في التعليم	27
9	نسبة القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال	32
10	النسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي	36
11	العدد والنسبة المئوية للمعلمين المؤهلين أكاديمياً في رياض الأطفال	37
12	توزيع نسب القيد الإجمالي والصافي في الصف الأول الابتدائي	43
13	توزيع نسب القيد الصافي والإجمالي في المرحلة الابتدائية	45
14	توزيع نسبة الطلبة المسجلين في المرحلة الابتدائية حسب الجنس	47
15	عدد المعيدين ونسبة إعادة الصفوف في المرحلة الابتدائية حسب الجنس	48
16	نسبة النجاح بالصف السادس الابتدائي	50
17	معدل البقاء حتى الصف الخامس الابتدائي	50
18	معدلات الانتقال في التعليم الحكومي والخاص بين المراحل التعليمية الثلاث	52
19	العدد والنسبة المئوية للمعلمين المؤهلين أكاديمياً في المرحلة الابتدائية	54
20	نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المرحلة الابتدائية	56
21	معدل القرائية لدى الشباب (15 – 24)	61
22	نسبة القيد الصافي بالمرحلة الثانوية	62

تابع فهرس الجداول

م	البيان	الصفحة
23	معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الثانوية حسب الجنس	63
24	نسبة توزيع طلبة المرحلة الثانوية على التعليم العام والتخصصي	64
25	نسبة التحصيل التعليمي للشباب	65
26	مجموع القيد ونسبتا القيد الإجمالي والصافي في التعليم التقني والمهني	66
27	تكلفة الطالب في التعليم التقني والمهني	67
28	معدل القرائية لدى الكبار من (15) سنة فأكثر	78
29	معدل القرائية لدى الشباب (15 -24 سنة)	80
30	معدل الأمية (15 سنة فأكثر) حسب الجنس	81
31	عدد المعلمين والمعلمات في مدارس تعليم الكبار ومحو الأمية	82
32	عدد الدارسين والدارسات في تعليم الكبار ومحو الأمية حسب الجنس	84
33	عدد الشعب في مدارس تعليم الكبار ومحو الأمية حسب الجنس	86
34	عدد مدارس تعليم الكبار ومحو الأمية حسب الجنس والمرحلة	87
35	النسبة المئوية للإناث الملتحقات من القيد الكلي حسب المرحلة	91
36	النسبة المئوية للمعلمات الإناث حسب المرحلة	92
37	نسبة المديرات في كل مرحلة من مراحل التعليم العام	94
38	تكافؤ الفرص التعليمية حسب المراحل التعليمية	95
39	عدد ونسبة المعلمين برياض الأطفال	101
40	عدد ونسبة المعلمين بالمدارس الابتدائية حسب المؤهل والجنس	102
41	عدد ونسبة المعلمين بالمرحلة الإعدادية حسب المؤهل والجنس	103
42	عدد ونسبة المعلمين بالمرحلة الثانوية حسب المؤهل والجنس	104
43	نسبة التلاميذ إلى المعلم في جميع المراحل التعليمية	105
44	معدل الطلبة إلى الصف حسب المرحلة	107

تابع فهرس الجداول

م	البيان	الصفحة
45	نسبة الكتب إلى التلاميذ حسب المرحلة التعليمية	108
46	الإنفاق على الكتب الدراسية والمواد التعليمية ونسبته للإنفاق العام	109
47	نسبة رواتب المعلمين من الإنفاق العام على التعليم	109
48	متوسط الحياة المدرسية المتوقعة في دولة قطر	110
49	عدد البرامج التدريبية والمتدربين	121
50	عدد ونسبة المعلمين الحاصلين على الرخص المهنية	123
51	عدد المدارس التي تم تقييمها دورياً	125
52	فئات الاعتماد المدرسي الوطني	126
53	نتائج طلبة الصفين (4 , 8) في مادة اللغة العربية	131
54	نتائج طلبة الصفين (4 ، 8) في مادة اللغة الإنجليزية	132
55	نتائج طلبة الصفين (4 ، 8) في مادة الرياضيات	134
56	نتائج طلبة الصفين (4 ، 8) في مادة العلوم	135
57	نسب النجاح في المواد الدراسية للصف الثاني عشر	137
58	نتائج طلبة دولة قطر في اختبارات PISA	138
59	نتائج طلبة دولة قطر في اختبارات TIMSS	139
60	نتائج طلبة دولة قطر في دورتي PIRLS	141

فهرس الأشكال

م	البيان	الصفحة
1	حجم الإنفاق على التعليم	27
2	نسبة القيد الإجمالي في رياض الأطفال	33
3	تطور عدد رياض الأطفال بحسب نوع التعليم (حكومي – خاص)	34
4	النسبة المئوية لمعلمي رياض الأطفال الحاصلين على مؤهل جامعي	38
5	نسب القيد الإجمالي والصافي في الصف الأول الابتدائي	44
6	نسب القيد الإجمالي والصافي في مرحلة التعليم الابتدائي	46
7	توزيع نسبة الطلبة في المرحلة الابتدائية حسب الجنس	47
8	معدل البقاء حتى الصف الخامس الابتدائي حسب الجنس	51
9	معدل الانتقال من المرحلة الابتدائية للإعدادية والثانوية حسب الجنس	53
10	عدد المعلمين المؤهلين في المرحلة الابتدائية	55
11	معدل القرائية لدى الشباب حسب الجنس	62
12	نسبتا القيد الصافي والإجمالي في التعليم التقني والمهني	67
13	معدل القرائية لدى الكبار (15 سنة فأكثر)	79
14	معدل الأمية (15 سنة فأكثر) حسب الجنس	82
15	عدد مدارس تعليم الكبار ومحو الأمية حسب الجنس والمرحلة	88
16	النسبة المئوية للمعلمات الإناث حسب المرحلة	93
17	نسبة التلاميذ إلى المعلمين حسب المرحلة التعليمية	106
18	عدد المعلمين والقادة الحاصلين على الرخصة المهنية	123
19	متوسط درجات اللغة العربية القياسية لطلبة الصفين (4 ، 8)	132

20	متوسط درجات اللغة الإنجليزية القياسية لطلبة الصفين (4 ، 8)	133
21	متوسط درجات الرياضيات القياسية لطلبة الصفين (4 ، 8)	135
22	متوسط درجات العلوم القياسية لطلبة الصفين (4 ، 8)	136
23	نتائج دولة قطر في اختبارات بيزاPISA	139
24	نتائج دولة قطر في اختبارات تيمز TIMSS	140
25	نتائج دولة قطر في اختبارات بيرلز PIRLS	141

تقديم:

أدركت دولة قطر بقيادتها الرشيدة منذ وقت بعيد أهمية الاستثمار في العنصر البشري، باعتباره العامل الأساسي والرئيسي في إعداد وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على قيادة الأمة نحو التقدم والتنمية والولوج إلى بوابة المعرفة.

وكما أن الإنسان هو هدف التنمية المستدامة ، فهو في نفس الوقت أداتها لتحقيق ذلك ، لذا اهتمت دول العالم قاطبة بتعليم أبنائها حتى أصبح هذا الهدف المنشود محور اهتمام شعوب العالم للوصول إلى تعليم يشمل جميع القطاعات والفئات دون تمييز بينهم في الجنس أو الدين أو العرق أو اللغة أو الموطن.

لقد أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بالتعليم، وهو ما تجسد في دستورها وترجمته في رؤيتها 2030م وفي الخطة الإستراتيجية لقطاعات الدولة . ومن منطلق ذلك، وإيمانا بأحقية التعليم للجميع، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص؛ حرص المجلس الأعلى للتعليم - من خلال الخطة الوطنية للتعليم للجميع، ومن خلال ما تضمنته إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب (2011-2016) من برامج ومشروعات - على تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وفي هذا المجال حققت دولة قطر إنجازات طيبة؛ شملت رفع معدلات الالتحاق بالمدارس لجميع الطلبة، وتوفير تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم ، وتحسين جميع الجوانب النوعية للتعليم من رفع كفاءة المعلمين، وتطوير المناهج الدراسية، والتوسع في إنشاء الأبنية المدرسية، وتوفير التسهيلات والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وتهيئة البيئة الآمنة للتعلم. كما شكل الاهتمام بالأطفال والشباب والمرأة وكبار السن أحد أهم معالم برامج ومشروعات الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم والتدريب، والذي كان له الأثر الكبير في إحراز تقدم ملحوظ تجاه تحقيق أهداف ومؤشرات الأداء المرتبطة بكل فئة من تلك الفئات .

إن التطور المشهود في واقع العملية التعليمية يؤكد أن دولة قطر بذلت جهوداً كبيرة حتى تكون في طليعة الدول التي حققت أهداف التعليم للجميع ، وإن كان هذا ليس آخر المطاف؛ إذ ستظل مسؤوليتنا متواصلة نحو أبنائنا وشبابنا من

الجنسين من أجل أن نقدم لهم تعليما وتعلما يسهم في تمكينهم من المعارف والمهارات الحياتية التي تساعدهم على الانطلاق نحو حياتهم العملية الناجحة من ناحية، وفي رقي وطنهم من ناحية أخرى.

ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بعميق الشكر والتقدير إلى جميع العاملين بالميدان التربوي وإلى كافة شركائنا في هذه المسؤولية من أولياء أمور، ومؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني الذين ساهموا جميعاً في إبراز دور قطر في هذا المجال بصورة تدعو للفخر والاعتزاز.

كما أود أن أسجل هنا أن دولة قطر تنظر بعين الإهتمام والتقدير لكافة الجهود المبذولة والتي توحدت من خلال (التعليم للجميع) لتجسد نموذجاً إنسانياً رائعاً يحتذى به للشراكة الدولية في تحقيق أهداف عظيمة تسعد الإنسان على هذه المعمورة .

د. محمد بن عبد الواحد الحمادي

وزير التعليم والتعليم العالي

الأمين العام للمجلس الأعلى للتعليم

مقدمة

خطت دولة قطر - بتوفيق الله ثم بتوجيهات قيادتها الرشيدة - خطوات حثيثة تجاه تحقيق ما التزمت به مع المجتمع الدولي ومنظمة اليونسكو لتنفيذ إطار (داكار) لعام 2000 لتحقيق أهداف التعليم للجميع، وحققت في سبيل ذلك إنجازات كبيرة في مجال النمو التربوي والتعليمي؛ مما أسهم بدوره في تحقيق مستوى عال من الأهداف الستة للتعليم للجميع، وتجويد كفاءته وتحسين مخرجاته، بما يواكب رؤية قطر الوطنية 2030م، وإستراتيجية قطاع التعليم والتدريب 2011 – 2016م.

وقد وفرت دولة قطر فرص التعليم النوعي والمجاني لكل طفل يقيم على أرض الدولة، من خلال تعميم الالتحاق بالتعليم، والمساواة في الحصول عليه، وتوسيع نطاقه ليشمل جميع فئات المجتمع وأجناسه، وتوفير البيئة المدرسية التربوية الملائمة، والمعلمين من ذوي الكفاءات المهنية العالية. كما أولت اهتماماً خاصاً بمرحلة الطفولة المبكرة، وزيادة عدد دور الحضانة ورياض الأطفال، والوفاء بكافة حقوق ذوي الإعاقات، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير فرص التعليم للكبار ممن فاتهم الالتحاق بالتعليم المدرسي للحصول على نوعية جيدة من التعليم من خلال برامج تعليم الكبار والتعليم الموازي، والتعليم المستمر، ولضمان التحاق جميع فئات المجتمع بالتعليم؛ فقد صدر القانون رقم (25) لسنة 2001 والمعدل بقانون (25) لسنة 2009 بإلزامية التعليم وتشديد العقوبة على المخالفين.

كما أن دولة قطر لم تدخر جهداً في تنفيذ التزاماتها الدولية والإنسانية تجاه المجتمع الدولي من خلال نشر وتوسيع فرص التعليم للجميع في كثير من الدول الشقيقة والصديقة. وتجدر الإشارة هنا إلى مبادرات حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني - أمير البلاد المُفدى، وصاحبة السمو الشيخة/ موزا بنت ناصر – المبعوث الخاص لليونسكو للتعليم الأساسي والعالي ، في دعم التعليم في مناطق عدة من العالم، حيث بلغت المساعدات والمعونات الإنسانية والتنموية التي قدمتها دولة قطر خلال عامي 2011 – 2012 ما قيمته (025,764,001,3) ريالاً قطرياً لفائدة (100) دولة في مختلف أنحاء العالم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015م. ولم تقتصر مساهمات

الدولة على تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية بل تجاوزت ذلك إلى طرح عدة مبادرات على الصعيد الدولي، تصب كلها في دعم ونشر التعليم للجميع، منها على سبيل المثال مبادرة "حماية التعليم في مناطق النزاعات وانعدام الأمن"، والتي أطلقتها مؤسسة التعليم فوق الجميع، ومبادرة الفاخورة "لدعم وحماية الطلبة والمدارس في مناطق الصراعات"، ومبادرة "عَلِّم طفلاً" والتي تهدف إلى إيجاد حلول عملية لتوفير التعليم الأساسي لملايين الأطفال الذين حرموا من التعليم في جميع أنحاء العالم.

ولقد تم تشكيل فريق لإعداد التقرير الوطني للتعليم للجميع بموجب القرار الوزاري رقم (37) لسنة 2013م، وتكليفه بجمع البيانات والمؤشرات الإحصائية التي تعكس جهود دولة قطر في هذا المجال، مع الالتزام بالمحددات والمحاور التي تضمنها الدليل المرجعي المعد من قبل منظمة اليونسكو وفي ضوء الأهداف الستة للتعليم للجميع، وهو ما سنتعرف عليه بشكل تفصيلي من خلال التقرير.

والله الموفق والمستعان.

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي :

لقد حققت دولة قطر معدلات عالية من الأهداف الستة للتعليم للجميع ، من خلال حرص الدولة والتزامها تجاه أبنائها والمجتمع الدولي في توفير فرص التعليم في أنظمتها الحكومية والخاصة على حد سواء ، ونشره على جميع فئات السكان، ويشير تقرير التقييم الوطني للتعليم للجميع بدولة قطر إلى هذا التطور على النحو الآتي :

القسم الأول : السياق الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي

يتضمن هذا القسم السياق الاجتماعي والاقتصادي في دولة قطر من حيث حجم وتركيبة السكان والنشاط الاقتصادي ، والرؤية الشاملة للدولة لتحقيق التنمية البشرية والمستدامة بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وفقاً لما تضمنته رؤية قطر 2030 م . كما تناول السياق التعليمي والغايات المستهدفة من التعليم والتدريب ، والارتقاء بجودة التعليم بكافة أشكاله ومستوياته ، ومكونات النظام التعليمي في قطر ، والسلم التعليمي الحكومي والخاص ، وعدد الطلبة والمدارس ، وحجم الإنفاق الحكومي على التعليم في الدولة .

القسم الثاني : أهداف التعليم للجميع

ويشتمل على خمسة أهداف جاءت على النحو الآتي :

الهدف الأول :

توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة ، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وتعرضاً للخطر وأشدهم حرماناً .

وتشير النتائج إلى أن دولة قطر حققت معدلات كبيرة في هذا الهدف ، حيث ارتفع معدل التحاق الأطفال بالرياض من (27.3%) في سنة الأساس 2000/2001 إلى (72.8%) عام 2011/2012 م ، وارتفع عدد رياض الأطفال الحكومية إلى (51) روضة لعام 2012/2013 م نتيجة لاهتمام الدولة بالتوسع في تعليم رياض الأطفال . كما أن أعداد التلاميذ الملتحقين بالصف الأول الابتدائي من الذين التحقوا ببرامج الرعاية والتعلم في مرحلة الطفولة المبكرة ارتفع إلى (14080) تلميذاً وتلميذة بزيادة عن عام الأساس (4001) تلميذاً وتلميذة .

الهدف الثاني :

العمل على أن يتم بحلول 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي ، وإكمال هذا التعليم ، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية .
تضمن هذا الهدف التشريعات والسياسات المرتبطة بتحقيق وتعميم التعليم الابتدائي والأساسي لكل طفل يعيش على أرض قطر ، ومؤشرات التعليم الابتدائي من حيث نسب القيد الصافي والإجمالي للصف الأول الابتدائي والتي بلغت (93.8%) و(102.5%) عام 2011/2012 على التوالي ، وبلغت نسب القيد الإجمالية للمرحلة الابتدائية للذكور والإناث (104.9%) لعام 2011/2012 م كما تناول الهدف النسب المئوية للمعلمين المؤهلين بالنسبة للطلبة ، ومعدل بقاء وانتقال الطلبة بالصف الخامس ، ومن المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية.

الهدف الثالث :

ضمان تلبية حاجات التعليم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة .
يستعرض الهدف جهود الدولة في تحقيق الأهداف المرصودة في الخطة الوطنية للتعليم للجميع ، وإستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011/2016 ، والسياسات والتشريعات الوطنية ورؤية قطر 2030 ، والاتفاقات المبرمة مع مؤسسات المجتمع المدني لتنمية وتطوير التعليم المهني والتقني ، كما تضمن جهود الدولة في الارتقاء بمعدلات القرائية ومهارات الحياة والتعليم لدى الشباب ، ومؤشرات ومعدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والمهني والتقني (التخصصي) بالدولة .

الهدف الرابع :

تحقيق تحسن بنسبة (50%) في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015 لاسيما لصالح النساء ، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار .
يتناول جهود الدولة وما حققته من إنجازات كبيرة في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية ، والتشريعات والسياسات التي صدرت في هذا المجال ، وما أسفرت عنه من نتائج ، حيث بلغت معدلات القرائية لدى الشباب (15-24) عام 2013 (99%) ، وانخفضت نسبة الأمية في نفس العام إلى (2.5%) للفئة العمرية من (15سنة) فما فوق .

الهدف الخامس :

إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 م ، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015 م مع التأكيد على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد .
يشير الهدف إلى جهود الدولة في تحقيق أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع فيما يخص المساواة بين الجنسين ، والسياسات والتشريعات التي صدرت في هذا الشأن . كما يتضمن مؤشرات التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم من حيث النسبة المئوية للإناث الملتحقات بالمراحل التعليمية المختلفة ، ومعدلات القيد في كل مرحلة مقارنة بعدد الذكور ، وكذلك عدد المعلمات ومديرات المدارس مقارنة بعدد المعلمين والمديرين الذكور .

القسم الثالث : جودة التعليم

الهدف السادس :

تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع ، بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم ، لاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة .

ويشتمل على السياسات والتشريعات الوطنية التي تهدف إلى تحسين و جودة التعليم ، والمؤشرات التربوية التي تدل على ارتفاع معدل جودة النظام التعليمي في الدولة والتي من بينها ارتفاع نسبة المعلمين المؤهلين في رياض الأطفال وجميع مراحل التعليم وتناسب نسبة الطلبة إلى المعلم في الصف ، ونسب الكتب والمواد التعليمية مع أعداد الطلبة ، والبيئة التعليمية الصالحة للتعلم ، وحجم الإنفاق على التعليم في الدولة ، ونسب رواتب المعلمين من الإنفاق العام على التعليم ، والمبادرات الخاصة بتطوير وتحسين التعليم .

القسم الرابع : تطبيق استراتيجيات التعليم للجميع

يشير هذا القسم إلى مدى التزام دولة قطر باستراتيجيات تحقيق أهداف التعليم للجميع والتي وردت في إطار عمل داكار 2000 ، وتم ترجمتها إلى خطط عمل وطنية في مجال التعليم من بينها : الدستور القطري في مادتيه (29) ، (49) ، رؤية قطر 2030 ، استراتيجية التعلم والتدريب 2011/2016 ، القوانين والتشريعات الخاصة بإلزامية التعليم ، والمبادرات الإقليمية والدولية في مجال دعم التعليم للجميع ، وإنشاء صندوق وقفي للتعليم والصحة ، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في التعليم ، وتطوير أنظمة التعليم والتقييم ، وتحسين أوضاع المعلمين وقدراتهم المهنية ، والتعليم الإلكتروني وتقديم تسهيلات إلكترونية للمعلم والطالب .

القسم الخامس : وجاهة إطار التعليم للجميع

يوضح التزام دولة قطر بما ورد في إعلان جومتيان بتايلاند 1995 ، وإطار عمل داكار 2000 ، في تحقيق أهداف التعليم للجميع ، والسعي إلى تطبيق ذلك ضمن خططها وتشريعاتها الوطنية ، حيث جاءت الخطة الوطنية للتعليم للجميع 2003 متسقة تماماً مع ما صدر عن المؤتمرات الدولية ، ومكملة للخطط التعليمية الوطنية ، كما تلاقت أهداف التعليم للجميع مع الغايات الرئيسية لرؤية قطر 2030 م .

القسم السادس : آفاق ما بعد العام 2015 م

لقد حققت دولة قطر معظم الأهداف الستة للتعليم للجميع ، من خلال تنفيذ عدد من المشاريع التربوية، فقد تم وضع إطار وطني للمناهج والمؤهلات من الروضة حى الصف (12)، والتوسع في توظيف التكنولوجيا في التعليم ، وزاد عدد الملتحقين بالمدارس ، وتحسن مستوى الطلبة في الاختبارات الوطنية والدولية ، وارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ، ومعدلات الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الابتدائية (103%) ، والثانوية (94%) ، وحققت دولة قطر المرتبة الأولى عربياً و(36) عالمياً في التنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية الأخير ، كما أولت الدولة اهتماماً كبيراً بقطاع الشباب والمرأة في مجالات التعليم والصحة والعمل ، والتزمت بدور إيجابي تجاه دعم ونشر التعليم للجميع في جميع دول العالم وتم ترجمه ذلك عملياً في المبادرات العديدة التي أعلنت عنها وتبنتها دولة قطر .

القـــسـم الأول

السياق الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي

5. Draw and write.
6. Look at the boxes. Write.

السياق الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي:

أولاً: السياق الاجتماعي والاقتصادي:

دولة قطر شبه جزيرة تقع في منتصف الخط الساحلي الغربي للخليج العربي بين خطي العرض 27 ، 24 ، 10 ، 26

شمالاً وخطي الطول 45 ، 50 ، 40 ، 51 شرقاً، وتمتد شبه جزيرة قطر شمالاً لتغطي مساحة قدرها 11,521 كيلو متراً مربعاً، وتشتمل الدولة على عدد من الجزر والسلاسل الصخرية والمياه الضحلة الواقعة على الساحل من أشهرها جزر حالول، وشراعوه، والأسحاط، والبشيرية، والعالية والسافلية .

وتتكون أراضي دولة قطر من سطح صخري منبسط مع بعض الهضاب والتلال الكلسية في منطقة دخان في الغرب ومنطقة جبل فويرط في الشمال ، ويمتاز هذا السطح بكثرة الأخوار والخلجان والأحواض والمنخفضات التي يطلق عليها (الروضات).

يبلغ عدد سكان دولة قطر بحسب تعداد عام 2014 ما مجموعه (2.155.446) يتوزعون إلى ما نسبته (74,4%) ذكور وما نسبته (25,6%) إناث ويرجع السبب في زيادة أعداد الذكور إلى أن معظم سكان الدولة من العمالة الوافدة التي يشكل الذكور النسبة الأكبر منها .

جدول (1) تطور حجم السكان في دولة قطر
من عام 2004 وحتى عام 2014 .

العام	ذكور	إناث	المجموع
2004	496382	247647	744029
2010	1,284739	414696	1699435
2014	1603651	551795	2155446

يعتنق القطريون الدين الإسلامي ، كما توجد ديانات أخرى حيث تستقبل دولة قطر كل عام أعداداً كبيرة من القوى العاملة لتلبية احتياجات خططها التنموية الطموحة على اختلاف مستوياتها وتخصصاتها .

1- رؤية قطر الوطنية 2030 :

في عام 2008 م أصدر صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى قراراً أميرياً رقم (44) باعتماد رؤية قطر الوطنية 2030؛ وتهدف الرؤية الشاملة للتنمية إلى تحويل دولة قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة. وتقوم رؤية قطر على مبادئ الدستور وتوجيهات القيادة السياسية لإرساء مجتمع أساسه العدل والأمان والمساواة وحماية الحريات العامة والقيم الأخلاقية والدينية والتقاليد، إلى جانب تحقيق تكافؤ الفرص وتكريس الأمن والاستقرار.

وترتكز الرؤية على أربع ركائز أولها التنمية البشرية التي تهدف إلى تطوير وتنمية السكان كي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر، وتُعنى الركيزة الثانية بالتنمية الاجتماعية لتحقيق مجتمع عادل وآمن مستند إلى الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية؛ قادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى ، أما الركيزة الثالثة فهي التنمية الاقتصادية؛ وتهدف إلى تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني دولة قطر، والركيزة الرابعة هي التنمية البيئية لتحقيق الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، كما تتيح الرؤية التي تحدد الاتجاهات العامة للمستقبل إعداد الإستراتيجيات والخطط التنفيذية.

وقد تم إعداد إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011 – 2016 التي تعتبر ثمرة مشاورات وطنية شملت جميع فئات المجتمع القطري بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى جانب مراعاتها للقيم الثقافية والدينية واحتياجات الأجيال القادمة، وقد شملت الإستراتيجية أربعة عشر قطاعاً منها الصحة والتعليم والتدريب والقوى العاملة والتماسك الأسري والبيئة .... وغيرها، وقد تضمنت إستراتيجية كل قطاع مجموعة من المبادرات والبرامج والمشاريع .

2- التنمية المستدامة :

لقد أكدت مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر حصول تغيرات هامة وإحراز مزيد من التقدم في جميع ركائز التنمية؛ ففي التنمية الاجتماعية حققت الدولة تقدماً ملموساً، ومثال على ذلك التقدم المحرز في الحد من البطالة وتحقيق المساواة بين الجنسين وخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة .

ففي الوقت الذي يقفز فيه معدل البطالة في بلدان غربية متقدمة ليصل إلى مستويات غير مسبوقة نجده ينخفض في دولة قطر بمعدل 44%؛ إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل في العام 2012 (0,5%) ويعود ذلك إلى التوسع في المؤسسات الإنتاجية في مجال النفط والغاز، وإنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية التي وفرت فرص عمل جديدة، ويضاف إلى ذلك تضيق الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم والصحة والعمل الاجتماعي ، وتتقارب الفجوة كثيراً في مجالات الأنشطة المالية والأنشطة العقارية والإدارة العامة والتجارة.

ومن أهم المؤشرات الاجتماعية الدالة على التنمية الاجتماعية انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وفي هذا المؤشر تقترب الدولة (8.8) من الدول المتقدمة التي بلغ معدل الوفيات فيها (6) بالألف في حين وصل على الصعيد العالمي إلى (55) بالألف وفي أقل البلدان نمواً إلى 108 بالألف .

وفي المجال الاقتصادي تبين أحدث الاحصائيات أن دولة قطر تشهد مرحلة متميزة من تاريخها تتمثل في مضيها قدماً نحو تنمية متكاملة وشاملة ومستدامة ـ بل ومتسارعة ـ وقد سجلت دولة قطر معدلات استثمار عالية؛ حيث تجاوزت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر والبالغة (28,56%) عام 2012 نظيراتها في الدول المتقدمة (18,8%) وعلى الصعيد العالمي (23,6%) كما احتلت دولة قطر المرتبة الأولى على الصعيد العالمي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والبالغ (104) ألف دولار لعام 2012 وهو يتخطى بأكثر من ثلاث مرات نظيره في الدول المتقدمة والبالغ (34) ألف دولار ، أما فيما يتعلق بمعدلات الاستخدام الإجمالية فقد تفوق المعدل في دولة قطر (99,5%) عام 2012 على نظيراتها في دول الاتحاد الأوروبي (90,4%) وفي منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي البالغة (92,1%) .

3- مؤشرات أخرى :

- 100% من السكان مشمولين بالرعاية الصحية الأولية .
- ارتفاع معدل التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية إلى 96% .
- 100% من السكان تتوافر لديهم مرافق الصرف الصحي .
- 100% من السكان تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة .
- تفوق نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي الصادر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدولة عام 2012 البالغة 1% نظيراتها في المملكة العربية السعودية 6%، ودولة الإمارات العربية المتحدة5,8% ، وتقل بدولة الكويت لتصل إلى 4,4% .
- تخطت نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة من الناتج المحلي الإجمالي البالغة 0,54% لعام 2012 نظيراتها في دول لجنة المساعدات الإنمائية والبالغة 0,29% لعام 2014 .
- تخصيص نسبة عالية من الموازنة العامة للدولة للإنفاق على التعليم بلغت 13%.

ثانياً : السياق التعليمي :

لقد استثمرت دولة قطر استثماراً كبيراً في أفضل نماذج الممارسة في قطاع التعليم. وتواصل هذا الاستثمار للتكيف مع التعليم الأساسي والتعليم العالي والتوحيد بينهما لتحصيل ما يتطلبه الاقتصاد الأكثر تنوعاً من مهارات , مع احترام القيم الثقافية القطرية والتراث القطري .
لقد أدركت القيادة الرشيدة بالدولة أهمية التعليم وأنه المفتاح للتنمية المستدامة والشاملة لأنه أساس الاستثمار البشري .

1- ركيزة التنمية البشرية " تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر " .

تهدف دولة قطر ضمن ركيزتها الأولى التنمية البشرية محور "سكان متعلمون" إلى بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية العصرية ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم، ويتيح هذا النظام الفرص للمواطنين لتطوير قدراتهم ويوفر لهم أفضل تدريب ليتمكنوا من النجاح في عالم متغير تتزايد متطلباته العلمية ، كما يشجع هذا النظام التفكير التحليلي والنقدي وينمي القدرة على الإبداع والابتكار ، ويؤكد على تعزيز التماسك الاجتماعي واحترام قيم المجتمع القطري وتراثه ، ويدعو إلى التعامل البناء مع شعوب العالم .

الغايات المستهدفة من التعليم والتدريب هي :

- نظام تعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة ويزود المواطنين بما يفي بحاجاتهم وحاجات المجتمع القطري .
- شبكة وطنية للتعليم النظامي وغير النظامي تجهز الأطفال والشباب القطريين بالمهارات اللازمة والدافعية العالية للمساهمة في بناء مجتمعهم وتقدمه .
- مؤسسات تعليمية متطورة ومستقلة تدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق ارشادات مركزية، وتخضع لنظام المساءلة .
- نظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة ومراكز البحوث العالمية المرموقة.
- دور فاعل دولياً في مجالات النشاط الثقافي والفكري والبحث العلمي .

2- إستراتيجية التعليم والتدريب :

وتحددإستراتيجية قطاع التعليم والتدريب 20 نتيجة أساسية و29 مشروعاً متصلاً بها تشمل ما يلي :

2-1 معالجة المسائل التعليمية والتدريبية من خلال :

- وضع خطة إستراتيجية شاملة مدتها 10 سنوات لجميع الجهات ذات العلاقة وتنفيذها .
- تعزيز قيم المجتمع القطري والهوية الوطنية والثقافة العربية والإسلامية في كل مراحل التعليم والتدريب .
- وضع خطة لتطوير القوى العاملة والمؤسسات (تطوير الأخصائيين والمؤسسات في مجال التعليم والتدريب .
- دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات التعليمية والإدارية والتطويرية.
- استخدام الجهات المعنية الرئيسية لقاعدة البيانات المطورة في التعليم والتدريب لرسم السياسات .
- التواصل وزيادة الوعي بفوائد التعليم .

2-2 تحسين التعليم العام ، من خلال :

- تعميم التعليم ذي الجودة العالية من الروضة حتى السنة الثانية عشرة .
- توفير تعليم ذي جودة عالية باتساق من روضة الأطفال حتى السنة الثانية عشرة.
- دعم الطلبة من رياض الأطفال حتى السنة الثانية عشرة ليتمكنوا من تحقيق أقصى طاقاتهم وإمكانياتهم .
- توفير خيارات تعليمية ملائمة لتلبية احتياجات ذوي الإعاقات .
- زيادة الإرشاد والتوجيه المهني والأكاديمي بالمهارات المطلوبة في بيئات العمل في المستقبل.
- تعزيز المشاركة المجتمعية وزيادة مساهمة قطاعات المجتمع في التعليم العام .
- توفير بدائل متنوعة من برامج التعليم الأساسي للكبار .

2-3 تحسين التعليم العالي ، من خلال :

- المواءمة بين التعليم العالي واحتياجات الاقتصاد المبني على المعرفة .
- توفير مسارات بديلة للتعليم الجامعي .

2-4 تعزيز التعليم التقني والتدريب المهني ، من خلال :

- تطوير نموذج تنظيمي في مجال التعليم التقني والتدريب المهني وتطوير القدرات اللازمة له .
- تطوير إطار تنظيمي للمواءمة بين التعليم التقني والتدريب المهني مع قطاع التعليم واحتياجات سوق العمل .
- مواءمة برامج التعليم التقني والتدريب المهني مع احتياجات المجتمع القطري وسوق العمل.
- إبراز أهمية ومكانة برامج التعليم التقني والتدريب المهني .

2 -5 تحسين البحث العلمي ، من خلال :

- تحقيق مستوى أعلى للابتكار العلمي .

3- تنظيم المجلس الأعلى للتعليم :

تم تأسيس المجلس الأعلى للتعليم في عام 2002. وفي عام 2009 صدر القرار الأميري رقم (14) الخاص بتنظيم المجلس الأعلى للتعليم، والذي حدد أن المجلس هو الجهة العليا المختصة بتطوير التعليم.

ومن المهام التي يقوم بها المجلس :

- رسم السياسة الوطنية للتعليم ، وربطها بأهداف وخطط وبرامج التعليم في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030.
- وضع الخطط والبرامج ونظم الرقابة والمتابعة اللازمة لتنفيذ السياسة الوطنية للتعليم .
- اعتماد معايير جودة عالية لأداء جميع مرافق ومقدمي الخدمات التعليمية العامة والخاصة .
- إقرار الهياكل التنظيمية لهيئات وأجهزة المجلس والهيئات والأجهزة التابعة لها، واعتماد الموازنة اللازمة لها ضمن موازنة المجلس .
- إصدار نظام استثمار لأموال المجلس.

ويضم المجلس ثلاث هيئات رئيسية هي :

- هيئة التعليم .
- هيئة التقييم .
- هيئة التعليم العالي .

ولكل هيئة مجموعة من الاختصاصات والمهام ، كما أن هناك مجموعة من المكاتب والوحدات المساندة والداعمة لعمل المجلس منها : مكتب تكنولوجيا المعلومات ، وإدارة الخدمات المشتركة ، ومكتب تحليل السياسات والأبحاث ومكتب الاتصال والإعلام .

4- مكونات النظام التعليمي :

توفر الدولة أنواعاً مختلفة من التعليم هي :

4-1 التعليم الحكومي العام :

ويضم هذا النوع من التعليم رياض الأطفال الحكومية {مجانية وغير إلزامية} والمدارس من الصف الأول إلى الثاني عشر {إلزامية ومجانية} ، وهي تحت إشراف ومتابعة المجلس الأعلى للتعليم ، وتتبعه إدارياً ومالياً وتنظيمياً .

ويضم سلم التعليم الحكومي المراحل الآتية :

- رياض الأطفال: مستويان .
- الابتدائية: ستة مستويات {صفوف} .
- الإعدادية: ثلاثة مستويات {صفوف} .
- الثانوية: ثلاثة مستويات {صفوف} وتتشعب إلى مجموعة من المسارات بعد الصف العاشر .

ويبين الجدول الآتي السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام .

جدول (2) السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام

المرحلة	الصف	الملاحظات
رياض الأطفال	روضة	تبدأ من سن 4 سنوات
	تمهيدي	
الابتدائية	1	
	2	
	3	
	4	
	5	
	6	
الاعدادية	7	
	8	
	9	
الثانوية	10	بعد الصف العاشر يختار الطالب المسار المناسب من بين المسارات التعليمية المعروضة
	11	
	12	

4-2 التعليم الخاص:

في إطار سعي الدولة لبناء شراكات مع القطاع الخاص وفتح المجال له للإسهام والاستثمار في المجال التعليمي؛ فقد تم السماح للأفراد والمؤسسات والشركات لافتتاح مدارس خاصة بالدولة، بالإضافة إلى مدارس الجاليات والمدارس الدولية. وقد شمل هذا النوع من التعليم رياض الأطفال والتعليم العام.

أنواع المدارس الخاصة:

- مدارس دولية .
- مدارس الجاليات .
- مدارس تطبق معايير المناهج القطرية .

ويشهد التعليم الخاص في دولة قطر زيادة مطردة في أعداد الطلبة والمدارس ، ويمثل الطلبة في القطاع الخاص ما نسبته 56% من أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم في دولة قطر . والجدول الآتي يوضح أعداد الطلبة والمدارس بالتعليم الخاص، وفق المرحلة للعام الدراسي 2012/2013 .

جدول (3) أعداد الطلبة والمدارس بالتعليم الخاص
وفق المرحلة للعام 2013/2012

المرحلة	عدد الطلبة	عدد المدارس
رياض الأطفال	26222	143
ابتدائي	61402	109
إعدادي	20106	79
ثانوي	13508	65
المجموع	121238	396

وقد بلغ عدد المدارس الحكومية (261) مدرسة، موزعة على المناطق المختلفة بالدولة ، أما أعداد الطلبة فقد بلغ في العام 2012/2013م (96720) طالباً وطالبة ، وأعداد الطلبة بالتعليم الحكومي يوضحها الجدول الآتي :

جدول (4) أعداد الطلبة والمدارس بالتعليم الحكومي 2013/2012م

المرحلة	عدد الطلبة	عدد المدارس
رياض الأطفال	6982	51
الابتدائية	44540	102
الإعدادية	22222	55
الثانوية	22976	53
المجموع	96720	260

وقد جاءت هذه الزيادة في أعداد الطلبة في التعليم الخاص والتوسع في أعداد المدارس نظراً للزيادة الكبيرة في أعداد الوافدين للعمل في الدولة، والانفتاح الاقتصادي للدولة، والمشاريع التطويرية بها، كما أن نظام القسائم التعليمية للطلبة القطريين وتفضيل أولياء الأمور لدراسة أبنائهم في المدارس الخاصة لاكتساب اللغة الإنجليزية وكذلك اعتقاداً منهم بأن المدارس الخاصة تقدم تعليماً نوعياً أفضل .

4-3 التعليم الموازي {مسائي ــ منازل}:

تولي دولة قطر اهتماماً كبيراً بمحو الأمية وتعليم الكبار منذ البدايات الأولى للتعليم بها ، وفي الخمسينيات من القرن الماضي . ومنذ إنشاء دائرة المعارف فقد أولت التعليم الليلي كما يسمى آنذاك اهتماماً موازياً للتعليم النهاري ، وتم افتتاح أول مركز لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وبعد إنشاء وزارة المعارف عام 57/1958م ، كانت أول إدارة تنشأ في الهيكل التنظيمي لوزارة المعارف هي " إدارة التعليم الليلي والامتحانات " وتزايد الاهتمام بهذا القطاع ووضعت مناهج خاصة به بعد أن تزايد عدد المراكز .

وقد انخفضت نسبة الأمية في دولة قطر للفئتين العمريتين من 15– 24 سنة و15 سنة فأكثر ، والجدول الآتي يوضح ذلك .

جدول (5) معدل الأمية بدولة قطر

السنة الفئة العمرية	2010	2011	2012	2013
24 – 15	3.6	2.4	1.3	1
15 سنة فأكثر	3.5	3.4	3.3	2.5

وينقسم هذا النوع من التعليم إلى :

- التعليم المسائي {محو الأمية وتعليم الكبار}:

وهذا النوع يقدم الخدمات التعليمية للكبار ممن لم يتعلموا وليست لديهم مهارات القراءة والكتابة والحساب ، وكذلك للكبار من الجنسين الذين لم يتمكنوا من إكمال تعليمهم ويرغبون في العودة للتعليم والدراسة في الفترة المسائية .

ويشير معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بدولة قطر إلى تسجيل ارتفاع ملحوظ خلال الفترة من 2006 – 2012 حيث ارتفع من 89,5% في عام 2006 إلى 96,7% في 2012 ، أي بمعدل سنوي قدره 1.1% وهذا يرجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة مثل إلزامية التعليم وبرامج محو أمية الكبار وخطط التوسع في نشر التعليم في كافة مناطق الدولة .

- نظام المنازل:

وخصص هذا النوع من التعليم للطلبة الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالنظام التعليمي العام الصباحي أو التعليم المسائي نظراً لأسباب مقبولة ومعتمدة من المجلس، وتبدأ الدراسة فيه من الصف الأول وحتى الثاني عشر ويتطابق مع السلم التعليمي للتعليم الصباحي .

جدول (6) السلم التعليمي للتعليم الموازي

المراحل التعليمية	المستويات	التعليم المسائي	التعليم {المنازل}
المرحلة الابتدائية	الأول	الحلقة الأولى	الأول
	الثاني		الثاني
	الثالث	الحلقة الثانية	الثالث
	الرابع		الرابع
	الخامس	الخامس	الخامس
	السادس	السادس	السادس
المرحلة الإعدادية	السابع	السابع	السابع
	الثامن	الثامن	الثامن
	التاسع	التاسع	التاسع
المرحلة الثانوية	العاشر	العاشر	العاشر
	الحادي عشر	الحادي عشر	الحادي عشر
	الثاني عشر	الثاني عشر	الثاني عشر

4-4 التعليم التقني والمهني :

من خلال متابعة مسيرة التعليم في الفترة السابقة نلاحظ أن هناك اهتماماً كبيراً بالتعليم التقني وتطويره ليواكب التطورات الاقتصادية والصناعية والعمرانية في الدولة ويلبي احتياجاتها من القوى العاملة ، وأبرمت مجموعة من اتفاقيات التشغيل للمدارس التقنية بهدف مزيد من الشراكات مع الجهات والمؤسسات المعنية بالدولة؛ فقد أبرم المجلس الأعلى للتعليم اتفاقية تشغيل مع قطر للبترول لتشغيل مدرسة قطر التقنية الثانوية المستقلة للبنين 2012 ، كما أبرمت اتفاقية تشغيل بين المجلس الأعلى للتعليم ومصرف قطر المركزي لتشغيل مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية المستقلة للبنين عام 2011 ، أضف إلى ذلك مدرسة المعهد الديني الإعدادي الثانوي للبنين التي تم تطويرها بحيث تواكب التطوير في المدارس المستقلة من حيث المناهج والبرامج التعليمية وإعداد المعلمين والقيادات المدرسية .

5) الإنفاق على التعليم :

في ظل اهتمام الدولة بالتعليم فقد وفرت الموارد المالية اللازمة وقامت بتمويله، بل أنها تعدت ذلك إلى إنشاء صندوق وقفي للتعليم والصحة .

والجدول الآتي يبين تطور حجم الإنفاق على التعليم في الفترة من 2001/2000 إلى 2013/2012.

جدول (7) حجم الإنفاق الحكومي على التعليم

للفترة من 2001/2000 - 2013/2012 م

العام	نوع العملة	إجمالي الإنفاق الحكومي
2000/2001	ريال قطري	1,677,630,000,00
	دولار أمريكي	460,887,362,64
2005/2006	ريال قطري	4,576,471,548,02
	دولار أمريكي	1,257,272,403,30
2010/2011	ريال قطري	16,160,536,876,28
	دولار أمريكي	4,439,707,933,04
2012/2013	ريال قطري	21,420,100,264,73
	دولار أمريكي	5,884,642,929,87

من الجدول السابق يتضح تضاعف حجم الإنفاق الحكومي على التعليم. وقد استحوذ التعليم على ما نسبته 10,8% من الميزانية العامة للدولة للعام 2013م .

شكل (1): حجم الإنفاق على التعليم (بالدولار) للأعوام الدراسية (2013/2012 - 2001/2000)

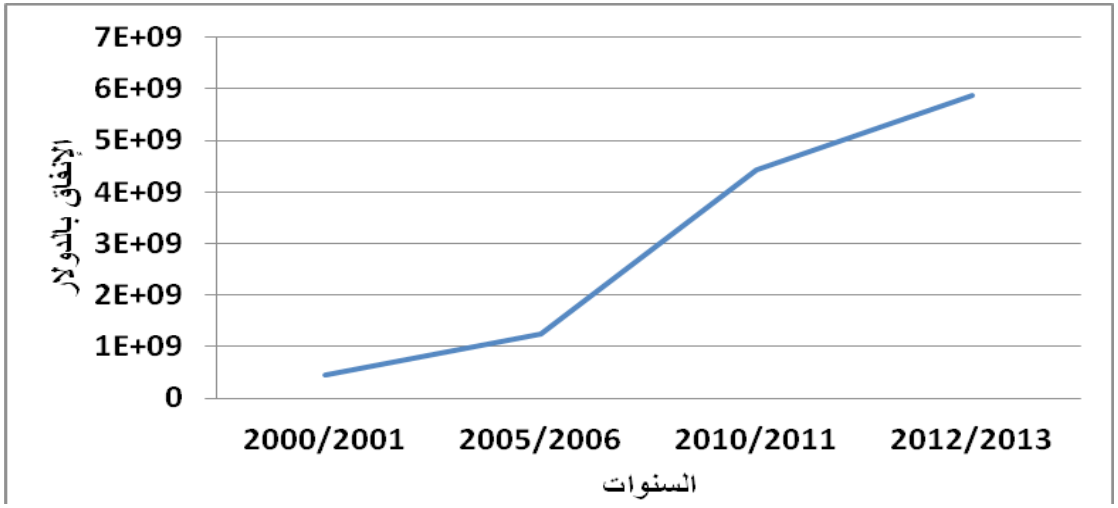

أما فيما يتعلق بتكلفة الطالب، فالجدول الآتي يبين متوسط تكلفة الطالب .

جدول (8) تكلفة الطالب خلال الفترة من 2006/2005 - 2013/2012 م

السنة	التكلفة بالريال القطري
2005/2006	37982
2010/2011	49080
2011/2012	64637
2012/2013	87837

من الجدول السابق يتضح ارتفاع تكلفة الطالب عبر السنوات وهذا يرجع إلى التضخم الاقتصادي والزيادات في أجور المعلمين وارتفاع تكلفة المباني المدرسية وكذلك إلى المشاريع والبرامج التطويرية .

القسم الثاني

أهداف التعليم للجميع

القسم الثاني
أهداف التعليم للجميع

الهدف الأول : الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

1- توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وتعرضاً للخطر وأشدهم حرماناً

2- الطفولة المبكرة في الخطة الوطنية للتعليم للجميع والخطة الإستراتيجية 2016/2011م:
تحرص دولة قطر على توفير المزيد من فرص التعليم في أنظمة التعليم الحكومي والخاص على حد سواء، ونشره بين جميع فئات السكان، إيماناً منها بأهمية الاستثمار في التعليم كأهم مقومات التنمية البشرية.

وقد أولت الدولة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة اهتماماً خاصاً ، حيث وضعت الخطة الإستراتيجية للتعليم المبكر، وقامت بإنشاء رياض الأطفال الملحقة بالمدارس المستقلة الابتدائية وتجهيزها وفقاً لأحدث المواصفات العالمية ، وتحقيق بيئة آمنة ومحفزة على الإبداع للطلبة الصغار، وإعداد مناهج خاصة بتعليم المراحل المبكرة، ووضع معايير واضحة للأمن والسلامة في رياض الأطفال الحكومية والخاصة .

كما أفردت الخطة الوطنية للتعليم للجميع (2002 - 2015) جزءاً خاصاً بهذا الهدف تناول عرضاً لواقع الطفولة المبكرة في الدولة (مرحلة رياض الأطفال)، وتم تحليل واقع الطفولة المبكرة كماً وكيفاً؛ ففي الجانب الكمي تم تناول حجم قطاع رياض الأطفال من حيث عددها وأعداد الأطفال الملتحقين بها، ومعدل الالتحاق، كما تلقي الجوانب الكمية في مرحلة الطفولة المبكرة الضوء على حجم الجهود التي يبذلها القطاعان الحكومي والخاص اللذان ينالا دعماً لا محدوداً من الدولة. أما في الجانب الكيفي فقد تناول الكفاءة الداخلية من حيث كثافة الأطفال في الروضة الواحدة وفي الفصل الدراسي الواحد، كما تناول وضع الهيئة التدريسية.
ومن أهم الأهداف التي تناولها محور الطفولة المبكرة استيعاب الأطفال غير الملتحقين برياض الأطفال لتصل معدلات الالتحاق إلى (100%) ، وبناء رياض أطفال حكومية لاستيعاب عدد أكبر من الأطفال، وجعل مرحلة رياض الأطفال جزءاً من النظام التعليمي، وجعل الالتحاق برياض الأطفال إلزاميا، وإعداد كوادر مؤهلة تأهيلا جيدا للعمل برياض الأطفال، وتوفير أراض للقطاع الخاص لبناء رياض أطفال .

وتتضمن الخطة الإستراتيجية 2016-2011 لمراحل التعليم المبكرة تحسين جودة برامج التعليم المبكر بشكل عام من مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر، وإلزامية التعليم من مرحلة رياض الأطفال مستقبلاً، وتوسيع الفرص التعليمية للأطفال الصغار، ومساعدة الأطفال على توسيع اهتماماتهم ومدركاتهم عن البيئة المحيطة بهم والمجتمع والتفاعل الإيجابي معهم .

3 - السياسات والتشريعات المرتبطة بتحقيق هذا الهدف :

تولي دولة قطر اهتماماً كبيراً برعاية الطفولة المبكرة في كافة المجالات التربوية والصحية والاجتماعية والثقافية ، ومن التشريعات التي تم سنها في ذلك :

(1) القرار الوزاري رقم (4) لسنة 2004م بتشكيل لجنة عليا لنشر ثقافة اتفاقية حقوق الطفل في المدارس .

(2) القرار الوزاري رقم (6) لسنة 2004م بتشكيل اللجنة العليا للإشراف على مشروع الدمج الأكاديمي لذوي الاحتياجات الخاصة .

(3) تضمنت إستراتيجية 2011-2016 وضع سياسات التعليم والتشريعات والهياكل لإلزامية التعليم في رياض الأطفال، ووضع خطة للبنية التحتية لضمان وجود طاقة استيعابية لجميع الأطفال، كما نص عليه الهدف العام في هذا المجال .

(4) قامت دولة قطر بالتصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطفولة مثل اتفاقية حقوق الطفل 1995م، والالتزام بأهداف خطة العمل الصادرة عن قمة الطفولة لعام 2000م .

4 - مؤشرات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة :

يسعى المجلس الأعلى للتعليم إلى وضع سياسات للتعليم الإلزامي في رياض الأطفال خلال السنوات القادمة، وذلك بهدف زيادة معدلات التحاق الأطفال بالتعليم في فترات مبكرة .

وفيما يلي عرض للمؤشرات الأساسية المرتبطة بالهدف الأول وهي :

4,1 - : نسبة القيد الإجمالي في برامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة .

جدول (9) : نسبة القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال
من عام 2001/2000 وحتى 2012/2011 (1)

العام الدراسي	ذكور	إناث	المجموع	مؤشر المساواة بين الجنسين
2001/2000	28.1	26.5	27.3	0.94
2005/2006	-	-	42,5	0,94
2012/2011	73.55	71.96	72.77	0.98

(1) المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ، فصل التعليم، فصل السكان

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- أن نسبـــة القيـــد الإجمالي في مرحلة ريـــاض الأطفال قد زادت من (27,3%) في سنة الأساس (2000/2001) إلى (72,77%) في سنة (2001/2012) وذلك بزيادة قدرها (45,47 نقطة مئوية) ويرجع ذلك إلى تبني المجلس الأعلى للتعليم سياسة التوسع في فتح رياض الأطفال لاستيعـــاب زيادة التحـــاق الأطفال في مرحلة الطفـــولة المبكرة وذلك وفقاً لسياسات التعليم والتشريعات والهياكل التي انطوت عليها كل من الخطة الوطنية للتعليم للجميع والإستراتيجية لقطاع التعليم والتدريب(2011-2016).

شكل (2): نسبة القيد الإجمالي في رياض الأطفال للأعوام الدراسية

(2001/2000 – 2012/2011م)

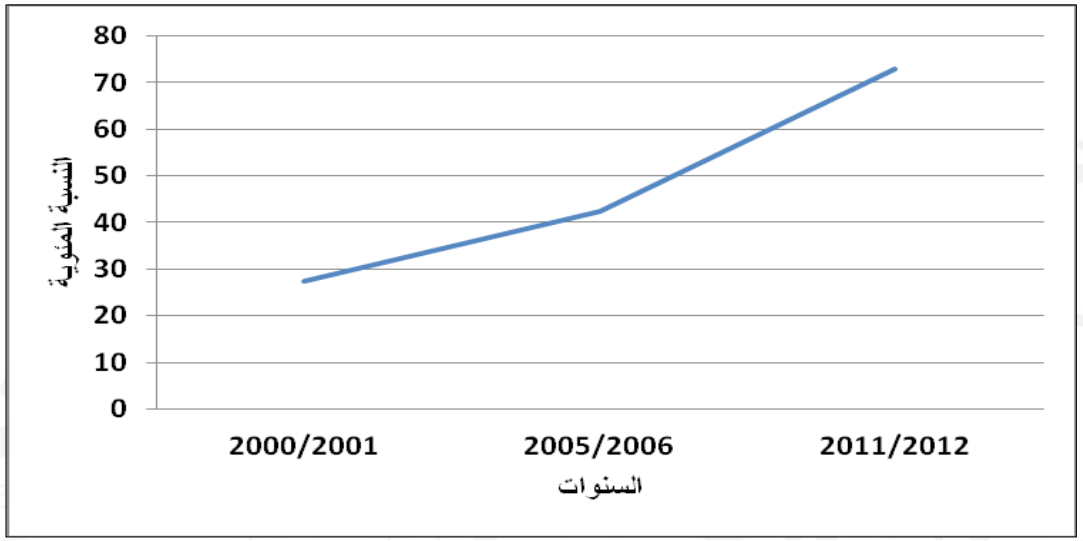

- وفيما يتعلق بمؤشر المساواة بين الجنسين :

يلاحظ أن معدلات الزيادة في نسب الالتحاق بين الذكور والإناث كانت متقاربة إذ كانت نسبة التحاق الأطفال الذكور في رياض الأطفال سنة (2000/2001) نحو (28,1%) في حين بلغت سنة (2011/2012) (73,55%) وذلك بزيادة

قدرها (45,45 نقطة مئوية) في حين كانت نسبة التحاق الأطفال الإناث سنة (2000/2001) نحو (27,3%) وفي سنة (2011/2012) بلغت (72,77%) بزيادة قدرها (45,46 نقطة مئوية) .

كما يشير مؤشر المساواة بين الجنسين بصفة عامة إلى حدوث زيادة في نسبة الالتحاق لصالح الإناث إذ كانت النسبة (2000/2001) (0,94) وبلغت سنة (2011/2012) (0,98). وبذلك يتضح المساواة بين الجنسين في الالتحاق بهذه المرحلة التعليمية.

- وفيما يتعلق بعدد رياض الأطفال يلاحظ من الشكل الآتي ما يلي :

شكل (3): تطور عدد رياض الأطفال بحسب نوع التعليم (حكومي – خاص) في السنوات (2001/2000 – 2013/2012م)

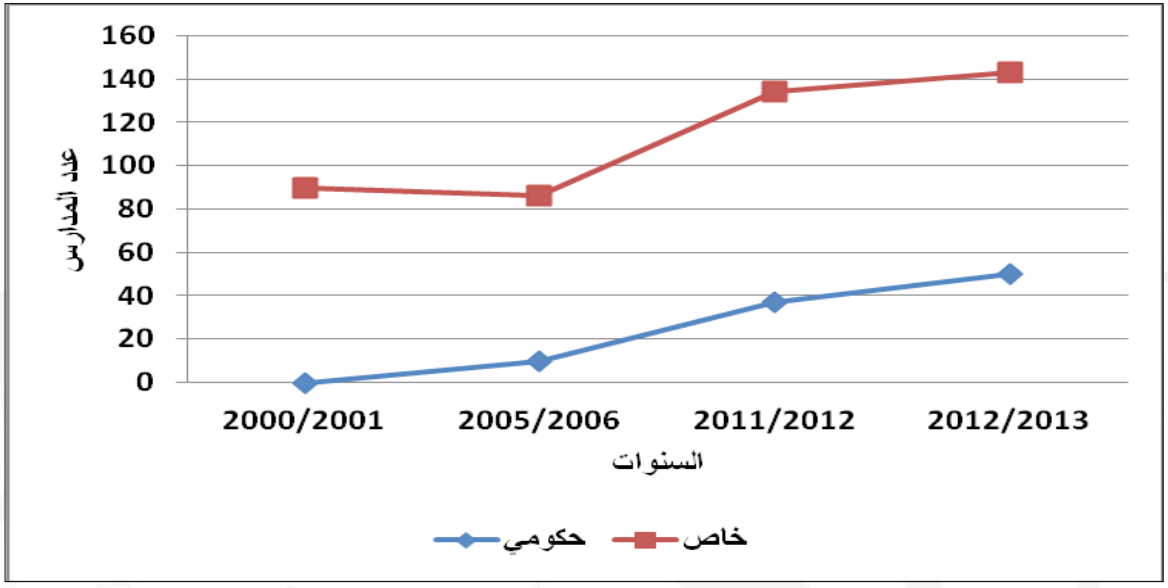

- أن عدد رياض الأطفال في التعليم الخاص أكثر منه في التعليم الحكومي خلال الفترة من سنة (2001 حتى 2013) ويرجع ذلك إلى أن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لم يكن ضمن سياسات التعليم العام وكانت وزارة التربية والتعليم (سابقاً) تشرف فقط على هذه الرياض .

- ارتفاع عـــدد رياض الأطفال الحكومي ، ففـــي عام (2001/2000) لم تكن هنـاك أية روضة حكومية، ووفقاً لمشروعات وسياسات المجلس الأعلى للتعليم في التوسع في بناء رياض الأطفال، فقد بلغ عدد الرياض سنة (2013/2012) (51) روضة للأطفال كما استمرت زيادة أعداد الرياض في التعليم الخاص حيث بلغت سنة (2001/2000) (90) روضة ووصل العدد سنة (2013/2012) إلى (138) روضة.

لقد ترجم اهتمام دولة قطر بهذه المرحلة من التعليم في السياسات التي يقوم بها المجلس الأعلى للتعليم حيث تضمنت الخطة الإستراتيجية للتعليم المبكر إنشاء رياض الأطفال ملحقة بالمدارس المستقلة الابتدائية على أن يتم تجهيزها وفق أحدث المواصفات العالمية المتعلقة بالبيئة المحفزة للتعلم والمعايير الواضحة للأمن والسلامة في رياض الأطفال الحكومية والخاصة .

4,2 : النسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي ممن التحقوا سابقاً ببرنامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة .

والجدول التالي يوضح النسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي ممن التحقوا برياض الأطفال .

جدول (10): النسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي ممن التحقوا سابقاً برياض الأطفال حسب الجنس ومؤشر المساواة
من عام 2001/2000 إلى 2013/2012م (1)

العام الدراسي	النسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي ممن التحقوا سابقاً برياض الأطفال			مؤشر تعادل الجنسين
	ذكور	إناث	المجموع	
2001/2000	37.3	34.7	36.0	0.93
2005/2006	-	-	86	0,96
2013/2012	72.8	70.9	71.9	0.97

من الجدول السابق يتضح ارتفاع نسبة الملتحقين بالصف الأول ممن التحقوا برياض الأطفال حيث كانت النسبة في سنة الأساس 2000/ 2001 - 36% وارتفعت ارتفاعا ملحوظا في العام 2013/2012 إذ بلغت 71,9 % .
كما أن الجدول يبين أن هناك تكافؤاً بين الجنسين إذ بلغ المؤشر 0.97 , في العام 2013/2012 .

4,3 : النسبة المئوية لمعلمي برامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة المدربة .

والجدول الآتي يوضح النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين لبرامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

(1) التقرير الإحصائي السنوي2000/2001، الإحصائيات السنوية للتعليم في دولة قطر2012/2013

جدول (11) العدد والنسبة المئوية للمعلمين المؤهلين أكاديمياً في مرحلة رياض الأطفال
من عام 2000-2001 إلى 2012-2013م

العام الدراسي	أقل من جامعي	جامعي	فوق جامعي	المجموع	نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فأكثر
2001/2000	181	334	24	539	66
2005/2006	395	-	1283	1678	76,5
2013/2012	544	1375	234	2153	75

من الجدول السابق يتضح ما يأتي :

- أن أعداد المعلمين العاملين برياض الأطفال زادت بنسبة كبيرة منذ عام (2001/2000) حتى (2013/2012) حيث كانت سنة (2000/2001) (539) معلماً ومعلمة ووصلت إلى (2153) معلماً ومعلمة سنة (2013/2013) .
- أن معظم المعلمين العاملين برياض الأطفال هم من الجامعيين وفوق الجامعيين حيث بلغت سنة (2001/2000) ما نسبته (66%) من عدد العاملين برياض الأطفال ، وفي عام (2013/2012) بلغت ما نسبته (75%)
- أن نسبة الجامعيين وما فوق الجامعيين العاملين برياض الأطفال زادت من (66%) سنة (2000) إلى (75%) سنة (2012) ومن خلال تلك البيانات يتضح أن المجلس الأعلى للتعليم يحرص على أن يعمل ببرامج رياض الأطفال معلمون أكفاء ومؤهلون .

شكل (4): النسبة المئوية لمعلمي رياض الأطفال الحاصلين على مؤهل جامعي فأكثر للأعوام الدراسية (2001/2000 - 2012/2011م)

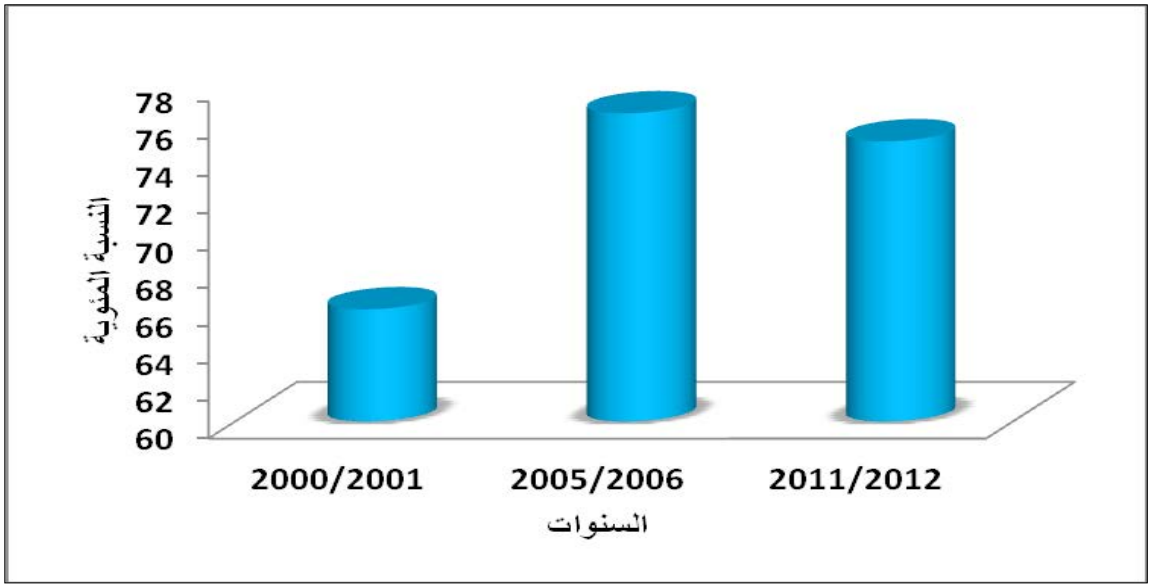

كما يسعى المجلس إلى تحسين جودة التعليم وذلك من خلال الشراكة مع كلية التربية في جامعة قطر إلى تأهيل معلمات رياض الأطفال ومساعدات معلمات الرياض من خلال برامج خاصة للطفولة المبكرة .

وقد عملت هيئة التعليم في المجلس الأعلى للتعليم على تكثيف الدعم الأكاديمي الكامل في رياض الأطفال لمتابعة وتنشيط نظام التعليم المبكر ، بمعايير تتناسب مع القدرة الفكرية والاستيعابية للأطفال، وتقديم برامج تدريبية للمستجدات والمعلمات ومنسقات المواد.

ويبرز دور مكتب معايير المناهج بهيئة التعليم، في إعداد ورش عمل تطويرية تنشيطية، وتعليمية، تشمل جميع المنسقات والمعلمات و المعلمات المساعدات بمراحل التعليم المبكر، وتبنى وفق الاحتياجات الميدانية، ومن واقع الزيارات الميدانية والمتابعة التي تتم من قبل هيئة التعليم وتهدف لتطوير التعليم والممارسات في المدارس وتقديم الدعم النوعي للمنسقات والمعلمات .

5- المؤشرات الإضافية :

نتيجة التوسع في افتتاح رياض أطفال على المستوى الحكومي والخاص نلاحظ أن معدل الأطفال لكل معلم بلغ (1:15) في عام 2012/2013 حيث كان المعدل في عام 2001/2000 (1:17) ، وبلغ معدل (متوسط) كثافة الأطفال في الروضة الواحدة (172) طفلاً لكل روضة في عام 2013/2012 وكان المعدل في عام 2001/2000 (103) طفلاً لكل روضة وذلك نتيجة ارتفاع نسبة التحاق الأطفال برياض الأطفال .

6- التحديات :

يواجه الهدف الخاص بالرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عدداً من الصعوبات والتحديات تتمثل في:

- توفير عدد من مباني رياض الأطفال وذلك لاستيعاب الأطفال في هذه المرحلة ، خاصة أن هناك توجهاً لدى المجلس الأعلى للتعليم لجعل هذه المرحلة ضمن التعليم الإلزامي .
- توفير وتأهيل الكوادر الوطنية للعمل في رياض الأطفال .
- الحاجة إلى فتح رياض جديدة خارج الدوحة العاصمة تواكب المد العمراني مما يستلزم إعادة بناء الخريطة المدرسية الجغرافية
- قلة وعي عدد من الأهالي بأهمية هذه المرحلة التعليمية في تكوين شخصيات وقدرات أبنائهم .

7- الخلاصة :

تشير النتائج المعروضة سابقاً أن معدل الالتحاق في رياض الأطفال ارتفع من (27.3%) في العام (2001/2000) إلى (72.8%) في العام (2011/2012م)، بزيادة أكثر من مرتين (266%) وهذه الزيادة نتيجة لاهتمام الدولة بالتوسع في تعليم رياض الأطفال حيث كانت كل مدارس رياض الأطفال في عام (2000/2001م) مدارس رياض أطفال خاصة، ولكن هذه المدارس ازدادت بشكل كبير في التعليم الحكومي حيث أصبح عدد مدارس رياض الأطفال الحكومية (51) مدرسة في العام (2012/2013م). كما أن أعداد التلاميذ الملتحقين بالصف الأول الابتدائي والذين التحقوا ببرامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة زاد في عام (2013/2012) إلى (14080) تلميذاً وتلميذة وبزيادة عن سنة الأساس (2001/2000) بلغت (4001) تلميذاً وتلميذة .

الهدف الثاني : تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الأساسي :

1- العمل على أن يتم بحلول 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي وإكمال هذا العليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الأثنية

2- التعليم للجميع في الخطة الوطنية والخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم والتدريب :

يحظى التعليم في قطر باهتمام الدولة وجميع القطاعات باعتباره أهم مدخلات التنمية البشرية وأحد أهم عناصر الاستثمار. وقد بذلت دولة قطر جهوداً كبيرة لنشر التعليم وخصصت ميزانية كبيرة لتحقيق التكافؤ في الحصول على حق التعليم لكل فئات المجتمع .

لقد أفردت الخطة الوطنية للتعليم للجميع جزءاً خاصاً بهذا الهدف تمثل في الجزء الثاني من الخطة تناول عرضاً لواقع التعليم الأساسي في دولة قطر (الابتدائي والإعدادي) ، وتحليل هذا الأداء كماً وكيفاً ، إذ تم تناول فرص التعليم (الجوانب الكمية) والمتمثلة في حجم قطاع التعليم الأساسي الرسمي (الحكومي) والخاص (الأهلي) من خلال توزيع بيانات الطلبة والمدارس والهيئة التعليمية والإدارية ومؤشرات الالتحاق والتي تبين مدى قدرة النظام التعليمي على تلبية الطلب عليه، وفاعليته في تيسير التحاق الطلبة من الجنسين في العمر الرسمي للتعليم.

وتعكس هذه الجوانب الكمية في التعليم الأساسي الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لخدمة هذا القطاع من خلال توفير التعليم المجاني للجميع، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها لخدمة قطاع التعليم الخاص بتزويده بالخبرات الفنية والإمكانات المادية والبشرية.

أما الجوانب الكيفية التي تمت مناقشتها وعرضها في هذا الجزء، فقد ركزت على مستوى الجودة المقدمة من الخدمات التعليمية للطلبة في التعليم الأساسي وتتمثل في الأعداد المناسبة من الطلبة في المدارس والفصول، ونصيب كل معلم من الطلبة، بالإضافة إلى نوعية الكتب المدرسية المقدمة والمباني المدرسية المعدة إعداداً جيداً التي تتوفر فيها جميع الاحتياجات الطلابية المادية، والبيئة المدرسية المحببة إلى نفوس الطلبة. إضافة إلى ذلك تم في هذا الجزء عرض برامج ومشاريع مقترحة تتعلق بتحقيق الهدف الثاني من أهداف التعليم للجميع، وهو استيعاب جميع الصغار والراشدين من السكان من الجنسين ممن هم في عمر التعليم بحلول العام 2015م، والحد من تسرب الطلبة من التعليم، وتحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم، وضمان التميز للجميع من خلال رفع كفاية المعلمين وتقليل معدلات الطلبة إلى المعلمين، وتطوير صناعة المنهج للوصول بالمناهج القطرية إلى المستويات العالمية.

وقد تناولت الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم والتدريب محور هذا الهدف ممثلاً في البرنامج الثاني من برامج هذه الخطة والذي يؤكد على (تحسين التعليم العام من الروضة حتى الصف الثاني عشر) حيث اشتمل هذا البرنامج على (13) مشروعاً هي :

- وضع سياسات تعليمية تشمل تعليماً إلزامياً في مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الثانوية ، وذلك بهدف تحقيق معدل التحاق يصل لأكثر من 95% في جميع مراحل التعليم من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر.
- وضع خطة للبنية التحتية لضمان قدرة جميع الأطفال على العطاء.
- تعزيز القدرات المؤسسية لتحسين نوعية التعليم في المدارس الخاصة .
- توفير الحوافز لاستقطاب وجذب المدارس المتميزة لإقامة فروع لها في قطر من خلال برنامج المدارس الأجنبية المتميزة .
- مواءمة وتنسيق برامج وخدمات التعليم العام والتعليم العالي والتدريب المهني والتقني، ووضع آليات تغذية راجعة .
- تحسين اتساع وجودة المناهج الدراسية الوطنية ، وموارد وبرامج التعلم لتلبية احتياجات التعلم المختلفة لجميع الطلبة ، بما في ذلك المهارات التعليمية والعمل اللازمة لتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم .
- تحسين نظام التعليم المتخصص لضمان توفير تعليم عالي الجودة لطلبة احتياجات الدعم التعليم الإضافي .
- تصميم وتنفيذ المبادرات الرامية إلى تعزيز نظرة الطلبة لبيئة العمل ، وتعزيز العلاقة بين المدرسة وسوق العمل .
- تعزيز مشاركة المجتمع المحلي وأولياء الأمور في المدارس .
- تعزيز قدرة الوالدين على المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن تعليم أبنائهم .
- زيادة وعي أصحاب المصلحة ومشاركتهم في وضع سياسات وإستراتيجيات قطاع التعليم والتدريب .
- تحسين وتوسيع نطاق برامج التعليم الأساسي للبالغين ، بما في ذلك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب ، وتوفير مسارات متكافئة .

3- السياسات والتشريعات المرتبطة بتحقيق التعليم الأساسي:

من التشريعات التي اتخذتها الدولة لتحقيق هذا الهدف ما جاء في مواد الدستور الدائم لدولة قطر وبشكل خاص المادتين (25) و (49) منه، وتنص المادة (25) على: "التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه" كما تنص المادة (49) على: "التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية التعليم العام وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة".

إضافة إلى ما سبق، فقد نص القرار الأميري رقم (25) الصادر في سبتمبر 2001م، على إلزامية التعليم لجميع الأطفال على أرض دولة قطر، والذي صدر في ضوئه القرار الوزاري رقم (48) لسنة 2001م، بشأن تشكيل لجنة لدراسة ووضع آليات تطبيق قانون التعليم الإلزامي. ومن التشريعات المرتبطة بتحقيق التعليم الأساسي: القرار الوزاري رقم (4) لسنة 2004م بشأن تشكيل اللجنة العليا لنشر ثقافة اتفاقية حقوق الطفل في المدارس، والقرار الوزاري رقم (6) لسنة 2004م بشأن تشكيل اللجنة العليا للإشراف على مشروع الدمج التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة، كما أن القانون رقم (25) لسنة 2009م الخاص بتعديل أحكام القانون 25 لسنة 2001م وتغليظ العقوبة في حالة امتناع المسؤول عن الطفل عن إلحاقه في الدراسة دون عذر مقبول بمرحلة التعليم الإلزامي.

إضافة إلى ما سبق، فإن إستراتيجية التعليم (2011 – 2016م) تتضمن توفير خيارات تعليمية خاصة للأطفال ذوي الإعاقات، ووضع سياسات التعليم والتشريعات والهياكل للتعليم في رياض الأطفال والتعليم الثانوي، ووضع خطة للبنية التحتية لضمان وجود طاقة استيعابية لجميع الأطفال، وكذلك تعزيز مشاركة أولياء الأمور في اتخاذ القرارات الخاصة بتعليم أبنائهم.

4- المؤشرات للتعليم الابتدائي :

فيما يلي عرض لما تم إنجازه بالنسبة لهذا الهدف، للفترة الزمنية (2001/2000م) وحتى (2012/2011م).

المؤشرات الأساسية:

4/1 : القبول الإجمالي في التعليم الابتدائي:

يركز المجلس الأعلى للتعليم في دولة قطر كل جهوده وتوجهه لتوفير التعليم لجميع الأطفال، وتعميم توفير الخدمات التعليمية، حيث تبذل جهود كبيرة في بناء المدارس المزودة بكل الخدمات التي تساعد على تعليم إلزامي متميز وكذلك لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة. ويعنى المجلس بتنظيم اللوائح والقوانين المعنية بشؤون الطلبة في مدارس التعليم الحكومي (المدارس المستقلة) ومدارس التعليم الخاص وشروط الالتحاق بهذا التعليم. ومن شروط الالتحاق بالصف الأول الابتدائي أن السن القانوني المعتمد للالتحاق ست سنوات، بينما سن الالتحاق بالمدارس الخاصة يمكن أن يكون أقل من ست سنوات .

ويبين الجدول التالي نسب القيد الصافي والإجمالي في الصف الأول الابتدائي:

جدول (12): توزيع نسب القيد الإجمالي والصافي في الصف الأول الابتدائي للفترة 2001/2000م – 2012/2011م (1)

العام الدراسي	معدل القيد الصافي			معدل القيد الإجمالي		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
2001/2000	75.5	93.0	83.1	85.1	103.4	93.1
2011/2010	90.3	90.6	90.5	99.4	99.1	99.3
2012/2011	93.6	94.0	93.8	102.5	102.6	102.5

تشير النتائج المعروضة في جدول (12) وشكل (5) على أن نسب القيد الصافي والإجمـــالي للعام (2011/2010م) هي (90.5%) و (99.3%) على الترتيب ونسب القيد الصافي والإجمالي للعام (2012/2011م) هي (93.8%) و (102.5%) على الترتيب. وتبين هذه النسب أن التحاق التلاميذ الصافي والإجمالي في الصف الأول الابتدائي يتزايد عاماً بعد آخر . وبمقارنة سنة الأساس (2001/2000م) بالعام الدراسي (2012/2011م) كسنة هدف ، يلاحظ أن نسبة الالتحاق الصافي ازدادت في العام (2012/2011م) بحوالي (10.7 نقطة مئوية) عن سنة الأساس (2001/2000م) .

(1) المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء – قطر

شكل (5): نسب القيد الإجمالي والصافي في الصف الأول الإبتدائي للفترة (2001/2000م - 2012/2011)

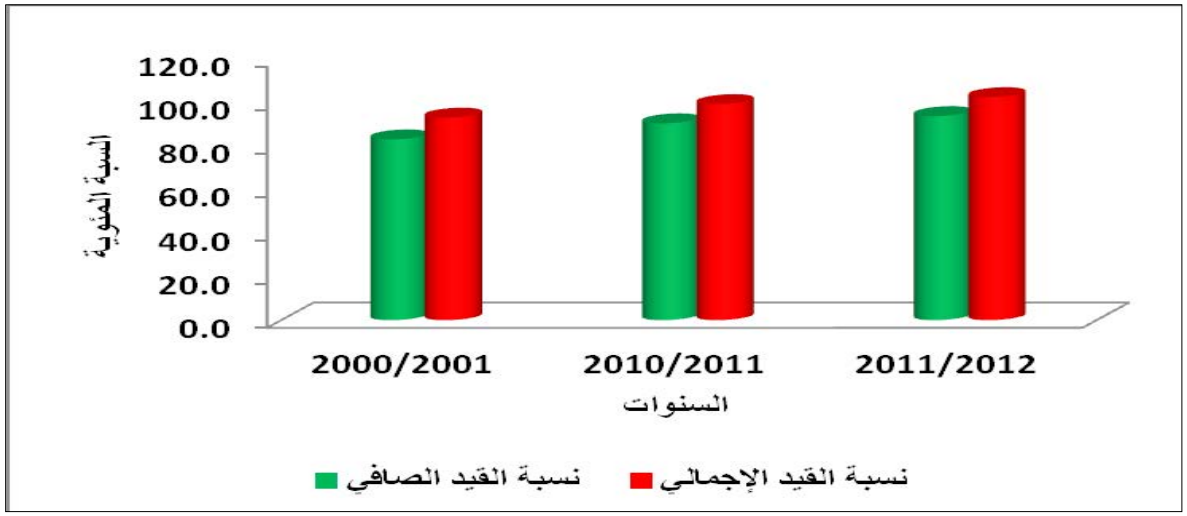

وتشير النتائج السابقة إلى أن دولة قطر حققت تقدما كبيراً في مجال التحاق التلاميذ بالصف الأول من التعليم الابتدائي، إذ أن نسبة القيد (الصافي المعدل) لمن هم في عمر ست سنوات قد بلغت حوالي (94%) من مجموع الأطفال في هذا السن، وهذه النسبة قريبة من نسب الالتحاق في الدول المتقدمة، كما أنها أعلى من نسبة القيد الإجمالي على مستوى العالم والبالغة (90%)، بالإضافة إلى أنه لا توجد فجوة بين التحاق الذكور والإناث كما هو مبين في الهدف الخامس من هذا التقرير. وهذا نتيجة لسياسة دولة قطر والسياسات والتشريعات المرتبطة بالتعليم والتي تهدف إلى توفير تعليم شامل ومجاني للجميع لكلا الجنسين بحيث يشتمل هذا التعليم على توفير كافة المتطلبات التعليمية لإنجاح العملية التعليمية.

4-2 نسب الالتحاق في التعليم الابتدائي (1-6)

ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم في دولة قطر بصورة ملحوظة خلال السنوات الماضية، وبذل المجلس الأعلى للتعليم (سابقاً: وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي) جهوداً كبيرة منذ الالتزام بتنفيذ الأهداف الستة للتعليم للجميع، ويظهر ذلك جلياً في النظر إلى التقدم المحرز في نسب الالتحاق الصافي المعدلة من (84.6%) عام (2001/2000م) إلى حوالي (94%) عام (2012/2011م)، مما يعني أن هناك توسعاً مضطرداً في تقديم الخدمات التعليمية وبناء المدارس الجديدة لاستيعاب النمو المتزايد في عدد الطلبة من عام إلى أخر، وهذا يتلاءم والزيادة السكانية في الدولة.

جدول (13): توزيع نسب القيد الصافي والإجمالي في المرحلة الابتدائية (1-6) للفترة 2001/2000م –2012/2011م (1)

العام الدراسي	نسبة القيد الصافي NER			نسبة القيد الإجمالي GER		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
2001/2000	76.8	94.5	84.6	99.0	107.8	103.0
2011/2010	90.3	90.6	90.5	106.0	104.5	105.3
2012/2011	93.6	94.0	93.8	103.5	104.9	104.2

(1) المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء – قطر

شكل (6):نسب القيد الإجمالي والصافي في مرحلة التعليم الإبتدائي (1-6) للفترة (2001/2000م- 2012/2000م)

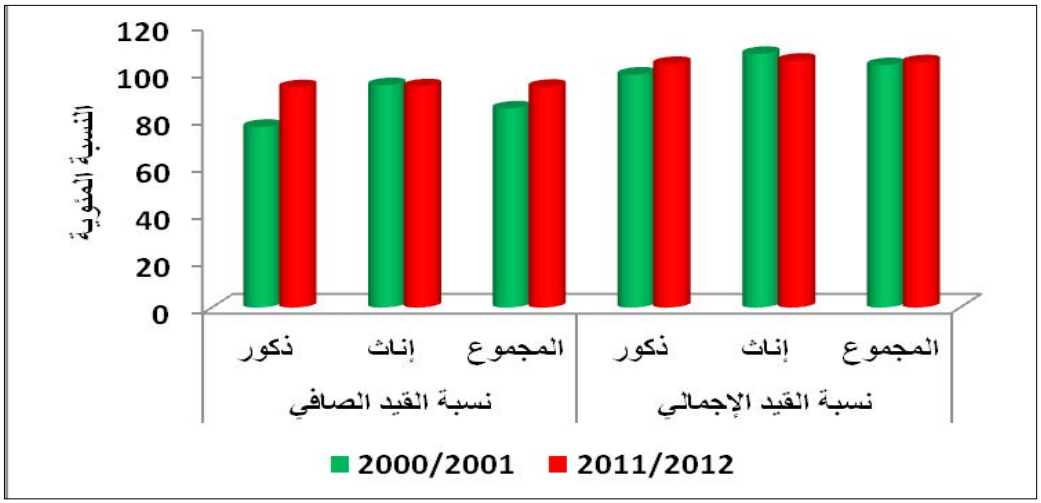

تشير النتائج المبينة في الجدول (13) والشكل البياني (6) أن نسبة القيد الإجمالي بالمرحلة الابتدائية (1–6) في عام (20012/2011م) بلغت (104.2%) بزيادة مقدارها(1.2%) عن عام الأساس (م) ، وكانت نسبة الالتحاق الإجمالية للذكور والإناث في العام الدراسي (2001/2000م ، 2012/2011م) هي على الترتيب ، (103.5%) و(104.9%). وبمقارنة النتائج ، نلاحظ انخفاض نسبة الالتحاق الاجمالي للإناث في سنة الأساس عن نسبة الالتحاق الإجمالي لهن في سنة 2012/2011 ، وقد يرجع ذلك إلى التركيبة السكانية لدولة قطر المرتبطة بالهجرة الوافدة والحراك السكاني المستمر .

من ناحية أخرى، بلغت نسبة القيد الصافي بالمرحلة الابتدائية (1–6) في عام (20012/2011م) (93.8%) بزيادة مئوية بلغت (9.2%) عن عام الأساس (2000/2001م) ، وكانت نسبة الالتحاق الصافي للذكور والإناث في العام الدراسي (2001/2000م) و(2012/2011م) هي على الترتيب ، (84.6%) و(93.8%). كما أن الزيادة في نسب الالتحاق الإجمالي والصافي هي لصالح الإناث. وبشكل عام ، فإن عدد التلاميذ الإجمالي في المرحلة الابتدائية يتزايد عاماً بعد عام. وبمقارنة سنة الأساس (2001/2000م) بالعام الدراسي (2012/2011م) (كسنة هدف)، فإن الزيادة في عدد التلاميذ بلغت (38959) تلميذا وتلميذة .

ولا يقتصر اهتمام الدولة على التعليم الحكومي بل يمتد إلى التعليم الخاص ، إذ يقوم المجلس الأعلى للتعليم بالإشراف عليه وتشجيعه للتنافس مع التعليم الحكومي من حيث جودة مخرجاته التعليمية. وقد تضمنت الجداول السابقة بيانات التعليم العام والخاص معاً .

شكل (٧): توزيع نسبة الطلبة في المرحلة الإبتدائية بحسب الجنس ونوع التعليم

جدول (14) : توزيع نسبة الطلبة المسجلين في المرحلة الابتدائية بحسب الجنس ونوع التعليم للفترة (2001/2000 م – 2013/2012م (ا)

العام الدراسي	الجنس	حكومي (٪)	خاص (٪)
2001/2000	ذكور	58.1	41.9
	إناث	63.4	36.6
	المجموع	60.7	39.3
2006/2005	ذكور	49.8	50.2
	إناث	57.6	42.4
	المجموع	53.6	46.4
2012/2011	ذكور	39.5	60.5
	إناث	45.1	54.9
	المجموع	42.2	57.8
2013/2012	ذكور	39.2	60.8
	إناث	45.0	55.0
	المجموع	42.0	58.0

للفترة (2001/2000 – 2013/2012)

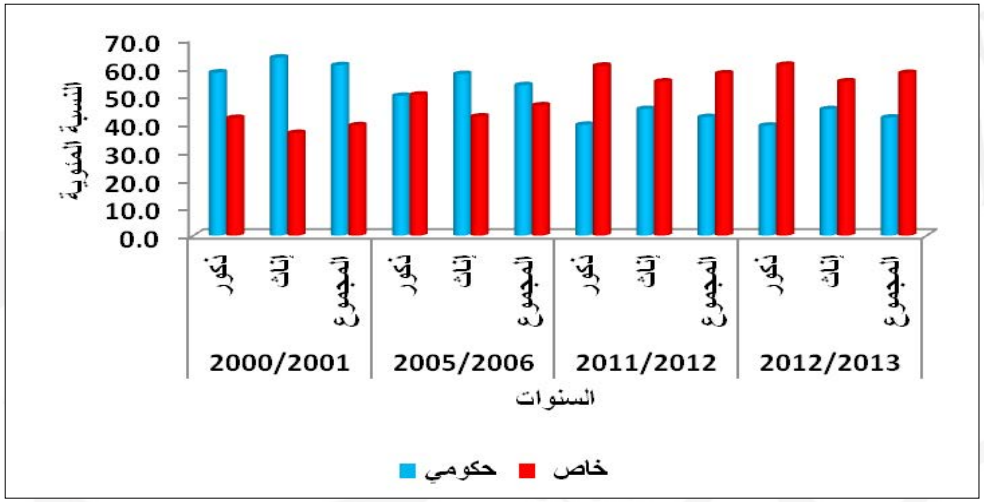

يتضح من الجدول (14) والشكل البياني (7) زيادة نسبة الطلبة المسجلين في التعليم الخاص عنها في التعليم الحكومي

(1)المصدر: التقارير الإحصائية السنوية من2001/2000 إلى 2013/2012 م المجلس الأعلى للتعليم

في العام (2012/2013) حيث بلغت نسبة الزيادة (18.7) نقطة مئوية لصالح التعليم الخاص ، بينما كانت نسبة الطلبة المسجلين في التعليم الحكومي في سنة الأساس (2001/2000 م) أكبر من تلك التي بالتعليم الخاص ، وقد يرجع ذلك إلى الزيادة السكانية والتوسع الاقتصادي والعمراني والصناعي مما أدى إلى زيادة العمالة الوافدة التي تقبل على تعليم أبنائها بالمدارس الخاصة وخاصة الدولية منها .

4-3 معدل الإعادة بحسب الجنس والصف ونوع التعليم للفترة (2001/2000 - 2013/2012م)

تسعى دولة قطر إلى تحسين جودة التعليم بهدف تحسين مخرجاته وبالتالي خفض نسبة الإعادة وذلك بإجراء عدد من التحسينات في السياسات للعمل على خفض معدلات الإعادة. وفي ظل مبادرة تطوير التعليم والتوسع في افتتاح المدارس المستقلة (مدارس حكومية)، يسعى النظام التعليمي إلى تقليل نسب ترك الدراسة ورفع معدلات البقاء والإكمال، وذلك من خلال عدد من الإجراءات المتمثلة في تنويع مصادر التعلم، وتطوير المناهج، والاهتمام بالأنشطة المصاحبة الصفية واللاصفية، وتنويع أساليب وطرائق التدريس، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليتي التعليم والتعلم والاهتمام بالبيئة المدرسية الآمنة والمحفزة واستخدام أساليب تقويمية متنوعة.

جدول (15): عدد المعيدين ونسبة إعادة الصفوف في المرحلة الابتدائية بحسب الجنس ونوع التعليم وبحسب العام الدراسي (1)

العام الدراسي	نوع التعليم	الجنس	نسبة إعادة الصفوف في المرحلة الابتدائية للأعوام الدراسية 2012-2013						عدد المعيدين	المتوسط
			الصف 1	الصف 2	الصف 3	الصف 4	الصف 5	الصف 6		
2006/2005	حكومي	ذكور	2,6	2,5	1,8	2,8	1,1	-	816	2,6
	خاص	إناث	2,5	0.1	0,2	0,2	0,9	-	132	0,5
2012/2011	حكومي	ذكور	4.2	1.3	0.7	0.9	0.4	0.2	265	1.3
		إناث	3.6	1.2	0.6	0.6	0.2	0.2	244	1.1
	خاص	ذكور	2.4	1.7	1.4	1.0	1.8	1.0	499	1.6
		إناث	1.9	1.2	1.2	1.0	1.0	1.2	347	1.2
2013/2012	حكومي	ذكور	4.6	0.8	1	3.2	1.9	1.9	475	2.2
		إناث	3.5	0.8	0.7	1.1	0.8	0.7	300	1.3
	خاص	ذكور	1.9	1.6	2	1.5	2.1	3.6	678	2.1
		إناث	1.9	1.0	1.0	0.8	1.5	1.1	356	1.2

(1) المصدر: قاعدة بيانات المجلس الأعلى للتعليم – مكتب تكنولوجيا المعلومات

تشير النتائج المبينة في الجدول (15) أن أعلى نسب إعادة كانت في العام الدراسي (2013/2012م) في المدارس الحكومية، حيث بلغت نسبة الإعادة (4.6%) من تلاميذ الصف.الأول ابتدائي (ذكور) والبالغ عددهم (475) تلميذا معيداً في المرحلة الابتدائية، يلي ذلك نسبة الإعادة من الذكور في المدارس الخاصة في الصف السادس الابتدائي حيث بلغت نسبة الإعادة (3.6%) من (678) تلميذا معيداً في المرحلة الابتدائية. ونسب الإعادة هذه هي أعلى نسب إعادة في المدارس الحكومية والخاصة.

أما أقل نسبة إعادة فقد بلغت (0.8%) للذكور والإناث في المدارس الحكومية في الصف الثاني الابتدائي.

وكانت أقل نسبة إعادة في المدارس الخاصة (0.6%) للإناث في الصف الرابع. وتشير النتائج في الجدول (15)، أيضاً إلى أن أعلى نسب إعادة في العام الدراسي (2012/2011م) كانت في المدارس الحكومية، حيث بلغت نسبة الإعادة (4.2%) و(3.6%) من تلاميذ الصف الأول الابتدائي من الذكور والإناث، على الترتيب، والبالغ عددهم (265) تلميذا و(244) تلميذة في المرحلة الابتدائية، يلي ذلك نسبة الإعادة من الذكور في المدارس الخاصة في الصف الأول الابتدائي حيث بلغت نسبة الإعادة (2.4%) من (499) تلميذا في المرحلة الابتدائية.
ونسب الإعادة هذه هي أعلى نسبة إعادة في المدارس الحكومية والخاصة. وأقل نسبة بلغت (0.2%) للذكور والإناث في المدارس الحكومية في الصف السادس، وبالنسبة للمدارس الخاصة في العام الدراسي (2012/2011م)، فإن أقل نسبة إعادة كانت (1.0%) للإناث في الصف الرابع والخامس .

والخلاصة بالنسبة لصفوف المرحلة الابتدائية أن المدارس الحكومية تسجل معدل إعادة بين الصفوف من الأول إلى الخامس أعلى من المدارس الخاصة، وقد يعزى هذا إلى أن معظم المدارس الخاصة تعتمد الأنشطة وأعمال السنة ونظام الترفيع الآلي من صف إلى صف أعلى، في حين أن المدارس الحكومية تعتمد نظام التقويم والامتحانات في الفصلين الدراسيين خلال العام الدراسي الواحد، واحتساب نسبة 30% للاختبارات الوطنية في نتيجة التلميذ النهائية.

4-4 نسب النجاح في التعليم الابتدائي للفترة (2001/2000 – 2013/2012م)

تعد المرحلة الابتدائية إحدى مراحل التعليم الثلاث في دولة قطر وهذه المرحلة مدتها ست سنوات والجدول التالي يبين نسب النجاح في الصف السادس الابتدائي .

جدول (16) : نسبة النجاح بالصف السادس الابتدائي للأعوام 2001 – 2013(1)

العام الدراسي	التلاميذ المسجلين في الصف السادس			الناجحون	نسبة النجاح
	حكومي	خاص	المجموع		
2001/2000	5948	3308	9256	8608	93
2005/2006	6305	4642	10947	10180	93
2011/2012	6831	8016	14847	14476	97.5
2012/2013	7195	8556	15751	15194	96.5

وتشير النتائج الواردة في جدول (16) إلى تزايد عدد التلاميذ بالصف السادس الابتدائي من عام إلى آخر في كل من التعليم الحكومي والخاص. كما تشير النتائج إلى تذبذب نسبة النجاح عبر السنوات إذ بلغت في سنة الأساس (2001/2000م) (93%) وارتفعت لتصل إلى (97.5%) في العام (2012/2011م) ثم انخفضت إلى (96.5%) في عام 2013/2012م) وبوجه عام تُعد معدلات النجاح عالية مقارنة بالدول الأخرى .

4-5 معدل البقاء في الدراسة حتى الصف الخامس

يعتبر معدل البقاء في الدراسة حتى الصف الخامس من المؤشرات المهمة لمراقبة وتتبع تعميم التعليم الابتدائي؛ حيث يستخدم هذا المؤشر في تقييم الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي من حيث قدرته على الإبقاء على التلاميذ في هذا النظام التعليمي .

جدول (17) : معدل البقاء حتى الصف الخامس بحسب النوع، للأعوام (2001 – 2012) (2)

العام الدراسي	ذكور	إناث	المعدل الكلي للبقاء حتى الصف الخامس
2002/2001م- 2006/2005م	89.3	93.1	91.3
2008/2007م – 20012/2011م	89.6	93.5	6.91

(1) المصدر: التقرير الإحصائي السنوي من 2001/2000 إلى 2010/2009 وزارة التعليم والتعليم العالي .
(2) المصدر: الإحصائيات السنوية للتعليم في دولة قطر من 2011/2010 المجلس الأعلى للتعليم.

شكل (8): معدّل البقاء حتى الصف الخامس الإبتدائي بحسب الجنس.

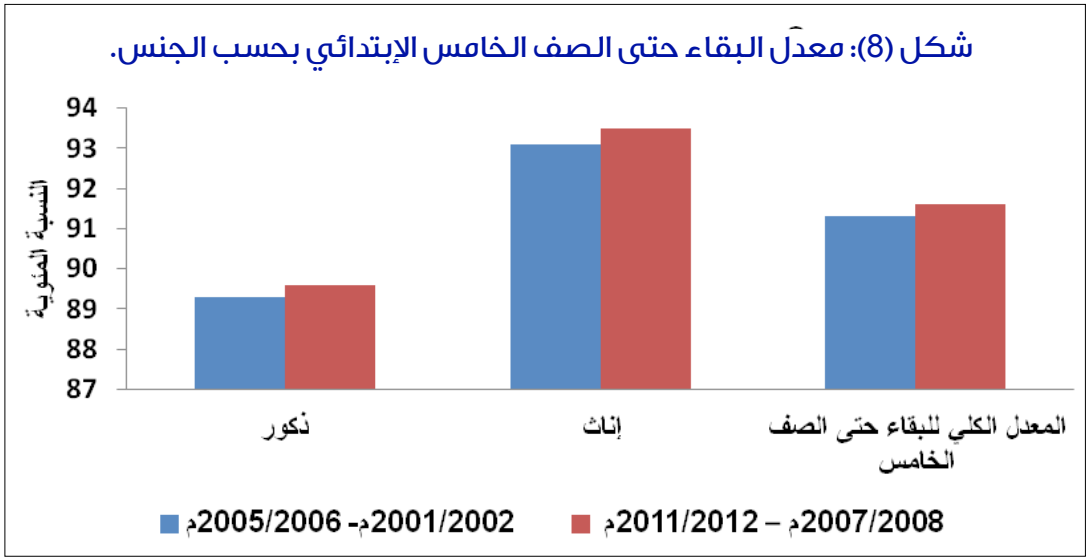

تشير النتائج المبينة في جدول (17) والشكل البياني (8)، أن معدل البقاء حتى الصف الخامس الابتدائي بلغ حوالي (91,6%) في الفترة (2008م– 2012م) وهو معدل مقبول تربوياً وأعلى قليلاً من معدل البقاء حتى الصف الخامس الابتدائي للفترة (2002م – 2006م). وتبين النتائج أن معدل الإناث يزيد عن معدل الذكور؛ إذ بلغ حوالي (93,5%) ويرجع ذلك - حسب رأي التربويين- إلى أن دافعية الفتاة للتعلم في المجتمع عالية.

4-6 معدل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية، ومن المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثانوية:

تمتد مرحلة التعليم الأساسي في النظام التعليمي في قطر من الصف الأول إلى الصف التاسع ثم ما بعد التعليم الأساسي من الصف العاشر إلى الصف الثاني عشر،ويوضح الجدول (18) معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية ومن المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثانوية .

جدول (18): معدلات الانتقال في التعليم الحكومي والخاص من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية ومن المرحلة الإعدادية إلى الثانوية للفترة (2000 / 2001 م– 2012 / 2013 م) [1]

العام الدراسي	نوع النظام التعليمي	الانتقال من الصف السادس إلى السابع		الانتقال من الصف التاسع إلى العاشر	
		عدد المنتقلين	نسبة الانتقال	عدد المنتقلين	نسبة الانتقال
2001/2000	حكومي	5560	94.0	5000	92.0
	خاص	3284	99.2	2365	98.3
	المجموع	8844	96.5	7365	95.0
2006/2005	حكومي	6156	98	6017	96
	خاص	4704	99,5	3330	98,9
	المجموع	10860	98,8	9347	97,5
2012/2011	حكومي	7171	106.9	7417	104
	خاص	6769	95.2	5156	82.5
	المجموع	13940	100.9	12573	102.8
2013/2012	حكومي	7203	105.4	7410	100.7
	خاص	7342	91.6	4998	93.9
	المجموع	14545	98.0	12408	97.8

النتائج المبينة في الجدول (18) والشكل البياني (8)، تشير إلى أن عدد المنتقلين إلى المرحلة الإعدادية يزداد مع الزمن وذلك في كل من التعليم الحكومي والخاص، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد السكان والحراك السكاني في السنوات الأخيرة وزيادة الاهتمام بالتعليم في الدولة، وصدور قانون إلزامية التعليم وكذلك الربط بين مستوى التعليم والمتطلبات الوظيفية لسوق العمل (بالنسبة لمستويات التعليم العليا)، وكذلك الارتفاع والانخفاض في نسب الانتقال - ربما بسبب التركيبة السكانية في قطر- حيث يزداد السكان وينخفض بسبب العاملين في الدولة والذين يتقدمون للعمل بها أو الذين يغادرون بعد انتهاء عقود عملهم. عند مقارنة سنة الأساس (2001/2000م) بسنة (2013/2012م) كسنة هدف، وجد أن عدد المنتقلين من المرحلة الابتدائية في التعليم الحكومي في العام الدراسي (2001/2000م) بلغ (5560) طالباً وطالبة بنسبة (94%) مقابل (7203) طالباً وطالبة (105,4%)(في عام (2012/2013م)، ويدل ذلك على زيادة معدلات الانتقال في هذه المرحلة في المدارس الحكومية

1) المصدر: قاعدة بيانات المجلس الأعلى للتعليم – مكتب تكنولوجيا المعلومات.

بنسبة انتقال (2.5%). كذلك بمقارنة سنة الأساس (2001/2000م) بسنة (2013/2012م) كسنة هدف نلاحظ أن عدد المنتقلين من المرحلة الابتدائية في التعليم الخاص في العام الدراسي (2001/2000م) بلغ (3284) طالباً وطالبة بنسبة (99.2%) مقابل (7342) طالباً وطالبة بنسبة (91.6%) في عام (2013/2012م) ويدل ذلك على زيادة عدد المنتقلين في هذه المرحلة في المدارس الخاصة بمقدار (4058) بنسبة نمو بلغت (10.4%).

شكل (9): معدل الإنتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية ومن المرحلة الإعدادية إلى الثانوية حسب النوع.

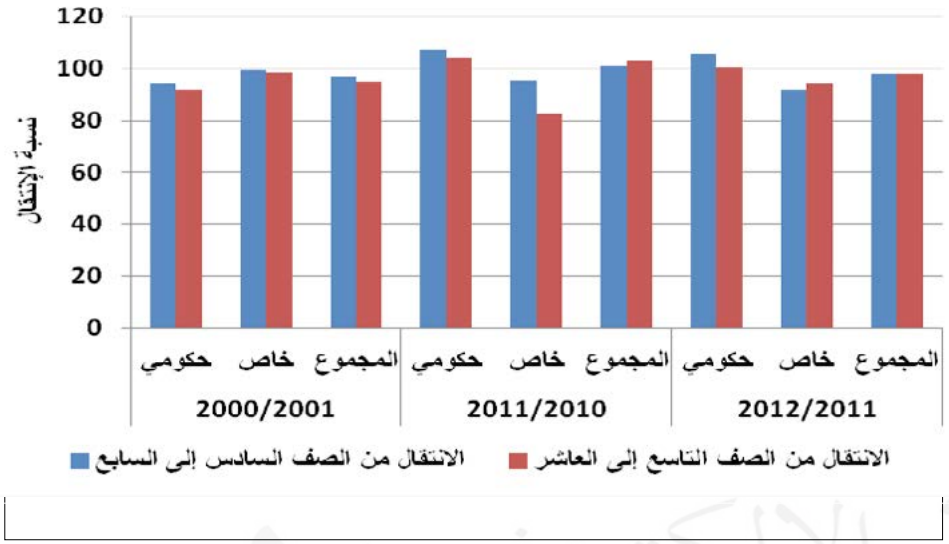

أما بالنسبة للانتقال من المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثانوية حكومي وخاص فإن عدد ونسب المنتقلين من المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثانوية تزداد عاماً بعد عام. فبمقارنة سنة الأساس (2001/2000م) بسنة (2013/2012م) كسنة هدف نلاحظ أن عدد المنتقلين من المرحلة الإعدادية في التعليم الحكومي في العام الدراسي (2001/2000م) بلغ (5000) طالباً وطالبة بنسبة (92%) مقابل (7410) طالباً وطالبة بنسبة (100,7%) في عام (2012/2013م)، ويدل ذلك على زيادة عدد المنتقلين في هذه المرحلة في المدارس الحكومية بمقدار (2410) بنسبة نمو بلغت (4.0%). بمقارنة سنة الأساس (2001/2000م) بسنة (2013/2012م) كسنة هدف نلاحظ أن عدد المنتقلين من المرحلة الإعدادية في التعليم الخاص في العام الدراسي (2001/2000م) بلغ (2365) طالباً وطالبة بنسبة (98,3 %) مقابل (4998) طالباً وطالبة بنسبة (93,9%) في عام (2013/2012م) ويدل ذلك على زيادة عدد المنتقلين في هذه المرحلة في المدارس الخاصة بمقدار (2637) بنسبة نمو بلغت (9.8%).

4-7 نسبة وعدد المعلمين المؤهلين في التعليم الابتدائي

إذا كان الطالب هو محور العملية التعليمية، فإن المعلم يعد ركيزة أساسية في العملية التعليمية، وتأثير المعلم على جودة العملية التعليمية كبير جداً، ومن المعروف في علم التربية أن هناك علاقة ارتباط كبيرة بين أداء المعلم والمستوى الأكاديمي للطلبة. لذلك يهتم المجلس الأعلى للتعليم في دولة قطر بتدريب وتأهيل المعلم (التدريب والتعليم المستمر) مما يؤدي إلى تحسن مستوى المعلم في عملية التدريس وطرائقها وهذا ينعكس إيجاباً على الطالب، كما أن نصيب المعلم من الطلبة يلعب أيضاً دوراً كبيراً في تحصيل الطلبة، فكلما كان نصيب المعلم من الطلبة قليلاً كلما كان أداء المعلم أفضل وتحصيل الطلبة أفضل. والجدول التالي يوضح النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين في المرحلة الابتدائية حسب نوع التعليم (حكومي – خاص) للفترة (2001/2000م – 2013/2012م).

جدول (19): العدد والنسبة المئوية للمعلمين المؤهلين أكاديمياً في المرحلة الابتدائية للسنوات 2001/2000 – 2013/2012

العام الدراسي	أقل من جامعي	جامعي	فوق جامعي	نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فأكثر
2001/2000	603	4185	173	88%
2012/2013	821	8343	1513	92%

النتائج المبينة في الجدول (19) والشكل البياني (10) تبين أن عدد المعلمين في المدارس الابتدائية الحاصلين على مؤهلات دراسية جامعية فما فوق تزداد من عام إلى آخر، حيث يلاحظ أن نسبة معلمي هذه المرحلة الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى تزداد مع الأعوام وأعلى نسبة كانت في العام (2012/2013م) ، حيث بلغت (0.92%) . كما أن غالبية المعلمين في التعليم الابتدائي حاصلون على مؤهل جامعي .

شكل (10): عدد المعلمين المؤهلين في المرحلة الابتدائية

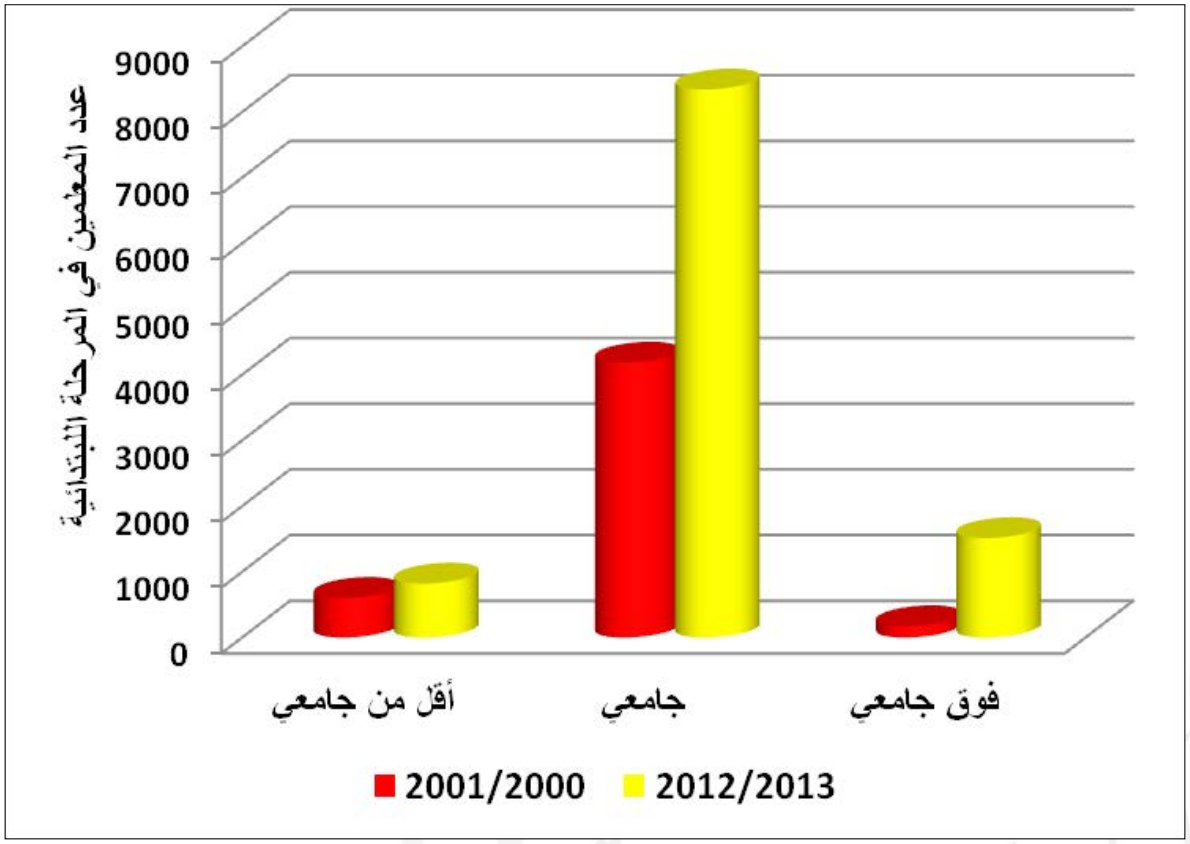

4-8 نسبة التلاميذ إلى المعلم في مراحل التعليم المختلفة

تحرص دولة قطر على توفير تعليم حكومي مجاني للجميع، حيث توفر الدولة الموارد المطلوبة ليكون التعليم أكثر تواؤماً مع احتياجات المجتمع، كما تحرص أيضاً على جودة التعليم ونوعيته حيث خصصت الدولة جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي على التعليم، مما ساهم في تقليل نصيب المعلم من التلاميذ والذي بدوره يصب في مصلحة التلميذ وبالتالي يحسن من التحصيل الدراسي حيث إن تحصيل التلاميذ عبارة دالة في نصيب المعلم من الطلبة، فكلما كان نصيب المعلم من التلاميذ قليلاً كلما تحسن التحصيل للتلاميذ.

جدول (20): نسبة التلاميذ إلى المعلمين (PTR) في المرحلة الابتدائية
حسب نوع التعليم في الأعوام الدراسية (2000م – 2013م) (1)

العام الدراسي	حكومي	خاص	المجموع
2001/2000	11	16	13
2005/2006	8,5	16	11
2012/2011	7	14	10
2013/2012	7	14	10

وتشير النتائج في الجدول (20)، أن نسبة التلاميذ إلى المعلم في التعليم الحكومي أقل منها في التعليم الخاص، كما أن نسبة التلاميذ إلى المعلم في التعليم الحكومي تتباين من عام إلى آخر عند المقارنة مع التعليم الخاص. وعند مقارنة سنة الأساس (2001/2000م) بعام (2013/2012م) كسنة هدف، نجد أن نسبة التلاميذ إلى المعلم في المرحلة الابتدائية

قد انخفضت من (1:13) إلى (1:10) وذلك بانخفاض مقداره (4). والذي تجدر ملاحظته أن سبب الانخفاض والارتفاع في نسبة التلاميذ إلى المعلم في المراحل الثلاث، يعود إلى هدم عدد من المدارس الحكومية وإعادة بنائها على أحدث التصميمات التربوية، مما قد يزيد من كثافة التلاميذ في بعض المدارس نتيجة توزيع تلاميذ المدارس المزالة على بقية المدارس. وعلى وجه العموم، يلاحظ من جدول (20) أن نسبة التلاميذ إلى المعلم في دولة قطر تعد جيدة جداً ومقبولة تربوياً إذ أنها لم تتجاوز (1:13) في جميع الأعوام الدراسية.

(1) المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء قطر (*) الإنفاق لا يتضمن الإنفاق على التعليم الخاص

5 - الإنفاق العام على التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي

تحرص دولة قطر على توفير تعليم مجاني للجميع، وتقوم بتوفير الموارد اللازمة لذلك كي يكون هناك تماشياً مع احتياجات المجتمع. وتحرص الدولة على جودة التعليم المقدم للمجتمع، وتخصص دولة قطر ميزانية عامة للإنفاق على التعليم في مراحل التعليم العام المختلفة، بالإضافة للتعليم الموازي ومحو الأمية، وذلك على أساس بنود صرف مرتبات الموظفين والخدمات والإنشاءات الثانوية والرئيسية. وتوضح الإحصائيات أن موازنة التعليم تستقطع نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الحكومي، حيث وصلت هذه النسبة في العام (2013/2012م) حوالي (10.8%) من الإنفاق الحكومي على التعليم (انظر الجدول رقم (7)،وبلغت في موازنة عام 2014 (13%).

وبشكل عام هناك تزايد في إجمالي الإنفاق على التعليم الحكومي من إجمالي النفقات الحكومية عبر السنوات، كما أنه يخصص لكل مدرسة مستقلة (حكومية) ميزانية مستقلة تتولى إدارة المدرسة إدارتها وتوزيعها، وتختلف هذه الميزانيات باختلاف المرحلة وعدد الطلبة ومدى استيعاب المدرسة للطلبة من ذوي الإعاقات.

(1) المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء فطر (*) الإنفاق لا يتضمن الإنفاق على التعليم الخاص

6 - التحديات :

من خلال ما تم تناوله في الهدف الثاني، نجد أن هناك العديد من تلك التحديات والإشكاليات في تقرير الخطة الوطنية للتعليم للجميع، قد تم التغلب عليها وتجاوزها مثل تطوير المناهج التعليمية؛ حيث تم وضع معايير وطنية تماثل المعايير العالمية كما تم تطوير أدوات التقييم المبني على هذه المعايير بالإضافة إلى المشاركة في الاختبارات الدولية والحد من كثافة الطلبة في الصفوف الدراسية وفي المدرسة وتوفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة من خلال توفير قاعات للأنشطة والمعامل المختلفة وغيرها. إلا أنه - برغم تحفيز المعلمين القطريين للعمل في التدريس- لازالت هناك بعض التحديات مثل: عزوف القطريين الذكور عن العمل بمهنة التدريس، وضعف دافعية الطلبة للتعلم، والحاجة إلى مزيد من البرامج التدريبية المتخصصة لرفع كفاءة المعلمين التدريسية.

7 -الخلاصة

تشير النتائج المعروضة سابقاً أن معدلات القيد (الإجمالي والصافي) تزايدت من عام إلى آخر وأصبحت في حدود ما هو مرصود في خطة التعليم للجميع في دولة قطر. كما أن معدلات إعادة الصفوف تنخفض عاماً بعد عام، وأن معدل البقاء في الصف الخامس، ومعدل الانتقال للتعليم الإعدادي والثانوي يزداد، مما يعني زيادة الكفاءة الداخلية لنظام التعليم في دولة قطر، كما أن النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين أكاديمياً تزداد من عام إلى آخر، كذلك فأن معدل التلاميذ إلى المعلمين تعد معدلات فوق جيدة، بالإضافة إلى ازدياد الإنفاق على التعليم مما يدل على اهتمام الدولة بالتعليم، كما تم تأسيس صندوق للإنفاق على التعليم من حصة الاستثمار في ثروة دولة قطر من الغاز بحيث لا تتأثر ميزانية التعليم بأي تغييرات اقتصادية.

الهدف الثالث: مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة

1- ضمان تلبية حاجات التعليم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.

2- أهم الأهداف المرصودة في الخطة الوطنية :

لم يفرد في الخطة الوطنية للتعليم للجميع جزءاً خاصاً بالهدف الثالث من أهداف دكار {مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة} إلا أنها كانت متضمنة في جميع أجزاء الخطة في التعليم النظامي الأساسي والتعليم من أجل البالغين الأميين والتعليم من أجل الأطفال والشباب خارج المدرسة .

وقد تمثلت الأهداف في الخطة المتعلقة بهذا الهدف في الآتي :

- ضمان تلبية حاجات المتعلمين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعليم واكتساب المهارات اللازمة .
- ضمان تلبية حاجات التعليم لكافة الصغار والراشدين ممن هم في سن (15-17) سنة من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعليم واكتساب المهارات اللازمة للحياة .
- تحقيق تكافؤ لفرص في التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار ممن هم في سن (15 -25) سنة .
- تطوير البرامج والمناهج الدراسية بحيث تنسجم مع حاجات سوق العمل ومستويات الطلبة العمرية والعقلية .
- الوصول بمناهج التدريب الفني والمهني إلى مستويات أعلى مع تقليلها من الحشو والتكرار والأخطاء .

3 - السياسات والتشريعات الوطنية :

3-1 : أهداف رؤية قطر 2030م :

- نظام تعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة ويزود المواطنين بما يفي بحاجاتهم وحاجات المجتمع القطري .
- شبكة وطنية للتعليم النظامي وغير النظامي تجهز الأطفال والشباب القطريين بالمهارات اللازمة والدافعية العالية للمساهمة في بناء مجتمعهم وتقدمه .
- مؤسسات تعليمية متطورة ومستقلة تدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق إرشادات مركزية وتخضع لنظام المساءلة .
- نظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة ومراكز البحوث العالمية المرموقة.
- دور فاعل دولياً في مجالات النشاط الثقافي والفكري والبحث العلمي .

3-2 إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011 – 2016 :

تتضمن وثيقة إستراتيجية التنمية الوطنية 2011 – 2016 مجموعة من الأهداف ذات العلاقة بالهدف الثالث منها :

- وضع نظام ضمان جودة مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني وتحديد البرامج وتنفيذها .
- وضع وتنفيذ نموذج لنظام التعليم التقني والتدريب المهني في دولة قطر .
- تحديد معايير الإطار الوطني للمؤهلات بالتشاور مع جميع الجهات المعنية وتنفيذها .
- وضع نظام للمعايير المهنية وتنفيذها بما يلائم المهن ذات الصلة .
- وضع خطة قوائم برامج التعليم التقني والتدريب المهني مع احتياجات سوق العمل وتنفيذها .
- بناء نظام إرشاد مهني عام ومتاح يشمل التعليم التقني والتدريب المهني .
- تحسين الصورة والمعلومات حول مسارات التعليم التقني والتدريب المهني في دولة قطر.
- الحد من نسب التسرب من برامج التعليم التقني والتدريب المهني .

3-3 الاتفاقيات :

- إبرام اتفاقية لتشغيل مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية المستقلة للبنين لإدارة المدرسة بتاريخ 2/6/2010 بين المجلس الأعلى للتعليم ومصرف قطر المركزي وتضمنت الاتفاقية دور ومسؤوليات المجلس الأعلى للتعليم وواجبات ومسؤوليات صاحب الترخيص والخطط التشغيلية والتنفيذية .
- إبرام اتفاقية تشغيل مدرسة المعهد الديني الإعدادي الثانوي المستقلة للبنين لإدارة المدرسة بتاريخ 1/9/2010 بين المجلس الأعلى للتعليم ومؤسسة (المتميزون التعليمية) وتتضمن الاتفاقية الجوانب المتعلقة بإدارة المدرسة ووضع الخطط التشغيلية والتنفيذية ودور ومسؤوليات المجلس الأعلى للتعليم وواجبات صاحب الترخيص والأمور المتعلقة بالتوظيف .
- إبرام اتفاقية تشغيل مدرسة قطر التقنية الثانوية المستقلة للبنين لإدارة المدرسة بتاريخ 20/7/2012 بين المجلس الأعلى للتعليم وقطر للبترول وتضمنت الجوانب المتعلقة بإدارة المدرسة والخطة التشغيلية والتنفيذية والقوانين والسياسات والأدلة التنظيمية للمجلس الأعلى للتعليم .

4 - مؤشرات مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة :

فيما يلي عرض لما تم إنجازه من مؤشرات أساسية في هذا الهدف في الفترة من (2001م) إلى (2013م) :

4-1 : معدلات القرائية بين الشباب (15 – 24 سنة) :

يعد الشباب أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها نهضة الأمم ، وإيماناً من دولة قطر بأهمية الشباب في التنمية المستدامة للدولة ودورهم في تحقيق رؤية قطر 2030 ، فقد احاطتهم برعاية خاصة وقد انعكس ذلك في خططها التنموية ويعد ميدان التعليم من أبرز الميادين التي أولت الدولة اهتماماً كبيراً به والذي من خلاله يمكن الشباب من المعارف والمهارات وأساليب التفكير التي تساعدهم على مواجهة حياتهم العملية .

جدول (21) معدل القرائية لدى الشباب (15-24)
في السنوات (2001 – 2008 – 2013)

الفئة العام	معدل الذكور	معدل الإناث	المعدل العام	معدل التكافؤ بين الجنسين
2001	96.9	97	97	1.00
2008	95.3	96.9	95.7	1.02
2013	98.8	99.3	99	1.01

يتضح من الجدول أعلاه :

1) أن معدل القرائية لدى الشباب من الجنسين (ذكور وإناث) مرتفعة بصفة عامة ، وأن هذا الارتفاع أصبح بصورة كبيرة عام 2013م إذ بلغ المعدل (99%) في حين كان سنة الأساس (2001) (97%) .
2) أن معدل القرائية لدى الإناث أعلى من معدل القرائية لدى الذكور وقد ظهر ذلك في معدل التكافؤ بين الجنسين مما يعني أن الفتاة القطرية تحظى بفرص تعليم جيدة دون تمييز بينها وبين الشباب القطري من الذكور .
3) أن الارتفاع المستمر لدى كل من الذكور والإناث إلى جملة الإجراءات المتخذة للسيطرة على ظاهرة الأمية كإلزامية التعليم الابتدائي ، وبرامج محو الأمية ، وخطط التوسع في نشر التعليم في كافة مناطق الدولة .

شكل (11): معدل القرائية لدى الشباب بحسب الجنس
للفترة (2013/2012 – 2001/2000)

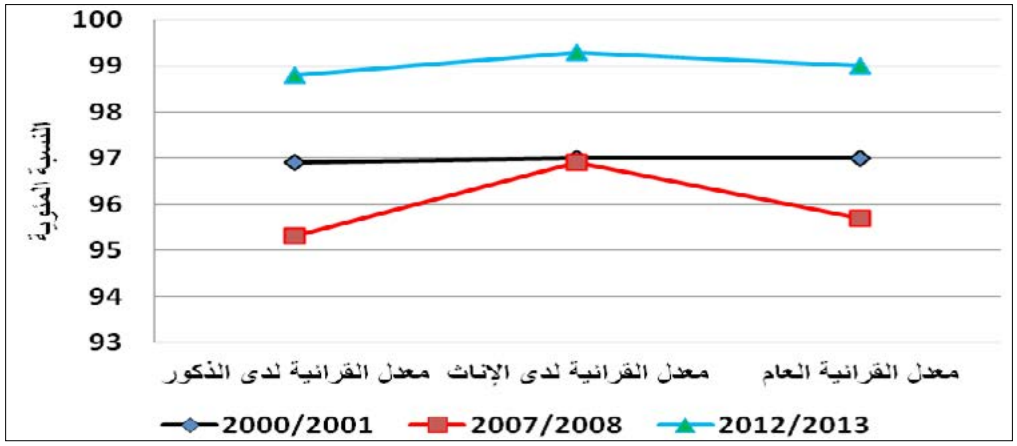

4.2 : معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي :

يوضح الجدول الآتي نسبة القيد الصافي بالمرحلة الثانوية في الفترة من (2009/2008 – 2013/2012 م) .

جدول (22) نسبة القيد الصافي بالمرحلة الثانوية
للسنوات 2009/2008 – 2013/2012 م[1]

السنة	الجنس		الإجمالي
	ذكور	إناث	
2009/2008	82,5	91,7	86,8
2010/2009	86,1	90	87,1
2011/2010	86	88,8	87,4
2012/2011	85,7	86,1	85,9
2013/2012	84,7	90,9	87,7

من الجدول السابق يلاحظ ارتفاع نسبة الالتحاق الصافي بالمرحلة الثانوية (7-12) في جميع السنوات ماعدا العام 2012/2011 م أقل من بقية السنوات بنسبة بسيطة .

(1) المصدر : استراتيجية قطاع التعليم والتدريب مراجعة منتصف المدة – المجلس الأعلى للتعليم ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء – مايو 2014 م

4.3 : معدل القيد الإجمالي بالمرحلة الثانوية :

الجدول الآتي يوضح معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الثانوية (7-12) حسب الجنس ومؤشر المساواة بين الجنسين في الفترة من 2001/2000 – 2013/2012 م

جدول (23) معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الثانوية حسب مؤشري الجنس والمساواة بين الجنسين للسنوات (2001/2000 - 2013/2012)

السنة	ذكور	إناث	المجموع	مؤشر المساواة بين الجنسين
2001/2000	82.7	98.1	89.7	1.2
2011/2010	97	99.4	98.1	1
2012/2011	96.3	96.6	96.5	1
2013/2012	95	102.7	98.6	1.1

من الجدول السابق يتضح تذبذب في معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الثانوية (7-12) مع ارتفاع النسبة من سنة الأساس 2001/2000 بزيادة مقدارها 9 نقاط مئوية تقريباً ، أما فيما يتعلق بمؤشر المساواة بين الجنسين فيتضح تكافؤ فرص التعليم في المرحلة الثانوية بين الجنسين .

4.4 : توزيع طلبة المرحلة الثانوية على أنواع التعليم الثانوي :

الجدول الآتي يوضح نسبة الطلبة المسجلين في مدارس التعليم الثانوي العام والتخصصي (المعهد الديني ، التقنيات الصناعية ، العلوم المصرفية وإدارة الأعمال) للأعوام الدراسية 2008/2007 – 2012/2011 م

جدول رقم (24) نسبة توزيع طلبة المرحلة الثانوية على التعليم العام والتخصصي 2008/2007 – 2012/2011 م

السنة	التعليم العام	التعليم التخصصي
2008/2007	98	2
2009/2008	97,9	2,1
2010/2009	98,1	1,9
2011/2010	98,2	1,8
2012/2011	98,6	1,4

من الجدول السابق يلاحظ ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم العام في مقابل انخفاض النسبة في التعليم التخصصي عبر السنوات ، وقد يرجع ذلك إلى ثقافة المجتمع التي تنظر إلى التعليم التخصصي نظرة أقل من التعليم الأكاديمي .

مما يتطلب بذل مزيد من الجهود في الإرشاد والتوجيه بين الطلبة والتوعية والتثقيف بين أولياء الأمور ، وقد راعت الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب ذلك وخصصت مجموعة من البرامج والمشاريع الآتية :

- مشروع (4-1) تأسيس هيئة للإشراف على التعليم التقني والتدريب المهني .
- مشروع (4-2) تبني نموذج جديد للاعتماد والترخيص .
- مشروع (4-3) الإطار الوطني للمؤهلات .
- مشروع (4-4) وضع معايير قياسية مهنية وهيئة إشراف .
- مشروع (4-5) وضع خطة لاستحداث برامج تعليم فني وتدريب مهني متمايزة ومتوائمة مع احتياجات سوق العمل .
- مشروع (4-6) وضع خطة للشراكات الصناعية لتطوير التعليم التقني والتدريب المهني بشكل أكبر .
- مشروع (4-7) وضع خطة لرفع الوعي ببرامج التعليم التقني والتدريب المهني .
- مشروع (4-8) الإدماج الفعال للتعليم التقني والتدريب المهني في الإرشاد المهني .

4.5 : التحصيل التعليمي للشباب الفئة العمرية من (15-24) سنة :

الجدول التالي يوضح نسبة التحصيل التعليمي للشباب (ذكور – إناث) للعامين 2001-2010 م

جدول (25) نسبة التحصيل التعليمي للشباب
(ذكور – إناث) من العام 2001 – 2010 م

السنة	الجنس	مستوى التحصيل التعليمي					
		ابتدائي وأقل		ثانوي		جامعي	
		19-15	24-20	19-15	24-20	19-15	24-20
2001	ذكور	36,1	23,2	63,9	71	-	5,8
	إناث	25,3	13	74,7	75,6	-	11,5
2010	ذكور	16,2	11,2	83	78,6	0,8	10,2
	إناث	14,6	6,9	84,3	77,8	1,1	15,3

من الجدول السابق نلاحظ انخفاض نسبة الحاصلين على مستويات تعليمية دنيا وارتفاع نسبة المستويات التعليمية العليا بين الجنسين إذ كانت النسبة بين الذكور الحاصلين على الشهادة الثانوية في العام 2001 في الفئة العمرية من (15-19) 63,9 وصلت إلى 83 في العام 2010 وكذلك يلاحظ ارتفاع النسبة في الفئة العمرية (20-24) لتصل إلى 78,6 في العام 2010.

كما ارتفعت نسبة الإناث الحاصلات على المستوى التعليمي الثانوي إذ أصبحت 84,3 في العام 2010 للفئة العمرية (15-19) بمعدل زيادة يقارب عشر نقاط مئوية ، وكذلك في الفئة العمرية (20-24) بمعدل زيادة يقارب 2,5 نقطة مئوية .

كما يلاحظ ارتفاع نسبة الحاصلين على شهادات جامعية في الفئتين العمريتين (ذكور وإناث) بما يقارب خمس نقاط مئوية بين سنة الأساس 2001 وسنة 2010 .
ويرجع ذلك إلى زيادة الوعي بأهمية التحصيل التعليمي وعدم القبول في الوظائف للمستويات التعليمية أقل من الثانوية بل إن بعضها يتطلب دراسات جامعية .

4.6: مجموع القيد ونسبتا القيد الإجمالي والصافي في التعليم والتدريب التقني والمهني:

جدول (26) مجموع القيد ونسبتا القيد الإجمالي والصافي
في التعليم التقني والمهني عن السنتين (2001 – 2013)

العام	الجنس	مجموع القيد	نسبة القيد الإجمالي	نسبة القيد الصافي
2001/2000	ذكور	697	5.6	3.9
2006/2005	ذكور	584	3,9	3,4
2013/2012	ذكور	570	2.7	2,1

يتضح من الجدول أعلاه :

1) انخفاض عدد الذكور الملتحقين بالتعليم التقني والمهني في العام (2013) عن سنة الأساس (2001) ويترتب على ذلك انخفاض نسبتا القيد الإجمالي والصافي ويرجع ذلك للأسباب التالية :

- غالبية الطلبة الملتحقين بالتعليم يتجهون نحو التعليم الثانوي الأكاديمي وقلة منهم يلتحقون بالتعليم الفني والتقني .
- لا توجد مدارس تقنية ومهنية للفتيات في دولة قطر .

شكل (12): نسبتا القيد الصافي والإجمالي في التعليم التقني والمهني للسنوات (2001/2000 – 2013/2012)

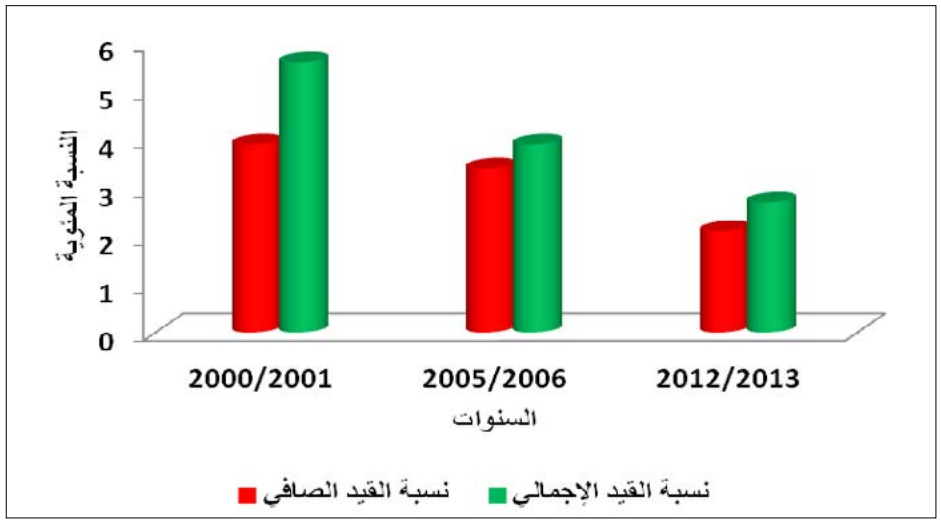

4.7 : تكلفة الطالب في التعليم التقني والمهني :

جدول (27) تكلفة الطالب في التعليم التقني والمهني

العام الدراسي	المدارس		
	قطر التقنية الثانوية	قطر للعلوم المصرفية	المعهد الديني
2013/2012	101,512	113,782	57,504

يتضح من الجدول الآتي :

- ارتفاع تكلفة الطالب في التعليم التقني والمهني ويعود هذا إلى التضخم الاقتصادي والزيادات في أجور المعلمين وارتفاع تكلفة المباني المدرسية وكذلك إلى المشاريع والبرامج التطويرية ، ومكافآت الطلبة الشهرية .
- وفق منطلـــق الشـــراكة المجتمعية وتحمل مؤسســات المجتمع المدني مسؤولياتها نحو التعليم تقوم شركة قطر للبترول بدعم التعليم التقـــني من الناحية المادية والفنية وذلك وفق العقد المبرم بين المجلس الأعلى للتعليم وقطر للبترول ، كما يقوم مصرف قطر المركزي بنفس الدور لدعم مدرسة قطر للعلوم المصرفية .

مؤشرات إضافية :

1- التعليم المهني :

توفر دولة قطر فرصاً محدودة نسبياً للشباب القطري ولاسيما للإناث اللواتي ينشدن بديلاً غير أكاديمي في نهاية المرحلة الإلزامية . فلا يوجد سوى ثلاث مدارس حكومية توفر التعليم المهني والتقني في المرحلة الثانوية التي تمنح مؤهلات مناسبة لسوق العمل . وهذه المدارس هي : مدرسة قطر التقنية الثانوية المستقلة ، ومدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال المستقلة للبنين والمعهد الديني . ورغم أن عدد المسجلين في هذه المدارس قد ارتفع من 472 إلى 949 طالباً بين عامي 2007/2006 و 2013/2012 ، فإن عددهم الإجمالي لازال صغيراً ، وهناك خطط مستقبلية لتوفير التعليم الفني والمهني للإناث .

ومن أهم المدارس في هذا المجال :

مدرسة قطر التقنية المستقلة ، التي أسست عام 2004 , هي المدرسة الثانوية التقنية الوحيدة في قطر وتقدم للبنين من عمر 15 - 17 سنة برنامجاً مدته ثلاث سنوات يحصلون في نهايته على دبلوم وفي عام 2013/2012 كان في هذه المدرسة 447 طالباً . وتتبع المدرسة إطار عمل نظام « التأهيل الأسترالي للتدريب والتعليم العالي « . وتقوم مؤسسة قطر للبترول بتشغيل المدرسة بناء على اتفاقية التشغيل الموقعة مع المجلس الأعلى للتعليم وحوالي 30 % من وقت الدراسة يُكرس لنشاطات التدريب في ورش عمل ومختبرات . ويحصل الطالب على تدريب إضافي ووظائف صناعية في فصل الصيف ، ومنذ سنة 2009 وما بعدها أصبح طلاب مدرسة التقنية المستقلة مؤهلين للحصول على منح دراسية حكومية كما يؤمن للخرجين وظائف في قطر للبترول إذا رغبوا ، والناجحون بامتياز يمكنهم الالتحاق في تخصصات معينة في جامعة قطر .

وفي عام 2011/2010 ، بدأ المجلس الأعلى للتعليم بالشراكة مع مصرف قطر المركزي تشغيل مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال للمرحلة الثانوية لتدريس موضوعات تتعلق بالأعمال المصرفية وإدارة الأعمال ، وتوفر هذه المدرسة تدريباً في قطاعي الأعمال والمال كجزء من منهاج تعليمي يهيئ الخريجين لتولي أدوار فعالة هادفة في القطاع المالي في البلد ، ويشرف مصرف قطر المركزي على تدريب الطلبة بالتنسيق مع بنوك قطرية عديدة وسوف ينسق مباشرة مع معاهد تدريب على الحاسوب واللغة الإنجليزية ليجهز الطلبة بتدريب اساسي في هذين المجالين ، وقد بلغ عدد الطلبة بالمدرسة في العام 2013/2012 م 123 طالباً .

أما بالنسبة للمعهد الديني فقد أصبح مدرسة مهنية مستقلة سنة 2011/2010 . وقد سعى المعهد منذ بدايته وخلال هذا العام للحفاظ على أن يكون صرحاً دينياً علمياً متخصصاً في علوم الشريعة واللغة العربية ، إضافة إلى تقديم تعليم ذي نوعية عالية الجودة للغة الإنجليزية والعلوم التجريبية الأخرى . ويلتحق بالمعهد من 200-300 طالب سنوياً ، وبلغ عدد الطلبة الملتحقين بالمعهد 379 طالباً في العام 2013/2012 م .

وتعتبر مدرسة ديبيكاي الثانوية للمهن الصحية من أبرز المدارس الخاصة الدولية الجديدة في قطر ، وهي مدرسة مهنية وتقنية لطلبة المرحلتين الإعدادية والثانوية للراغبين في الالتحاق بمهن العلوم الطبية .

التعليم ما بعد الثانوي :

لدى قطر عدد من مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي العالي التي تقدم التعليم النظامي لخريجي المدارس الثانوية . وتمنح دبلوماً مهنياً أو شهادة مهنية . ويمكن تحديد أربع من هذه المؤسسات :

- كلية شمال الأطلنطي في قطر : افتتحت سنة 2002 للتعليم ما بعد الثانوي لتقدم منهاجاً كندياً وخبرات صناعية ضمن برامج في أربعة مجالات هي : العلوم الصحية ، تقنية المعلومات ، التكنولوجيا الهندسية ودراسات إدارة الأعمال .

- **كلية المجتمع – قطر :** افتتحت في سبتمبر 2010 مع فوج أولي مؤلف من 300 طالباً متفرغاً و150 طالباً بدوام جزئي ، وهناك خطط لتوسع كبير يتقدم شيئاً فشيئاً ، وتقدم الكلية برامج تقنية وفنوناً حرة وهي متاحة للطلبة من جميع الأعمار .

- **كلية قطر لعلوم الطيران :** تأسست عام 1975 ككلية طيران مدني لدول الخليج ، بالشراكة مع الخطوط الجوية القطرية ، وتخرج حوالي 50 طياراً قطرياً كل سنة . إضافة لذلك ، فهي تجهز الطلبة لتولي أدوار في صناعة الطيران مثل الهندسة ، خدمات الركاب ، عمليات المطار التشغيلية والشحن .

- **كلية أحمد بن محمد العسكرية :** تتعاون مع أكاديمية سانت هيرست العسكرية الملكية في المملكة المتحدة ، وتقدم منهاجاً في العلوم والدراسات العسكرية . وقد خرجت أول دفعة سنة 2001 ، وخرجت حتى عام 2011 ست دفعات من طلبة الكلية الحربية ، يتبعون القوات المسلحة ووزارة الداخلية ، وقوات أمنية أخرى بدرجة بكالوريوس .

وهناك عدد من المبادرات الأخرى على مستوى ما بعد المرحلة الثانوية تشمل ،مركز التأهيل الوظيفي وأكاديمية قطر للمال والأعمال (هيئة مركز قطر المالي) التي تأسست عام 2009 ، وكلية الشرطة 2014 . .

٢-معايير العلوم الاجتماعية تشمل المهارات الاجتماعية والنفسية والسلوكية :

تهدف معايير العلوم الاجتماعية إلى تلبية احتياجات الطالب التعليمية والنفسية والاجتماعية وذلك انطلاقاً من طبيعة هذه المادة إذ أن الانسان هو ميدانها من حيث أنه فرد يعيش مع الآخرين ويتفاعل معهم كما يتفاعل مع ما ينتج عن ذلك من تحديات ومشكلات في جوانب الحياة المختلفة الأمر الذي يتطلب أن يزود الطالب بعدد من المهارات التي تساعده على مواجه هذه التحديات بالإضافة إلى امتلاكه لعدد من المهارات الاجتماعية والسلوكية التي توفقه لأن يعيش على هذه الأرض كإنسان مع بقية بني جنسه ، وبذلك ينمو لديه الاحساس بالمسؤولية ويشعر بدوره الاجتماعي في مجتمعه المحلي أو العالمي .

ومن الأهداف التي تسعى إليها العلوم الاجتماعية :

- أن يكتسب الطالب المعلومات والمعارف التي تسهم في خلق الاتجاهات والقيم وأساسيات التفكير السليمة بطريقة وظيفية تمكنهم من حسن الاستفادة منها في توجيه سلوكهم وتكوين شخصياتهم كمواطن قطري ، عربي ، مسلم .

- أن يتقن الطالب مهارات العمل الفردي والجماعي وتحمل المسؤولية والإنجاز والإجادة .
- أن يؤمن بالديمقراطية ويتعرف على الحقوق والواجبات .
- ينمي الاتجاه نحو التضامن العربي كحتمية تاريخية وكضرورة لمصلحة العرب جميعاً .
- يدرس مشكلات العالم الإسلامي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وطرق علاجها .
- يقدر القيم الخلقية من صدق وأمانة وإخلاص في العمل وتضحية وحب للتعاون وتعميق لمفهوم الديمقراطية والحرية .
- يقدر أهمية السلام والتعاون العالمي ونبذ التفرقة العنصرية ومحاربة الاستعمار بشتى صوره .
- يؤكد حق البشر جميعاً في الاستفادة من التراث الإنساني والحضارة الراهنة باعتبارها ملكاً للإنسانية جمعاء .

وتتضمن العلوم الاجتماعية فرع المواطنة الذي ينمي العلاقات الاجتماعية القائمة بين الفرد والمجتمع و العلاقة بين الفرد ودولته من خلال الحقوق والواجبات ، والعلاقة بين الفرد والأرض كما سيتعرف الصحة ، المجتمع ، الثقافة والاحتفالات . لذلك تركز معايير المواطنة من مستوى الروضة حتى المستوى السادس على موضوعات تنمي روح المواطنة وترسخ معاني الهوية الوطنية كما يدرس عن أسرته ومكوناتها وعن أهم المناسبات المحلية والمحافظة على الملكية العامة والخاصة في وطنه ، و تتناول قوانين السلامة المرورية والدفاع المدني والعادات الصحية للمحافظة على صحة الإنسان ، و موضوعات تتعلق بمفهوم الوطن والوطنية ، و العمل التطوعي وعن كيفية المحافظة على الهوية العربية والإسلامية .

إما طالب المرحلة الإعدادية فمعايير المواطنة تتناسب مع المرحلة العمرية من حيث مستوى المادة العلمية والمعلومات والبيانات فنجد أن معظم الموضوعات تتعلق بالفرد في المجتمع القطري مثل موضوعات الأسرة والشباب والعادات والتقاليد وكذلك نظام الحكم ، باعتباره من الموضوعات التي تربط الفرد بوطنه .

أما في المستوى العاشر فإننا نجد بأن المعايير ترتبط بدولة قطر كنظام الحكم والإنتاج الصناعي وإدارة المال العام , ولقد روعي عند وضع معايير المواطنة الدقة والشمول والوضوح التام في المفاهيم والمصطلحات التي تدل على الوطنية ، إلى جانب الإكثار من الأمثلة التي تحقق الأهداف المطلوبة .

3-الإطار العام لمنهج التربية القيمية :

يركز الإطار العام لمنهج التربية القيمية على القيم المتعلقة بإدراك أهمية أنفسنا كأفراد وعلاقتنا بالآخرين والمجتمع والبيئة التي نعيش فيها ويراعي الأبعاد البدنية والوجدانية والروحية التي تشكل شخصية الطالب وفقاً للمنظور الإسلامي .
ويهدف الإطار إلى تعميق فهم الطلبة وتحفيزهم نحو تحمل المسؤولية سواء على المستوى الشخصي أو الاجتماعي ، وتمكينهم من تبني أنماط حياتية صحية وبناء علاقات جيدة وميل نحو الاهتمام بالآخرين وامتلاك الثقة بالنفس ومساعدتهم على التفكير والتأمل في القيم المختلفة وتطبيقاتها العملية ، ويتضمن الإطار العديد من الأنشطة التي تستند إلى تعليم القيم من خلال الممارسة الفعلية لها . كما أنه يتضمن أساليب التدريس وإستراتيجيات التقييم ويركز الإطار على أربع قيم أساسية في اعتزاز الفرد بنفسه كونه إنساناً متميزاً ، والعلاقات مع الآخرين واحترامهم والاهتمام بهم ، والمسؤوليات الاجتماعية والمدنية ، واحترام التراث الثقافي والحضاري لدولة قطر .

4- الإطار العام لمنهج الثقافة الأسرية :

تم إعداد إطار عام لمنهج الثقافة الأسرية حدد فيه مفهوم الثقافة الأسرية والهدف من تدريسها ، وتضمن جميع الخبرات والفرص التعليمية التي يتم التخطيط لها داخل الصف أو في نطاق البيئة المدرسية ، ويعد هذا الإطار ذو صلة وثيقة بالمواد الدراسية الأخرى وبعملية التخطيط المدرسي وبشكل خاص مادة الدراسات الاجتماعية وعناصر المواطنة ومنهج التربية القيمية ، وستعزز الخبرات التعليمية ذاتية المتعلمين والرفاهية الاجتماعية ، وتنمية الشعور بقيمة الذات والتفاعل مع الآخرين ويهدف إلى إعداد الطلبة ليكونوا أكثر اطلاعاً ومهارة مع امتلاكهم الثقة بأنفسهم ليتمكنوا من المشاركة في العلاقات الاجتماعية بفاعلية ، وتحمل المسؤوليات المسندة إليهم كما أنه سيساهم في تعزيز كل من التعلم والدافعية إلى جانب رفع مستوى الأداء والتحصيل .

ويشمل الإطار العام لمنهج الثقافة الأسرية مجموعة من الجوانب المرتبطة بالثقافة الأسرية وهي الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والجسدية والروحية والجنسية والانفعالية ، ويتكون الإطار من ثلاثة محاور هي المحتوى التعليمي وطرائق التدريس وأساليب التقييم .

5-توافر الخدمات الاستشارية للشباب في المدرسة والمجتمع المحلي واستخدامها :

أ - على مستوى المدرسة :

- توفر جميع المدارس في دولة قطر الخدمات الاستشارية للطلبة عن طريق الأخصائي الاجتماعي الموجود في المدرسة والذي يساعد الطلبة في حل مشكلاتهم المدرسية والتعليمية كما أنه يسهم في حل المشكلات النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الطلبة .
- وفي ظل مبادرة تطوير التعليم " تعليم لمرحلة جديدة " يتم تعيين مرشد أكاديمي لتوجيه وإرشاد الطلبة وتقديم الدعم والمشورة الأكاديمية والتعليمية لهم ويبرز دوره بصورة واضحة في التعليم الثانوي لتحديد المسارات والتخصصات المناسبة للدراسة في المراحل العليا .

ب - أما على المستوى المحلي فهناك العديد من المؤسسات شبه الحكومية التي لها إسهامات في تقديم الخدمات الاستشارية للشباب ومنها مركز الاستشارات العائلية والذي يتولى تقديم النصح والإرشاد للشباب في المجالات الاجتماعية والنفسية عن طريق الإرشاد الفردي .

التحديات :

من العرض السابق يتضح وجود بعض التحديات ومنها :

- عزوف الشباب عن الالتحاق بالتعليم المهني والتقني .
- عدم وجود مدارس خاصة بالتعليم المهني والتقني للفتيات .

الخلاصة :

من العرض السابق يلاحظ أن هناك اهتماماً كبيراً بتحقيق الهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع وقد برز ذلك في ارتفاع معدلات القرائية لدى هذه الفئة ذكوراً وإناثاً وارتفاع معدلات القيد الإجمالي والصافي لدى طلبة المرحلة الثانوية ، وانخفاض معدلات القيد بالتعليم التقني والمهني ، وأن مبادرة " تعليم لمرحلة جديدة " تهدف إلى تكوين وبناء شخصيات متكاملة تمتلك مهارات الإبداع والابتكار وقادرة على التفكير الناقد والعلمي ، ويمكنها الإسهام في بناء المجتمع والتنمية المستدامة لذلك فإن جميع المدارس المستقلة حريصة على تحقيق ذلك وتضمينه ضمن أهدافها ورؤيتها ومهامها والبرامج التي تنفذها كما أن المبادئ الأساسية التي تركز عليها المبادرة تعزز بناء المهارات الحياتية والتعليم الذاتي والتعليم المستمر مدى الحياة من خلال بناء القدرات والكفايات لدى المتعلمين المتضمنة في معايير المناهج الوطنية .

الهدف الرابع : محو الأمية وتعليم الكبار :

1- تحقيق تحسن بنسبة (50%) في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015م، لاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.

2 – تعليم الكبار ومحو الأمية كأحد مكونات المنظومة التعليمية بدولة قطر:

بدأت جهود دولة قطر واهتمامها بمحو الأمية وتعليم الكبار مع البدايات الأولى للنهوض بالتعليم، ففي عام 1954م تم تأسيس أول مركز لتعليم الكبار ومحو الأمية ، وفي عام 1956انتظمت عدد من الصفوف لمحو الأمية وتعليم الكبار تحت إشراف قسم التعليم الفرعي الذي أسند إليه الإشراف على التعليم الليلي .
وقد اقتصرت تلك المدارس على الرجال فقط ، ثم في عام 1976 تم إنشاء مركزين نسائيين ، وتوالى بعد ذلك افتتاح عدد من المراكز الأخرى. وقد كان يدرس في هذه المراكز مناهج التعليم النظامي النهاري . وشهدت تلك الفترة إنشاء أول إدارة للتعليم الليلي والامتحانات، وكذلك انضمام دولة قطر إلى اتفاقية الوحدة الثقافية .
وفي عام 1986 تم تحويل قسم تعليم الكبار التابع لإدارة الخدمة الاجتماعية وتعليم الكبار إلى إدارة قائمة بذاتها باسم (إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية) وظل العمل تحت هذا المسمى حتى تم دمج الوحدات الإدارية لوزارة التربية والتعليم بالمجلس الأعلى للتعليم في عام 2008م والذي استبدل بالتعليم الموازي التابع لهيئة التعليم بالمجلس الأعلى للتعليم.

التعليم الموازي :

يتيح النظام التعليمي في دولة قطر فرصاً للراغبين من الجنسين في إكمال مسيرتهم التعليمية ممن لم يتمكنوا من مواصلتها في التعليم الصباحي الحكومي أو الخاص وكذلك للراغبين في محو الأمية بغض النظر عن سنهم أو جنسيتهم .

ويشمل التعليم الموازي (التعليم المسائي أو المنازل)؛ ويضم التعليم المسائي كلاً من المرحلة الابتدائية التي تتكون من الحلقة الأولى، والتي تشمل المستوى الأول والمستوى الثاني، والحلقة الثانية التي تشمل المستوى الثالث والمستوى الرابع ثم الصفين الخامس والسادس . وكذلك المرحلتين الإعدادية والثانوية ، ويشمل تعليم (المنازل) الصفوف من الأول حتى الصف الثاني عشر ، وتكون الدراسة فيه وفقاً لمعايير المناهج الوطنية . وبذلك يتطابق التعليم الموازي مع السلم التعليمي في التعليم الصباحي .

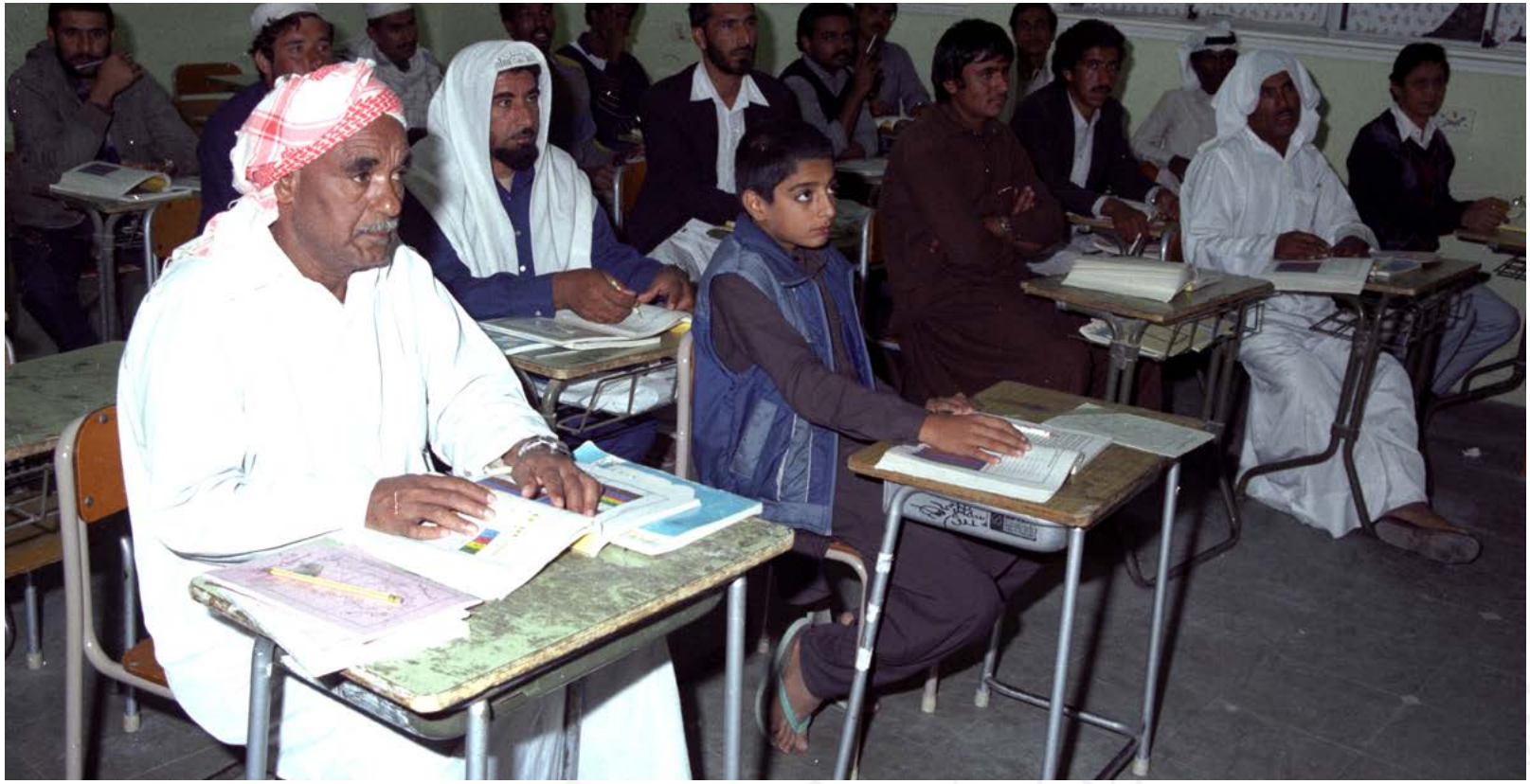

وتتيح سياسة القبول في التعليم الموازي تسجيل الطلبة والمتعلمين الذين لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم في التعليم الصباحي الخاص أو الحكومي بالإضافة لإتاحة الفرصة للمتعلمين الراغبين في محو الأمية، بغض النظر عن السن وإمكانية التسجيل في حالة الطالب خلال العام الأكاديمي مثل (الزواج للإناث، أو العمل للذكور والإناث) أو الظروف الأخرى التي تقرها التعاميم حول هذا الأمر .

وبالنسبة للحلقة الأولى والثانية (الخاصة بمحو الأمية) فيتم التعليم وفقاً لمصادر التعلم التابعة لنظام الوزارة سابقاً، ومن الصف الخامس حتى الثاني عشر يتم تعليم الطلبة وفقاً لنظام معايير المناهج الوطنية، كما يتم تطبيق الاختبارات عليهم وفقاً لسياسة التقييم المعتمدة من هيئة التقييم بالمجلس . ويكون نظام الدراسة بالنسبة (لطلبة المنازل) من الصف الأول حتى الثاني عشر وفق معايير المناهج الوطنية، وهذا النظام يسمح بتسجيل الطلبة الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالاستمرار في الدراسة النهارية ولا تنطبق عليهم شروط إلزامية التعليم .

ويتحدد زمن التمدرس في التعليم الموازي وفقاً لأيام التمدرس المماثلة للمدارس المستقلة الصباحية (25 حصة بواقع 5 حصص يومياً) . وتتكون السنة الدراسية من فصلين دراسيين يتزامنا مع المدارس الصباحية أيضاً، أما بالنسبة للمعلمين العاملين في هذا النظام فيشترط حصولهم على الشهادة الجامعية في التربية والتخصص في مادة التدريس، مع خبرة في تدريس المادة وممارسة مهنة التدريس في المدارس الحكومية أو المدارس الخاصة التي تتبع المناهج الحكومية، مع الإلمام التام بالواجبات الوظيفية ومتطلباتها .

وتسهيلاً على الدارسات وتشجيعاً لهن على مواصلة تعليمهن يوفر المجلس الأعلى للتعليم حافلات مدرسية لطالبات التعليم المسائي .

واستجابة لقرارات مؤتمر دكار في عام 2000، صدر القرار الوزاري رقم (46) لسنة 2001م بتشكيل لجنة لإعداد الخطة الوطنية للتعليم للجميع في دولة قطر حتى عام 2015م.

3 – السياسات والتشريعات المرتبطة بتحقيق هذا الهدف :

صاحبت عملية الاهتمام بتعليم الكبار إصدار العديد من التشريعات ، ففي عام 1964 صدر المنشور رقم (3) والذي نص في مادته الثانية على دمج تعليم الكبار مع الخدمة الاجتماعية تحت مسمى (إدارة الخدمة الاجتماعية وتعليم الكبار) ، وفي 1965 صدر القرار الوزاري رقم (5) باعتبار تعليم الكبار قسماً فنياً قائماً بذاته ، كما نص القرار الوزاري في مادته الأولى على تحويل قسم تعليم الكبار إلى إدارة قائمة بذاتها باسم (إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية) .

وفي عام 1976 صدر قرار مجلس الوزراء رقم (15) بالموافقة على بدء مشروع محو الأمية بالنسبة للنساء. وتشجيعا لمحو الأمية فقد قررت الدولة عام 1976 منح علاوة بواقع (50) ريالاً تضاف إلى راتب كل من يمحى أميته من العمال القطريين العاملين بالإدارات الحكومية ، وقد زيدت هذه العلاوة في عام 1979م بقرار مجلس الوزراء إلى (150) ريالا شهرياً.

وينص الدستور القطري الدائم في المادة (25) على أن " التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه ، وتسعى لنشرة وتعميمه ، وفي المادة (49) أن "التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية التعليم العام ، وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة". وكذلك صدر القرار الأميري رقم (5) لسنة 2001م والخاص بإلزامية التعليم لجميع الأطفال على أرض الدولة، حيث نصت على "يعاقب المسؤول عن الطفل ، الذي يمتنع عن إلحاق الطفل دون عذر مقبول بمرحلة التعليم الإلزامي ، بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على عشرة آلاف ريال".

كما أفردت الخطة الوطنية للتعليم للجميع جزءاً خاصاً بهذا الهدف تناول عرضا لواقع الأمية في دولة قطر والذي تم تحليله كما وكيفاً ، ففي الجانب الكمي تم تناول حجم الأمية من حيث عدد الأميين (ذكوراً وإناثاً) أما في الجانب الكيفي فقد تناول هذا الجزء الكفاءة الداخلية من حيث مؤشرات القرائية لدى الكبار ، ومعدلات الرسوب عند طلبة محو الأمية وتعليم الكبار، مع تحديد المشكلات المرتبطة بهذا الجانب وأسبابها ، كما تناول وضع الهيئة التدريسية ومشكلاتها وأسبابها والأبنية والتجهيزات والكلفة المالية.

وفيما يلي عرض لأهداف محور الأمية كما ورد في الخطة الوطنية للتعليم للجميع :

- توعية جميع المعنيين بأهمية تعليم الكبار بصورة مستمرة .
- تطوير مدارس تعليم الكبار ونشرها في أرجاء البلاد.
- تقديم حوافز مادية ومعنوية للالتحاق بمراكز محو الأمية .
- استخدام وسائل وأساليب التكنولوجيا في نشر برامج محو الأمية وتعليم الكبار .
- التوسع في تدريب المعلمين والكوادر الإدارية الحديثة .
- تطوير مناهج وأساليب تعليم الكبار.
- تطوير نظام التقويم بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار .

ومن ناحية أخرى تضمنت الإستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم (2011- 2016) عدداً من البرامج والمشروعات المتعلقة بمحو الأمية.

ولقد كانت لهذه التشريعات أثرها الواضح في انحسار الأمية خاصة بين الأطفال؛ إذ وصلت في منتصف العقد 7% بعد دمج وزارة التربية والتعليم بالمجلس الأعلى للتعليم وإنشاء قسم خاص يتبع هيئة التعليم باسم (التعليم الموازي) هو المسؤول عن التعليم الليلي والمنازل ومحو الأمية حتى وصلت النسبة إلى (2.5%) في عام (2013) .

4 – مؤشرات الأداء الأساسية :

4.1 المؤشرات الأدائية .

4.1.1 معدل القرائية لدى الكبار (15-24) سنة .

تولى دولة قطر أهمية كبيرة بتوفير فرص الدراسة والتعليم أمام جميع فئات المجتمع بما في ذلك كبار السن ، ويعد معدل القرائية مؤشراً هاما للتعرف على نسبة كبار السن الذين يستطيعون كتابة وقراءة فقرة بسيطة عن حياتهم .

جدول (28) معدل القرائية لدى الكبار من (15) سنة فأكثر
للسنوات (2001- 2013 م)

العام/الفئة	معدل الذكور	معدل الإناث	المعدل العام	معدل التكافؤ بين الجنسين
2001	89.6	86.5	88.7	0.96
2005	93,6	87,5	90,6	0,95
2008	94,3	92,7	94	0,98
2012	96,9	95,8	96,7	0.99
2013	97,9	97,1	97,5	0.99

يتضح من الجدول السابق أن معدلات القرائية لدى كل من الذكور والإناث تزداد سنة عن سابقتها وهي معدلات عالية كما سجل الذكور معدلات أعلى من الإناث في السنوات (2001- 2005 - 2012- 2013) .

ويوضح الجدول أيضا وجود شبه مساواة بين كل من الدارسين والدارسات في معدلات القرائية ، وبذا تشير هذه النتائج إلى تحسن وارتفاع ملحوظ في معدلات القرائية لدى الجنسين دون وجود فروق بينهما، مما يعكس اهتمام دولة قطر بتعليم الكبار من الجنسين دون تمييز بينهما.

شكل (13): معدل القرائية لدى الكبار (15 سنة فأكثر)
للسنوات (2000/2001 – 2012/2013)

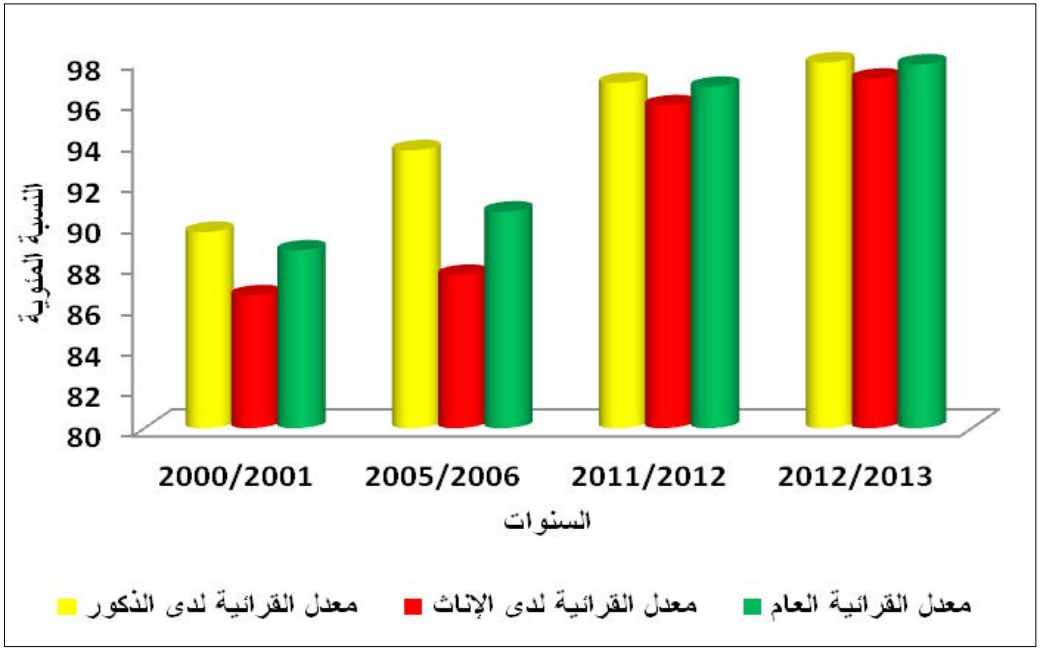

4.1.2 معدل القرائية لدى الشباب :

يعد الشباب أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها نهضة الأمم ، وإيماناً من دولة قطر بأهمية الشباب في التنمية المستدامة للدولة ودورهم في تحقيق رؤية قطر 2030 فقد أحاطتهم برعاية خاصة وقد انعكس ذلك في خططها التنموية. ويعد ميدان التعليم من أبرز الميادين التي أولتها الدولة اهتماماً كبيراً والذي من خلاله يمكّن الشباب من المعارف والمهارات وأساليب التفكير التي تساعدهم على مواجهة حياتهم العملية .

ويوضح الجدول رقم (29) معدل القرائية لدى الشباب (15 – 24) سنة في الفترة من (2001 – 2005 ، 2013)

جدول (29) معدل القرائية لدى الشباب من (15-24) سنة
في السنوات (2001/2005/ 2013)

العام / الفئة	معدل الذكور	معدل الإناث	المعدل العام	معدل التكافؤ بين الجنسين
2001	96.9	97	97	1,00
2005	99,6	98,4	99	**,99**
2012	98,7	99,8	99,1	1,01
2013	99,1	100,3	99	1,01

يتضح من الجدول السابق أن معدل القرائية لدى الشباب من الجنسين (ذكور وإناث) مرتفع بصفة عامة ، وأن هذا الارتفاع اتضح بصورة كبيرة عام 2013 إذ بلغ المعدل العام (99) . في حين كان في سنة الأساس (2001) (97) .

كما يتضح أيضا أن معدل القرائية لدى الإناث أعلى من معدل القرائية لدى الذكور وقد ظهر ذلك في معدل التكافؤ بين الجنسين مما يعني أن الفتاة القطرية تحظى بفرص تعليم جيد، دون تمييز بينها وبين الشباب القطري من الذكور .

ويعود الفضل في هذا الارتفاع المستمر لدى كل من الذكور والإناث إلى جملة الإجراءات المتخذة للسيطرة على ظاهرة الأمية كإلزامية التعليم الابتدائي ، وبرامج محو الأمية ، وخطط التوسع في نشر التعليم في كافة مناطق الدولة .

4.2 – مؤشرات الأداء الإضافية :

4.2.1- معدل الأمية 15 سنة فأكثر للسنوات 2001 – 2013 :

فيما يلي عرض لنسبة الأمية لدى كبار السن (15 سنة فأكثر) وذلك في الفترة من 2001 مروراً بمنتصف العقد 2008 و2012 و 2013 .

جدول (30) معدل الأمية 15 سنة فأكثر حسب الجنس خلال (2001 – 2013)

السنة / الجنس	نسبة الذكور	نسبة الإناث	النسبة العامة
2001	10,4	13,5	11,3
2008	5,7	7,3	6
2012	3,1	4,2	3,3
2013	2,4	2,9	2,5

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الأمية في سنة الأساس (2001) بلغت (11,3%) وأنها واصلت الانخفاض؛ ففي (2008) بلغت (6%) وفي سنة 2012 بلغت (3,3%) وفي سنة 2013 بلغت (2,5%) وهو ما يشير إلى اهتمام دولة قطر والجهود التي تبذلها الدولة في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية في السنوات الأخيرة.

كما يلاحظ أيضا أن نسبة الأمية لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور ، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة عادات المجتمع القطري ، إلا أن الفارق بين النسبتين يتقلص بشكل كبير حتى أنها أصبحت متقاربة في سنة 2013 إذ بلغت لدى الذكور (2,4) مقابل (2,9) لدى الإناث، وهو ما يعني توجه وحرص الفتاة في قطر في السنوات الأخيرة على التعليم.

شكل (14): معدل الأمية (15 سنة فأكثر) للسنوات (2001/2000 – 2013/2012)

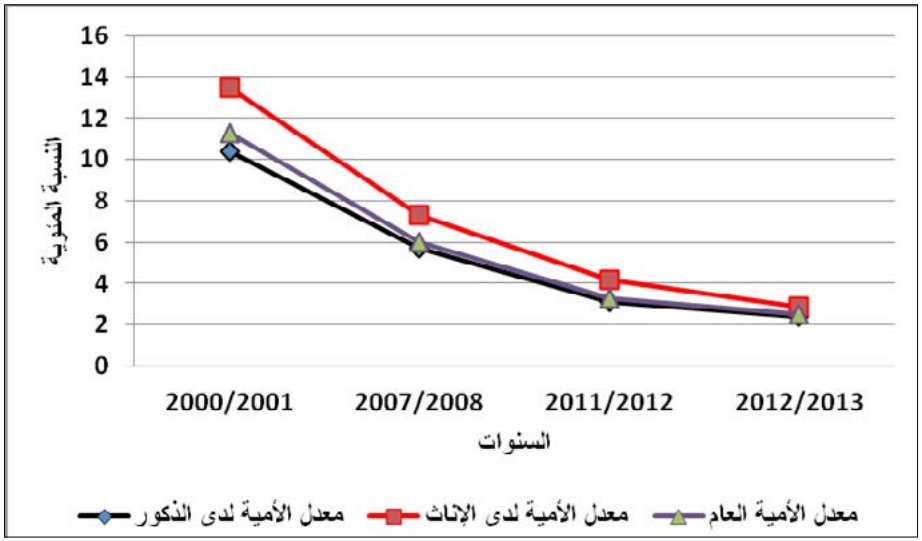

4.2.2 – عدد المعلمين والمعلمات العاملين في مدارس تعليم الكبار ومحو الأمية (2001 – 2013) .

جدول (31) عدد المعلمين والمعلمات في مدارس تعليم الكبار ومحو الأمية حسب الجنس والمرحلة (2001 – 2013)

العام	الجنس	المرحلة الابتدائية	المرحلة الإعدادية	المرحلة الثانوية	المجموع
2001	ذكور	22	35	55	112
	إناث	39	19	38	96
	المجموع	61	54	93	208
2008	ذكور	26	26	44	96
	إناث	27	26	31	84
	المجموع	53	52	75	180
2013	ذكور	28	72	102	202
	إناث	25	17	33	75
	المجموع	53	89	135	277

يتضح من الجدول ما يلي :

- إن عدد المعلمين بتعليم الكبار ومحو الأمية في سنة (2001) بلغ (208) معلماً ومعلمة مقابل (277) معلماً ومعلمة في سنة 2013 .
- أن عدد المعلمين في المرحلة الابتدائية سنة (2001) بلغ (61) معلماً ومعلمة مقابل (53) معلماً ومعلمة في سنة (2013) .
- أن عدد المعلمين في المرحلة الإعدادية سنة (2001) بلغ (54) معلماً ومعلمة مقابل (89) معلماً ومعلمة في سنة (2013) .
- إن عدد المعلمين في المرحلة الثانوية سنة (2001) بلغ (93) معلماً ومعلمة مقابل (135) معلماً ومعلمة في سنة (2013) .

أن المرحلة الثانوية تحظى بنصيب كبير من أعداد المعلمين العاملين بالتعليم الموازي إذ بلغ عددهم في (2001) (93) معلماً ومعلمة بنسبة (18,8%) مقابل (135) معلماً ومعلمة سنة (2013) بنسبة (48,7%) في حين بلغت نسبتهم في المرحلة الابتدائية (19,1%) وفي المرحلة الإعدادية (32,2%) من نفس العام .

ونخلص من ذلك أن هناك زيادة مستمرة في أعداد المعلمين العاملين في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية (التعليم الموازي) الأمر الذي يدل على التوسع في هذا النوع من التعليم ليشمل فئة الراغبين من الجنسين في إكمال تعليمهم أو محو أميتهم .

4.2.3 – عدد الدارسين والدارسات في تعليم الكبار ومحو الأمية :

فيما يلي عرض لعدد الدارسين والدارسات في تعليم الكبار ومحو الأمية حسب الجنس والمرحلة وذلك عن الأعوام (2001 – 2008 – 2013) .

جدول (32) عدد الدارسين والدارسات في تعليم الكبار ومحو الأمية
حسب الجنس والحلقة والمرحلة (2001 – 2013)

العام الدراسي	الجنس	الحلقة الأولى	الحلقة الثانية	الحلقة الثالثة	الحلقة الرابعة	الإجمالي	المرحلة الاعدادية	المرحلة الثانوية	الاجمالي
2001/2000	ذكور	93	63	91	109	356	624	947	1927
	إناث	116	63	91	45	315	208	421	944
	المجموع	209	126	182	154	671	832	1368	2871
2008/2007	ذكور	27	31	52	71	181	578	1043	1802
	إناث	55	68	61	49	233	169	264	666
	المجموع	82	99	113	120	414	747	1307	2468
2013/2012	ذكور	61	38	67	80	246	891	1867	3004
	إناث	251	139	107	116	613	418	749	1780
	المجموع	312	177	174	196	859	1309	2616	4784

يتضح من الجدول السابق أن :

إجمالي عدد الدارسين والدارسات في عام الأساس (2001) بلغ (2871) دارساً ودارسة منهم (1927) ذكوراً بنسبة (67,1%) و (944) وإناثاً بنسبة 32,9%) .

إجمالي عدد الدارسين والدارسات في عام (2013) بلغ (4784) دارساً ودارسة منهم (3004) ذكوراً بنسبة (62,8%) و (1780) إناثاً بنسبة (37,2%) .

تشير هذه الإحصاءات إلى أن عدد من يلتحق بتعليم الكبار ومحو الأمية (التعليم الموازي) من الذكور أكثر من عدد الإناث ، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة التركيبة السكانية لسكان دولة قطر حيث تزيد نسبة الذكور عن نسبة الإناث نتيجة العمالة الوافدة إلى الدولة والتي ترغب في إكمال تعليمها ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن معظم الفتيات يرغبن في إكمال تعليمهن في حين أن الذكور قد يتركوا الدراسة في مرحلة ما من مراحل التعليم للالتحاق بسوق العمل ثم يعودون إليها مرة أخرى .

- بلغ إجمالي عدد الدارسين والدارسات في المرحلة الابتدائية (2001) (671) داراساً ودارسة في حين بلغ عددهم (859) داراساً ودارسة عام (2013) .
- بلغ إجمالي عدد الدارسين والدارسات في المرحلة الإعدادية سنة (2001) (832) داراساً ودارسة، في حين بلغ عددهم (1309) داراساً ودارسة عام (2013) .

- بلغ إجمالي عدد الدارسين والدارسات في المرحلة الثانوية سنة (2001) (1368) دارساً ودارسة، في حين بلغ عددهم (2616) دارساً ودارسة عام (2013) .

يتضح من ذلك أن عدد الملتحقين بالتعليم الموازي يزداد سنة بعد أخرى، وأن الالتحاق بالتعليم الثانوي كان أعلى من المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، وأن عدد الملتحقين من الذكور بالمرحلتين الثانوية والإعدادية كانوا أكثر من المرحلة الابتدائية .

4.2.4 – عدد الشعب في مدارس تعليم الكبار ومحو الأمية :

جدول(33) عدد الشعب في مدارس تعليم الكبار ومحو الأمية
حسب الجنس والحلقة والمرحلة (2001/2013)

العام الدراسي	الجنس	الحلقة الأولى	الحلقة الثانية	الحلقة الثالثة	الحلقة الرابعة	الإجمالي	المرحلة الاعدادية	المرحلة الثانوية	الاجمالي
2001/2000	ذكور	2	2	2	2	8	16	21	45
	إناث	4	3	3	3	13	7	14	34
	المجموع	6	5	5	5	21	23	35	79
2013/2012	ذكور	4	3	4	5	16	31	44	91
	إناث	6	3	4	3	16	10	18	44
	المجموع	10	6	8	8	32	41	62	135

يتضح من الجدول السابق أن :

- عدد الشعب الخاصة بتعليم الكبار سنة (2001) بلغ (79) شعبة منها (45) شعبة للذكور و(34) شعبة للإناث وأن عدد الشعب في المرحلة الابتدائية في هذا العام كانت (21) شعبة، وفي المرحلة الإعدادية (23) شعبة وفي المرحلة الثانوية (35) شعبة.

- بلغ عدد الشعب الخاصة بتعليم الكبار سنة (2013) (135) شعبة منها (91) شعبة للذكور و(44) شعبة للإناث، وكانت عدد الشعب في المرحلة الابتدائية في هذا العام (32) شعبة، وفي المرحلة الإعدادية (41) شعبة، وفي المرحلة الثانوية (62) شعبة.

يتضح مما سبق أن هناك زيادة في عدد الفصول الدراسية (الشُعب) لهذا النوع من التعليم الذي يعكس اهتمام دولة قطر بتوفير فرص التعليم لكبار السن والشباب وذلك لاستيعاب الزيادة الحادثة في عدد السكان نتيجة ازدياد عدد الوافدين من ناحية وإقبال الشباب لإكمال تعليمهم بعد التحاقهم بسوق العمل من ناحية أخرى .

4.2.5 – عدد مدارس تعليم الكبار ومحو الأمية :

جدول (34) عدد مدارس تعليم الكبار ومحو الأمية
حسب الجنس والمرحلة (2001/2013)

العام الدراسي	الجنس	المرحلة الابتدائية	المرحلة الاعدادية	المرحلة الثانوية	الاجمالي
2001/2000	ذكور	2	2	3	7
	إناث	3	2	2	7
	المجموع	5	4	5	14
2013/2012	ذكور	3	7	8	18
	إناث	2	2	2	6
	المجموع	5	9	10	24

يتضح من الجدول السابق أن :
- إجمالي عدد مدارس تعليم الكبار عام (2001) بلغ (14) مدرسة منها (7) مدارس للذكور و(7) مدارس للإناث، وأن عدد المدارس في المرحلة الابتدائية بلغ (5) مدارس، والمرحلة الإعدادية (4) مدارس والمرحلة الثانوية (5) مدارس .
- أن إجمالي عدد مدارس تعليم الكبار عام (2013) بلغ (24) مدرسة منها (18) مدرسة للذكور و(6) مدارس للإناث ، وأن عدد المدارس في المرحلة الابتدائية بلغ (5) مدارس والمرحلة الإعدادية (9) مدارس والمرحلة الثانوية (10) مدارس.

وفي ضوء ذلك يتضح زيادة عدد المدارس في كل من المرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية منذ (2001) وحتى (2013) وهذا يتسق مع زيادة عدد المقبلين على إكمال تعليمهم لهذا النوع من التعليم، كما أنه يشير إلى اهتمام دولة قطر بتوفير فرص التعليم لكبار السن والشباب .

شكل (15): عدد مدارس تعليم الكبار ومحو الأمية حسب الجنس
والمرحلة للسنوات (2001/2000 – 2013/2012)

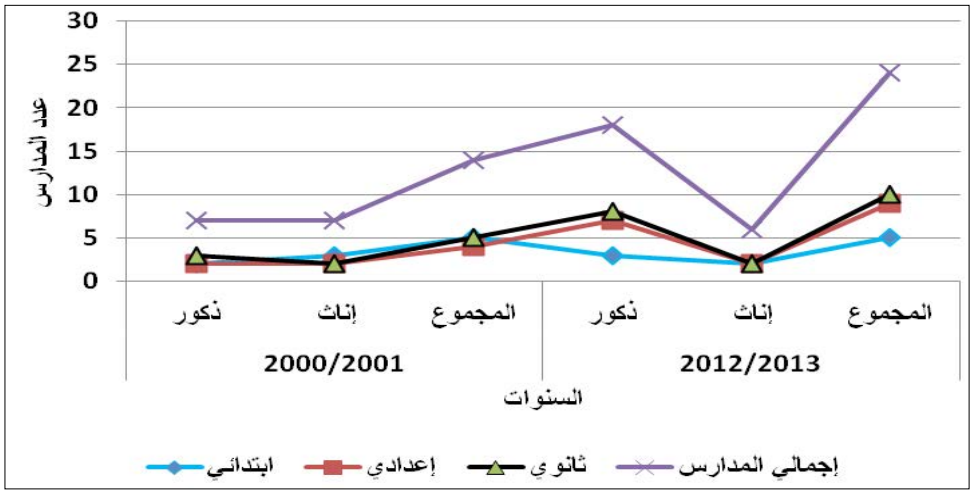

5 – التحديات :

يواجه التعليم الموازي عدداً من التحديات نتيجة الإقبال على هذا النوع من التعليم من ناحية ومن ناحية أخرى نتيجة تطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس وتنوع مصادر التعلم ، بالإضافة إلى خصائص العصر المتمثلة في التقدم التكنولوجي .
ومن أهم هذه التحديات :

- توفير مصادر التعلم المختلفة التي تتناسب والتوجه نحو تعدد مصادر المعرفة .
- تدريب معلمي هذا النوع من التعليم وفقاً لأساليب التدريس الحديثة والمناسبة .
- توفير الخدمات والتسهيلات، خاصة التقنية وتكنولوجيا التعليم .

6 – الخلاصة :

من العرض السابق يتضح أن معدلات القرائية لدى كل من الذكور والإناث لدى الكبار والشباب تزداد سنة بعد أخرى ، وتكاد أن تصل إلى معدل الكمال، إذ بلغت في سنة 2013 (97,5%) مما يعني أن الأمية تكاد تنحسر بين فئة الكبار كما أنها تنحسر بصورة أكبر لدى الشباب إذ بلغت (99%) .
والمتتبع لنسبة الأمية في دولة قطر يلاحظ ذلك؛ إذ أنها كانت سنة 2001 (11,3%) وانخفضت سنة 2013 إلى (2,5%) . كما أن مؤشر التكافؤ بين الجنسين يشير إلى أنه لا يوجد تمييز بين الجنسين ، بل يكون أحياناً لصالح الإناث. وكذلك فإنه توجد زيادة مستمرة في عدد المعلمين العاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار .

الهدف الخامس: تعادل القرائية بين الجنسين :

1 - إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005م وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015م مع التأكيد على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد .

2-أهم الأهداف المرصودة في الخطة الوطنية للتعليم للجميع :

لم تفرد الخطة الوطنية جزءاً خاصاً بالمساواة بين الجنسين وإنما وردت بعض المؤشرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في جميع أجزاء الخطة بدءاً من مرحلة الرياض إلى التعليم الأساسي ثم تعليم البالغين الأميين وأخيراً تعليم الشباب خارج النظام المدرسي ، ومن الأهداف التي سعت الخطة إلى تحقيقها في هذا المجال ما يأتي :

- الاستمرار في توفير تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم .
- تحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار ممن هم في عمر (15-25) سنة وذلك بالتوسع في قبول الكبار ببرامج ومدارس ومراكز التعليم الأخرى ، وفتح المجال مستقبلاً أمام المرأة للتدريب على بعض المهارات الحياتية المناسبة لطبيعتها .
- إفساح المجال أمام المرأة القطرية من خلال التدريب الفني والمهني في تخصصات تتناسب مع طبيعتها واحتياجات المجتمع .

3 - السياسات والتشريعات الوطنية :

حرصت دولة قطر على تحقيق المساواة والتكافؤ بين الجنسين (ذكور – إناث) في الالتحاق بالتعليم ، فقد خلت التشريعات والقوانين الصادرة عن الدولة بكافة المستويات من أوجه التمييز بينهما [1] ويتضح ذلك من خلال :

- الدستور القطري :

جاء التزام دولة قطر قوياً بمبدأ المساواة بين الجنسين وقد نص دستور قطر في:

- المادة (18) على أن " دعامات المجتمع القطري هي العدل ، والإحسان ، والحرية، والمساواة ، ومكارم الأخلاق " .
- المادة (25) على أن " التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع ، تكفله الدولة وترعاه ، وتسعى لنشره وتعميمه " .

- المادة (34) على أن " المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة " .
- المادة (35) تنص على " الناس متساوون أمام القانون ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس ، أو الأصل أو اللغة ، أو الدين " .
- المادة (49) على أن " التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام ، وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة " .

أهداف رؤية قطر 2030 :

- زيادة فرص العمل أمام المرأة القطرية ودعمها مهنياً .

- القرار الأميري رقم (25) الصادر في سبتمبر 2001م والخاص بإلزامية التعليم لجميع الأطفال على أرض دولة قطر من بداية المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشرة أيهما أسبق .
- المرسوم الأميري رقم (28) لسنة 2009م المتضمن الموافقة على انضمام دولة قطر إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 م (السيداو) .

4 - مؤشرات التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم [1] :

4.1 النسبة المئوية للإناث الملتحقات من القيد الكلي بحسب المستوى التعليمي للأعوام 2001/2000م – 2006/2005م – 2012/2011م .

ضمن قانون إلزامية التعليم لدولة قطر يندرج حق الحصول على التعليم لكلا الجنسين باعتباره دعامة أساسية من دعائم تقدم وتطور المجتمع وقد حرصت دولة قطر على تقديم خدمات تعليمية مميزة بالإضافة إلى التوسع في أعداد المدارس الحكومية وتشجيع إنشاء المدارس الخاصة وبالأخص المميزة منها . وعام 2005م أنفقت قطر 19.6% من مخصصات الحكومة على التعليم (وهذه النسبة تزيد على المعدل العالمي في هذا المجال) .

وكان للإنجازات الكبيرة في مجال التعليم في كافة المراحل التعليمية ، أثر في ارتفاع عدد الملتحقين بالمراحل التعليمية المختلفة بدءاً بالمرحلة الابتدائية وانتهاء بالمرحلة الجامعية . وقد زاد عدد الطلبة من الجنسين من 83979 طالبا وطالبة في السنة الدراسية 1990/1989 إلى 164362 طالباً وطالبة في السنة الدراسية 2009/2008 وبمعدل نمو سنوي 4% وفي 2011/2010 وصل عدد الطلبة إلى 197255 طالباً وطالبة ، وتشكل نسبة الطلبة في المدارس الخاصة 54% مقابل 46% للمدارس الحكومية ، وبلغت نسبة الطالبات الإناث من إجمالي الطلبة في التعليم الحكومي والخاص 48.8% طالبة .

---

(1) لا توجد في دولة قطر أية أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أو أشخاص في السكان الأصليين فسكان دولة قطر ينتمون إلى مجموعة إثنية واحدة تقريباً ، والأقليات الإثنية والدينية واللغوية الموجودة في الدولة تعد عمالة وافدة وذات إقامة مؤقتة وهي تتمتع بكل حقوقها في أثناء إقامتها في الدولة بما فيها حق التعليم بلغاتها الأم .

الجدول التالي يوضح النسبة المئوية للإناث الملتحقات من القيد الإجمالي في التعليم للمراحل الدراسية .

جدول رقم (35) النسبة المئوية للإناث الملتحقات
من القيد الكلي بحسب المرحلة التعليمية

العام الدراسي	المرحلة			
	قبل الابتدائي	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي
2001/2000	47%	49%	49%	52%
2006/2005	49%	49%	49%	50%
2011/2010	49%	49%	49%	49%
2012/2011	48%	49%	49%	49%

يتضح من الجدول الآتي :

- أن دولة قطر قد حققت المساواة بين الجنسين في جميع المراحل التعليمية مما يدل على أنها تنظر إلى تعليم الذكور والإناث بنفس المستوى من الأهمية وبدون تمييز .
- في التعليم ما قبل المدرسي تقترب نسبة الإناث من النصف تقريباً من مجموع الأطفال رغم عدم الإلزامية في هذه المرحلة وهذا يعكس مدى الاهتمام بتعليم الإناث في هذه المرحلة إذ أن فرصة الالتحاق ببرامج الطفولة المبكرة متاحة للجنسين .
- أما في مرحلتي الابتدائي والإعدادي فإن النسبة ثابتة بواقع 49% وهو ما يدعم التكافؤ بين الجنسين . وقد يرجع ذلك إلى إلزامية التعليم في هاتين المرحلتين .
- في مرحلة التعليم الثانوي نلاحظ انخفاض نسبة الإناث مقارنة بالذكور ويرجع ذلك إلى أن نظام التعليم في دولة قطر لا يسمح للمتزوجات استكمال دراستهن في التعليم النهاري ويتم تحويلهن إلى التعليم الموازي أو المنازل .

4.2 : النسبة المئوية للمعلمات من العدد الكلي لمعلمي الابتدائي والإعدادي والثانوي :

تزامن التوسع الذي شهدته دولة قطر في عدد المدارس والفصول وعدد الطلبة الملتحقين ذكوراً وإناثاً بزيادة عدد ونسبة أعضاء الهيئة التدريسية ، وتحتل المعلمات النسبة الأكبر من إجمالي الهيئة التدريسية ولجميع المراحل التعليمية الابتدائية والإعدادية والثانوية والجدول التالي يوضح النسبة المئوية للإناث اللائي يشغلن وظيفة معلمات بحسب المرحلة الدراسية من جملة المعلمين والمعلمات لكل مرحلة .

جدول (36) النسبة المئوية للمعلمات الإناث حسب المرحلة

العام الدراسي	المرحلة			
	قبل الابتدائي	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي
2001/2000	99	82	56	54
2006/2005	100	83	56	56
2011/2010	96	92	57	53
2012/2011	99	96	56	54

من الجدول نلاحظ الآتي :

1) أن نسبة المعلمات في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي تتراوح ما بين (97 -100%) وهذا أمر طبيعي ويتفق مع هذه المرحلة حيث إن التدريس في هذه المرحلة بمجملها يقوم على عاتق الإناث .

2) في مرحلة التعليم الابتدائي نلاحظ تزايد نسبة المعلمات بصورة كبيرة جداً إذ انهن يمثلن نسبة 82% في سنة الأساس (2001/2000م) وزادت في عام (2012/2011م) حيث بلغت 90% ويرجع سبب ارتفاع نسبة الإناث في الهيئة التدريسية في هذه المرحلة إلى التوجه نحو تأنيث الهيئة التدريسية في غالبية المدارس الابتدائية للذكور .

3) أما في مرحلتي الإعدادية والثانوية تتراوح النسبة ما بين (53 – 57%) وهذا يدل على أن المعلمات يمثلن أكثر من النصف من عدد الهيئة التدريسية ويرجع ذلك إلى أن بعض المدارس الخاصة للذكور في هاتين المرحلتين الهيئة التدريسية بها إناث .

شكل (16): النسبة المئوية للمعلمات الإناث بحسب المرحلة
للسنوات (2000/2001 – 2011/2012)

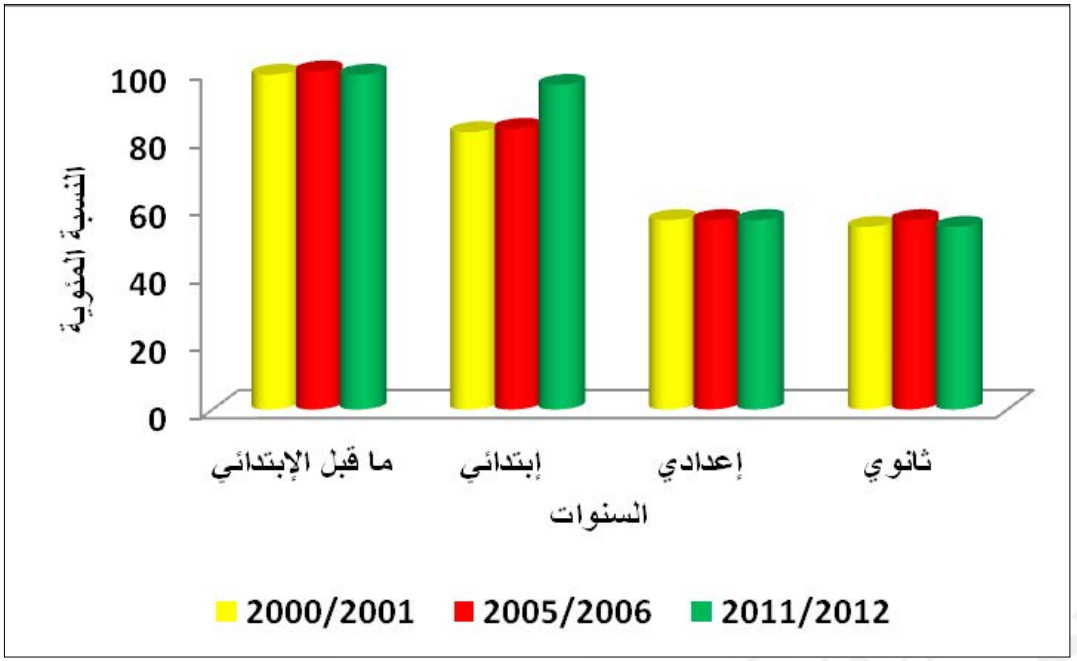

4.3 : النسبة المئوية لمديرات مدارس جميع مراحل التعليم العام :

المرأة القطرية في الوظيفة العامة يحكمها المرسوم بقانون رقم (9) لسنة 1967م والقوانين المعدلة له ، وهي من خلال هذا التشريع تتساوى مع الرجل في الحصول على الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية دون تفرقة بسبب الجنس أو اللون وتسري ذات المبادئ بشأن التعيين والترقية ، وفي منح مكاسب العمل والضمان الاجتماعي

والجدول التالي يوضح نسبة المديرات في كل مرحلة من مراحل التعليم العام .

جدول (37) نسبة المديرات في كل مرحلة من مراحل التعليم العام

العام الدراسي	المرحلة		
	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي
2001/2000	72%	52%	48%
2006/2005	82%	44%	48%
2011/2010	69%	48%	45%
2012/2011	67%	46%	44%

يتضح من الجدول الآتي :

1) في المرحلة الابتدائية يلاحظ ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور وذلك يعود إلى تأنيث الهيئة الإدارية والتدريسية في مدارس الذكور الابتدائية .
2) أما في مرحلتي الإعدادي والثانوي فإن النسبة أقرب إلى المساواة بين الجنسين في إدارة المدارس وذلك لتقارب أعداد مدارس الذكور ومدارس الإناث في هاتين المرحلتين .

4.4 : تكافؤ الفرص بين الجنسين :

أكدت دولة قطر التزامها الكامل بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على اعتبار ذلك من متطلبات التنمية المستدامة في قيمة الألفية في عام 2000م وجددت تعهداتها في مؤتمر مونتيري في عام 2002 حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية بالتأكيد على المساواة بين الجنسين باعتبارهما عنصرين من عناصر التنمية وكوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، وإن التعليم من أفضل سبل تحقيق المساواة بين الجنسين وقد تمكنت دولة قطر من تحقيق تكافؤ الفرص وتقليص الفجوة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم العام كنتاج للمبادرة الطموحة لتطوير التعليم العام ، والجدول التالي يشير إلى ما تحقق من مساواة في مجال التعليم وفق قيم مؤشرات المساواة بين الجنسين .

جدول (38) تكافؤ الفرص التعليمية حسب المراحل التعليمية للسنوات (2000 – 2012)

مؤشر المساواة بين الجنسين	2000	2006	2012
معدل القيد الإجمالي في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة	0.96	1	0.98
معدل القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي	1.21	1.06	1
معدل القيد الإجمالي في التعليم الإعدادي	1.19	1.15	1.05
معدل القيد الإجمالي في التعليم الثانوي	1.18	1.35	1.12
معدل القيد الإجمالي في التعليم الإعدادي والثانوي	1.19	1.24	1.08
معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي	1.23	1.08	1
معدل القيد الصافي في التعليم الإعدادي	1.28	1.4	1.13
معدل القيد الصافي في التعليم الثانوي	1.33	1.4	1.13
معدل القيد الصافي في التعليم الإعدادي والثانوي	1.21	1.25	1.07
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب (١٥-٢٤)	1	1.12	1.01
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (١٥ سنة فأكثر)	0.96	1.04	0.99

يتضح من الجدول الآتي :

بما أن قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين تساوي (1) فإن ذلك يدل على التكافؤ بين الإناث والذكور وبهذا فإن دولة قطر حققت المساواة بين الجنسين في عشرة مؤشرات واقتربت من تحقيق الهدف في معدلات القرائية للفئة العمرية (15 فأكثر) ، كما أن المساواة قد تحققت في معدل القيد الإجمالي في الرعاية والتربية لمرحلة الطفولة المبكرة في رياض الأطفال الحكومية إلا أن المعدلات متباينة في القطاع الخاص بسبب النمو السكاني وما يتبعه من تباين في التركيبة السكانية من حيث النوع .

الخلاصة :

من العرض السابق لجميع مؤشرات الهدف يتضح تقارب النسب ولا يوجد فروق بين الجنسين في مجال التعليم وأن برزت بعض المؤشرات الدالة على وجود فروق لصالح الإناث في نسبة المعلمات في المرحلة الابتدائية وهذا يعود لأسباب سياسة التأنيث في مدارس الذكور فهذا الهدف من الأهداف المحققة في دولة قطر ولا يحتاج إلى تعزيز حيث إن كل السياسات والتشريعات والقوانين تكفل المساواة بين الجنسين وتدعم إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة لكل المواطنين .

القسم الثالث

جودة التعليم

القسم الثالث

الهدف السادس : جودة التعليم

1- تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع ، بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم ، لاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة

وقد تم إفراد فصل كامل لهذا الجزء نظراً لأهميته وشموليته للعديد من الجوانب التعليمية المرتبطة بالبيئة المدرسية والطلبة والمعلمين والقيادات المدرسية والخدمات والتسهيلات والمناهج الدراسية والبرامج التعليمية وغيرها ، وفيما يلي عرض للمؤشرات الأساسية والإضافية والبرامج النوعية الداعمة لجودة التعليم .

2- السياسات والتشريعات الوطنية

2-1 رؤية قطر 2030 م :

لقد ركزت رؤية قطر في محور التنمية البشرية " سكان متعلمون " على مجموعة من الغايات الموجهة إلى جودة التعليم وهي :

- نظام تعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة ويزود المواطنين بما يفي بحاجاتهم وحاجات المجتمع القطري .
- مؤسسات تعليمية متطورة ومستقلة تدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق إرشادات مركزية وتخضع لنظام المساءلة .

2-2 إستراتيجية التعليم والتدريب 2011 – 2016 :

لقد تم إعداد إستراتيجية التنمية الوطنية الأولى في دولة قطر 2011-2016 استناداً إلى ثلاثة مبادئ أساسية أولها الجودة والتي تتطلب المنافسة الدولية وتحقيق مخرجات تعلم جيدة من خلال التركيز على التفوق في جميع المدخلات والمخرجات التعليمية ، بما في ذلك البنية التحتية للمدارس والمعلمين وقيادات التعليم والمناهج الدراسية ، وقد ترجمت هذه الإستراتيجية إلى مجموعة من خطط العمل والبرامج التنفيذية التي استهدفت جودة التعليم وتحسين المخرجات التعليمية .

وبرز الاهتمام بجودة التعليم في عدة أمور لعل من أبرزها :

- تطوير المناهج والكتب الدراسية بما يتوافق مع المعايير الوطنية والمعايير الدولية.
- الاهتمام بالتطوير والتنمية المهنية لجميع العاملين بالمدارس سواء معلمين أو إداريين.
- الاهتمام بتحسين البيئة المدرسية وتطوير المباني المدرسية وتزويدها بكافة اشتراطات الأمن والسلامة ، وكذلك كافة المرافق من معامل وقاعات رياضية وملاعب ، ومرافق صحية وغيرها .
- تجويد الأداء المدرسي ومراقبته من خلال برنامج التقييم الدوري للمدارس المستقلة والاعتماد المدرسي للمدارس الخاصة .
- المشاركة في الاختبارات الدولية PIRLS , TIMSS, PISA لمقارنة أداء طلبة مدارس دولة قطر بأداء نظرائهم في دول العالم ، وتعرف مستويات أداء الطلبة القطريين في الرياضيات والعلوم والقراءة .
- مقارنة مستوى أداء الطلبة في جميع المواد للصفوف من 4 – 12 من خلال الاختبارات الوطنية .
- دمج التقانة في التعليم من خلال التعليم الإلكتروني و الحقيبة الإلكترونية .
- تحفيز الطلبة من خلال الجوائز والمسابقات وعلى رأسها جائزة يوم التميز العلمي التي يرعاها صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى .
- استقطاب مجموعة من المدارس المتميزة من مجموعة من الدول مثل مدرسة ديبيكاي ومدرسة لندن ، وغيرهما .

لقد حققت دولة قطر تقدماً ملموساً وواضحاً في مجال تطوير التعليم وتحسينه وتحقيق أهداف التعليم للجميع ولعل من أبرز المبادرات المدارس المستقلة والتي بنيت على أربع ركائز : الاستقلالية والتنوع ، والمحاسبية والاختيار وصدور قانون إلزامية التعليم ومجانيته بدءاً من الصف الأول وحتى نهاية المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشرة ، وتأكيد مواد الدستور القطري في المادتين (25) و (49) على أهمية التعليم وتعميمه والمساواة وتكافؤ الفرص في التعليم بين الجنسين وتطوير البرامج التعليمية للتعليم الأساسي والثانوي والتعليم الموازي (مسائي ومنازل) .

3- المؤشرات الأساسية :

فيما يلي عرض للمؤشرات التربوية التي تدل على ارتفاع معدل جودة النظام التعليمي بدولة قطر .

3-1 أعداد ونسب المعلمين حسب المؤهلات والمستوى التعليمي .

- رياض الأطفال :

الجدول التالي يوضح عدد ونسبة المعلمين برياض الأطفال حسب المؤهل التعليمي والجنس للسنوات 2001/2000 – 2013/2012م

جدول (39) عدد ونسبة المعلمين برياض الأطفال
حسب المؤهل التعليمي والجنس للسنوات 2001/2000 – 2013/2012

السنة الدراسية	الجنس	اقل من جامعي		جامعي		أعلى من جامعي		المجموع
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2001/2000	ذكور	2	0,37	5	0,92	1	0,18	8
	إناث	179	33,2	329	61	23	4,26	531
2010/2011	ذكور	13	,79	22	1,34	18	1,1	53
	إناث	604	36,91	832	50,85	147	8,98	1583
2012/2011	ذكور	1	0,047	3	0,14	7	0,33	11
	إناث	733	34,98	1155	55,13	185	8,83	2089
2013/2012	ذكور	-	-	15	0,69	14	0,65	29
	إناث	544	25,26	1360	63,16	220	10,21	2124

يتضح من الجدول الآتي :

- يُشكل النساء الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس في جميع السنوات إذ أنهن يمثلن ما نسبته 98,8% في العام 2001/2000 ، وبلغت في العام 2013/2012 98,55% نظراً لطبيعة المرحلة العمرية للأطفال وأن النساء أقرب إليهم نفسياً .
- حوالي نصف عدد المعلمين والمعلمات في مدارس رياض الأطفال من الحاصلين على الشهادة الجامعية .
- انخفاض نسبة المعلمات الحاصلات على مؤهلات أقل من الجامعي في العام 2012/2013م إذ بلغت 25,36% عن السنوات السابقة لها وسنة الأساس 2000/2001، مما يدل على حرص الدولة على تعيين أصحاب الكفاءة والمؤهلين للقيام بمهنة التعليم وإعدادها للبرامج التعليمية الداعمة لرفع مستوياتهن التعليمية مثل برامج دبلوم الطفولة المبكرة .

- المرحلة الابتدائية :

الجدول التالي يوضح عدد ونسبة المعلمين بالمدارس الابتدائية حسب المؤهل التعليمي والجنس لسنوات 2001/2000– 2013/2012 م

جدول (40) عدد ونسبة المعلمين بالمدارس الابتدائية
حسب المؤهل التعليمي والجنس للسنوات من 2001/2000 – 2013/2012

السنة الدراسية	الجنس	اقل من جامعي		جامعي		أعلى من جامعي		المجموع
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2001/2000	ذكور	111	12,5	711	80,3	64	7,2	886
	إناث	492	12	3474	85,3	109	2,7	4075
2011/2010	ذكور	42	6	470	69	169	25	681
	إناث	1426	18,4	5505	71,1	809	10,5	7740
2012/2011	ذكور	95	9	546	54	378	37	1015
	إناث	1775	18,6	6590	69	1182	12,4	9547
2013/2012	ذكور	88	6,5	870	63,5	410	30	1368
	إناث	733	8	7464	80,2	1103	11,8	9300

يتضح من الجدول الآتي :

- يُشكل النساء الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس في جميع السنوات .
- أكثر من نصف عدد المعلمين والمعلمات في المدارس الابتدائية من الحاصلين على الشهادة الجامعية .
- انخفاض نسبة المعلمات الحاصلات على مؤهلات أقل من الجامعي في العام 2013/2012م إذ بلغت 25,36% عن السنوات السابقة لها وسنة الأساس 2000/2001، مما يدل على حرص الدولة على تعيين أصحاب الكفاءة والمؤهلين للقيام بمهنة التعليم وإعدادها للبرامج التعليمية الداعمة لرفع مستوياتهم التعليمية .

- المرحلة الإعدادية :

الجدول التالي يوضح عدد ونسبة المعلمين بالمرحلة الإعدادية حسب المؤهل التعليمي والجنس للسنوات 2001/2000 – 2013/2012م

جدول (41) عدد ونسبة المعلمين بالمرحلة الإعدادية
حسب المؤهل التعليمي والجنس للسنوات من 2001/2000 – 2013/2012

السنة الدراسية	الجنس	اقل من جامعي		جامعي		أعلى من جامعي		المجموع
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2001/2000	ذكور	31	3,6	759	87,6	76	8,8	866
	إناث	4	,4	1056	94,6	56	5	1116
2011/2010	ذكور	43	2,3	1328	70	527	27,7	1898
	إناث	174	7	1745	70,7	550	22,3	2469
2012/2011	ذكور	36	2	1260	71	480	27	1776
	إناث	170	7,3	1638	73	446	19,7	2254
2013/2012	ذكور	59	3	1474	77	381	20	1914
	إناث	159	7	1746	78	338	15	2243

يتضح من الجدول الآتي :

- تشكل النساء ما يقارب ضعف أعداد الذكور من أعضاء هيئة التدريس في معظم السنوات .
- أكثر من 70% من المعلمين والمعلمات في المدارس الإعدادية من الحاصلين على الشهادة الجامعية .
- زيادة نسبة المعلمين الحاصلين على مؤهـــــلات أقل من الجامعي في العام 2013/2012م إذ بلغت 5% عن الســـنوات الســـابقة لهـــا وســـنة الأســـــاس 2001/2000 .
- ارتفاع نسبة المعلمين الحاصلين على الشهادات فوق الجامعية في العام 2012 /2013

- المرحلة الثانوية :

الجدول التالي يوضح عدد ونسبة المعلمين بالمرحلة الثانوية حسب المؤهل التعليمي والجنس للسنوات 2001/2000 – 2013/2012م

جدول (42) عدد ونسبة المعلمين بالمرحلة الثانوية
حسب المؤهل التعليمي والجنس للسنوات من 2001/2000 – 2013/2012

السنة الدراسية	الجنس	اقل من جامعي		جامعي		أعلى من جامعي		المجموع
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2001/2000	ذكور	22	2	928	80,2	206	17,8	1156
	إناث	1	,07	1287	93,6	87	6,3	1375
2011/2010	ذكور	27	2	982	74	321	24	1330
	إناث	87	5,7	1214	80,3	210	14	1511
2012/2011	ذكور	35	2	1170	66	575	32	1780
	إناث	197	9,3	1480	71	412	19,7	2089
2013/2012	ذكور	87	4,7	1406	77	335	18,3	1828
	إناث	217	10	1637	76	293	14	2147

يتضح من الجدول الآتي :
- تقارب أعداد المعلمات من أعداد المعلمين من أعضاء هيئة التدريس في جميع السنوات مع وجود فارق بسيط لصالح الإناث .
- أكثر من 70% من المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية من الحاصلين على الشهادة الجامعية .
- زيادة نسبة المعلمـــــات الحاصلات على مؤهـــــــلات أقل من الجامعي في العام 2013/2012م إذ بلغت 10% عن السنوات السابقة لها وسنة الأساس 2001/2000 .
- ارتفاع نسبة المعلمين الحاصلين على الشهادات فوق الجامعية في العام 2013/2012

3-2 : نسبة التلاميذ إلى المعلمين حسب المرحلة التعليمية (PTR) :
يوضح الجدول الآتي نسبة التلاميذ إلى المعلم في جميع المراحل التعليمية للسنوات من 2001/2000 – 2013/2012

جدول (43) نسبة التلاميذ إلى المعلم في جميع المراحل التعليمية للسنوات من 2001/2000 – 2013/2012

المرحلة / السنة	رياض الأطفال			الابتدائية			الإعدادية			الثانوية		
	حكومي	خاص	المجموع	حكومي	خاص	المجموع	حكومي	خاص	المجموع	حكومي	خاص	المجموع
2001/2000	-	17	17	11	16	13	12	19	13	8	12	9
2006/2005	4	17	12	8,5	16	11	10	11,5	10	9	7	9
2011/2011	10	19	16	9	14	11	10	8	9	11	16	12
2012/2011	8	18	14,5	7	14,5	10	8,5	13	10	9	10,5	9
2013/2012	11	17,5	15	7	14	10	85	13	10	8,5	11	9

يتضح من الجدول الآتي :

- أن نسبة التلاميذ إلى المعلم متذبذبة عبر السنوات في التعليم الحكومي والخاص في رياض الأطفال
- أن نسبة التلاميذ إلى المعلم في التعليم الحكومي منخفضة عنها في التعليم الخاص.
- بمقارنة سنة الأساس 2001/2000 بالعام 2013/2012 نجد أن النسبة العامة انخفضت إلى (1:15) .
- أن نسبة التلاميذ إلى المعلم في المرحلة الابتدائية تنخفض عبر السنوات إذ بلغت في عام 2001/2000 (11 : 1) انخفضت إلى (7 : 1) في العام 2013/2012 ، وكذلك الحال في التعليم الخاص حيث كانت (16 : 1) وأصبحت (14 : 1) .
- بمقارنة سنة الأساس (2001/2000) بعام (2013/2012) يلاحظ انخفاض نسبة الطلبة إلى المعلم من (13 : 1) إلى (10 : 1) بانخفاض قدره (3) .
- أن نسبة الطلبة إلى المعلم في المرحلة الإعدادية انخفضت في التعليم الحكومي وكذلك في التعليم الخاص حيث كانت في سنة الأساس في التعليم الحكومي (12 : 1) أصبحت في عام 2013/2012م (8,5 : 1) أما التعليم الخاص فقد كانت (19 : 1) أصبحت (10 : 1) ، وبذلك فإن مقدار الانخفاض في المدارس الخاصة أكبر من المدارس الحكومية (9).
- بمقارنة سنة الأساس 2001/2000 بعام 2013/2012 يلاحظ انخفاض نسبة الطلبة إلى المعلم في المرحلة الإعدادية من (13 : 1) إلى (10 : 1) وذلك بانخفاض قدره (3) .
- أن نسبة الطلبة إلى المعلم في المرحلة الثانوية متباينة في التعليم الحكومي والخاص عبر السنوات .

- بمقارنة سنة الأساس 2001/2000 بعام 2013/2012 نجد أن نسبة الطلبة استقرت عند(9: 1).
- يرجع سبب الارتفاع في نسبة الطلبة إلى المعلم في المراحل الثلاث في المدارس الخاصة إلى كثافة الطلبة وقلة أعداد المعلمين مقارنة بعدد الطلبة .
- أن نسبة الطلبة إلى المعلم في دولة قطـــر تعد جيـــدة ومقبولة تربوياً إذ أنها لم تزد عن (13 : 1) في المراحل التعليمية المختلفة باستثنـــاء رياض الأطفـــال التي بلـــغ المعدل فيها (15 : 1) وهي نسبة جيدة أيضاً .

شكل (17): نسبة التلاميذ إلى المعلمين بحسب المرحلة
للسنوات (2001/2000 – 2013/2012)

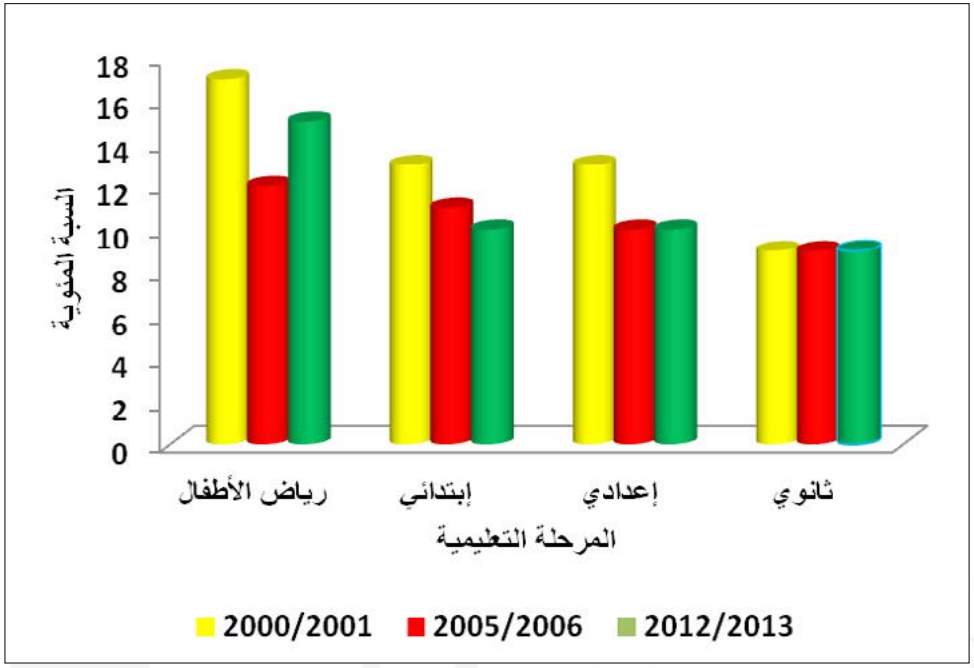

3-3 : نسبة التلاميذ إلى الصف حسب المرحلة الدراسية (PCR) :

ويعد هذا المؤشر أحد المؤشرات النوعية ولذلك أهتم المجلس الأعلى للتعليم بذلك ، ففي العام 2005م أقرت هيئة التعليم سياسة تتعلق بكثافة الطلبة في الصف الدراسي الواحد بحيث لا تزيد عن (25) طالب وخاصة في مراحل التعليم المبكر للصفوف الأول والثاني ، وهذا العدد قد يرتفع قليلاً في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ، ويتراوح عدد الطلبة في الصفوف في المستويات الدراسية الأخرى ما بين 25 – 29 طالب ، وهناك توسع في بناء المدارس والفصول الدراسية من أجل التقليل من كثافة الطلبة في الصفوف الدراسية .

والجدول الآتي يوضح معدل الطلبة إلى الصف حسب المرحلة التعليمية (PCR)

جدول (44) معدل الطلبة إلى الصف حسب المرحلة
للسنوات من 2001/2000 – 2013/2012

المرحلة / السنة	رياض الأطفال	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
2001/2000	21,5	26	28	24
2006/2005	24	25	26	25
2012/2011	21	23,5	23	24
2013/2012	22	24,5	24	23

يلاحظ من الجدول الآتي :

- معدل الطلبة في الصف في جميع المراحل لم يتجاوز (28) طالب خلال سنوات الخطة ذلك في سنة الأساس في المرحلة الإعدادية .
- هناك تذبذب في معدل الأطفال في الصف في مرحلة رياض الأطفال حيث تراوح ما بين 21 – 24 وهي نسبة مناسبة وجيدة .
- انخفاض معدل التلاميذ في الصف في المرحلة الابتدائية عبر السنوات ، وبمقارنة سنة الأساس 2001/2000 بعام 2013/2012 يلاحظ انخفاض في معدل التلاميذ إذا كان (26) وأصبح (24,5) .
- أما بالنسبة للمرحلة الإعدادية فيلاحظ انخفاض معدل الطلبة في الصف عبر السنوات ، وبمقارنة سنة الأساس 2001/2000 بعام 2013/2012 يلاحظ أن هناك انخفاضاً قدره (4) .
- وفي المرحلة الثانوية هناك تقارب في معدل الطلبة في الصف عبر السنوات ولكنه لم يتجاوز (25) ، وبمقارنة سنة الأساس 2001/2000 بعام 2013/2012 يلاحظ انخفاض في المعدل قدره (1) .
- من الملاحظ حرص الدولة على عدم تجاوز العدد المعتمد للطلبة في الصفوف الدراسية ولذلك هناك خطط سنوية لبناء مدارس جديدة والتوسع فيها ، وتغطيتها لكافة المناطق السكانية بل وتحسين البيئة المدرسية بحيث ينعكس ذلك على أداء الطلبة التعليمي .

كما أن إستراتيجية التعليم والتدريب 2011 – 2016 تضمنت في مخرجات نتيجة قطاع التعليم العام (1) العمل المستمر على وضع سياسة تعليمية متطورة بما يتماشى مع جهود تطوير الموارد البشرية بدولة قطر والنمو الاقتصادي واحتياجات سوق العمل ، مخرجاً خاص بالتوسع في المدارس وهو « خطة بنية تحتية لضمان توفير الطاقة الاستيعابية لجميع الطلبة .

3-4 : نسبة الكتب إلى الطلبة حسب المستوى التعليمي TPR :

لقد سعت دولة قطر منذ بدايات نظامها التعليمي إلى توفير الكتب الدراسية بالمجان لكل طالب ، بل تجاوز الأمر ذلك إلى توفير جميع المستلزمات المدرسية لجميع الطلبة في التعليم الحكومي من كتيبات للأنشطة والتمارين ومواد للتعلم وأدوات دراسية ، وقد حرص المجلس الأعلى للتعليم على تطوير الكتب الدراسية بصورة مستمرة بما يتلاءم مع احتياجات الدولة ويواكب التطورات والمستجدات العالمية فقد تم وضع معايير وطنية للمناهج الدراسية ، وبناء عليها تم إعداد كتب دراسية للطلبة و أدلة للمعلمين من قبل بيوت خبرة عالمية في مجال صناعة المناهج الدراسية مع مراجعتها وتجريبها من قبل فريق محلي .
وقد شرع المجلس الأعلى للتعليم في العامين الأخيرين بتنفيذ مشروع الحقيبة الإلكترونية لطلبة (40) مدرسة حكومية كمرحلة أولى ، وشمل هذا المشروع توزيع جهاز حاسب آلي (جهاز تابلت) مجاناً متضمن الكتب الدراسية الإلكترونية وسيتم تعميم المشروع على بقية المدارس في العام الدراسي 2015/2014 .

والجدول الآتي يوضح نسبة الكتب إلى التلاميذ حسب المرحلة التعليمية .

جدول (45) نسبة الكتب إلى التلاميذ حسب المرحلة الدراسية

البيان	رياض الأطفال	الابتدائية	الإعدادية	الثانوية
جميع المواد الدراسية	1:1	1:1	1:1	1:1

3-5 : الإنفاق العام الحالي على الكتب والمواد التعليمية كنسبة مئوية من الإنفاق العام .
الجدول الآتي يوضح الإنفاق العام على الكتب والمواد التعليمية .

جدول (46) الإنفاق على الكتب الدراسية والمواد التعليمية ونسبته من الإنفاق العام للسنوات 2012/2011 –2013/2012

السنة	مقدار الإنفاق بالريال القطري		نسبة الانفاق
	الكتب الدراسية	المواد التعليمية	
2011/2010	15687153	7009514	3,96%
2012/2011	22345472	9754235	2,5%
2013/2012	23069165	10936911	1,29%

من الجدول السابق يتضح أن مقدار الإنفاق على المواد التعليمية والكتب الدراسية قد تضاعف عبر السنوات ففي العام 2011/2010 كان (22696667) ريال قطري زاد ليصل إلى (34006076) ريال قطري في العام 2013/2012م .

3-6 : تعويض المدرسين :

لقد حرص المجلس الأعلى للتعليم على توفير معلمين مؤهلين وأصحاب كفاءة بما يتوافق مع تطلعات القيادة الرشيدة للدولة وتوجهاتها وبما يخدم رؤية قطر الوطنية 2030 ويحقق إستراتيجيتها الوطنية للتعليم والتدريب ، ومن هنا سعى المجلس إلى تحسين رواتب المعلمين والحوافز الخاصة بهم نظراً للعبء التدريسي الملقى على عاتقهم .
وقد بلغ متوسط راتب المعلم في العام 2013/ 2014 في السنة 102 ألف دولار أمريكي .

أما فيما يتعلق بنسبة رواتب المعلمين من الإنفاق العام على التعليم فالجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول (47) نسبة رواتب المعلمين من الإنفاق العام على التعليم

السنة	نسبة رواتب المعلمين
2006/2005	64,50
2011/2010	23,49
2012/2011	15,52
2013/2012	13,16

3-7 : نسبة المدارس التي تحتوي مياه شرب صالحة :

تتوافر في جميع المدارس مياه الشرب الصالحة كما يتوافر بها برادات لتبريد مياه الشرب في فصل الصيف ، وهناك فحص مستمر على تلك البرادات للتأكد من صلاحيتها ونظافتها .

3-8 : نسبة المدارس التي تحتوي على مرافق صرف صحي :

جميع المدارس بالدولة تم تصميمها وفقاً لأحدث التصاميم المدرسية العالمية وتشتمل على شبكات الصرف الصحي لتكون المدارس بيئة صحية وآمنة للطلبة ، وعدد دورات المياه في المدرسة تم تحديده بحيث يتوافق مع عدد الطلبة والطاقة الاستيعابية للمدرسة ، كما أنه تتوافر مرافق صحية للطلبة ذوي الإعاقة في مدارس الدمج تتوافق مع إعاقتهم .

أضف إلى ذلك فإن هناك مرافق صحية خاصة للهيئة التدريسية والإدارية بالمدرسة.

3-9 : الحياة المدرسية المتوقعة :

يمثل طول الحياة المدرسية المتوقعة عدد السنوات التي يتوقع للطفل أن يمضيها في المدرسة أو الجامعة بما في ذلك سنوات الإعادة (الرسوب) ويمثل مجموع نسب القيد بحسب السن في التعليم الابتدائي والثانوي وبعد الثانوي والجامعي .

والجدول الآتي يوضح مقدار متوسط الحياة المدرسية المتوقعة في دولة قطر للسنوات من 2001 إلى 2005 .

جدول (٤٨) متوسط الحياة المدرسية المتوقعة في دولة قطر [1]

الجنس السنة	ذكور	إناث	المجموع
2001	11,2	13,5	12,2
2002	12,3	13,6	12,8
2003	13,4	14	13,6
2004	14	13,9	13,8
2005	13,9	14	13,9

(1) هذه المؤشرات المتوفرة في الوقت الحالي من مصادر المنظمات الدولية ذات العلاقة حيث يتم احتساب هذا المعدل بطريقة حسابية محددة .

يتضح من الجدول السابق أن متوسط الحياة المدرسية المتوقعة قد ازداد من 12,2 عام 2001 إلى 13,9 عام 2005 بمعدل زيادة 1,7 سنة ، علماً بأن المتوسط في غالبية الدول الأوروبية والمتقدمة يصل إلى 16 سنة ، ويتوقع أن تكون الحسابات لمتوسط الحياة المدرسية للسنوات القادمة بدولة قطر أفضل مما عليه في ذلك العام .

3-10: النسبة المئوية للمدرسين الذين أنجزوا ساعات التعليم المطلوبة بحسب المستوى التعليمي وضع المجلس عدة معايير لعدد ساعات التعليم المطلوبة والتي تراعي المستوى التعليمي وتتواءم مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة في هذا المجال وضمانا لجودة التعليم والتعلم . ففي العام الأكاديمي 2011 /2012 أصدرت هيئة التعليم تعميماً يفيد بأن نصاب المعلم لا يقل عن 12 حصة ولا يزيد عن 16 حصة ، وفي العام الأكاديمي 2014 – 2015 م قد يتراوح نصاب المعلم من 10 – 14 حصة أسبوعيا في مستويات التعليم المبكر (الأول والثاني)، بينما يتراوح نصاب المعلم في المستويات الصفية العليا من 12–14 حصة أسبوعيا،وذلك بهدف ضمان جودة عمليات التعليم والتعلم .وبسبب وجود تخطيط جيد مسبق يوفر الأعداد المطلوبة من المعلمين وفي أوقاتها وإلى وجود سياسات محددة لإدارة المخاطر تضمن تدريس كافة الساعات الدراسية المقررة . هذا بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى مواقع كافة المدارس بسهولة فإن 100% من المعلمين قد أنجزوا ساعات التعليم المطلوبة . ما تقدم يشير إلى وجود ممارسة جيدة تتلخص في مراجعة عدد الساعات التدريسية التي يكلف بها المعلم، ومحاولة التقليل من هذه الساعات لأجل توجيه جهود المعلم نحو عمليات تعليم وتعلم الطلبة لضمان تقدمهم وزيادة تحصيلهم الأكاديمي .

4) البرامج والمبادرات :

4-1 : المدارس المستقلة :

مع مطلع القرن الحادي والعشرين الحالي تسارعت وتيرة النهضة التعليمية سيما بعد الإعلان عن تشكيل المجلس الأعلى للتعليم بموجب المرسوم الأميري رقم (37) لعام 2002م بصفته السلطة العليا المسؤولة عن رسم السياسة التعليمية بالدولة ، وعن تطوير استراتيجيات التعليم والإشراف على تنفيذها .

وفي عام 2004م أطلقت الحكومة القطرية ، على ضوء توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني – الأمير الوالد - ، مبادرة تطوير التعليم العام في دولة قطر تحت شعار " تعليم لمرحلة جديدة " بما يواكب متطلبات مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة في البلد .

وتهدف المبادرة إلى تعزيز مبادئ البلاد وقيمها وأولوياتها الوطنية وجعل الصفوف الدراسية مكاناً مشوقاً للتعليم ، وتشجيع الطلبة على توظيف أقصى إمكانياتهم ومواهبهم وإشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية وتلبية طموحاتهم وتخريج جيل من الشباب مؤهل للجامعات ولسوق العمل محلياً وعالمياً .

فمبادرة تعليم لمرحلة جديدة تعمل على تشجيع الابتكار وتحسين أداء الطالب من خلال استقلالية المدرسة ، ومن هنا فإن المدارس المستقلة التي تمولها الدولة توفر لها المبادرة الحرية لاختيار فلسفاتها التربوية وطرق تدريسها طالما التزمت بسياسات ولوائح المجلس .

وترتكز مبادرة " تعليم لمرحلة جديدة " على أربعة مبادئ رئيسية :

- **الاستقلالية :** تعمل على تشجيع الابتكار وتحسين أداء الطالب من خلال استقلالية المدرسة . فالمدارس المستقلة التي تمولها الدولة ستتوفر لها الحرية لاختيار فلسفاتها التربوية وطرق تدريسها .
- **المحاسبية :** تضع المدارس في موقع المسؤولية ، وقياس وتقويم مدى تعلم الطالب وتطوره ومدى تقدم أداء المدرسة .
- **التنوع :** توفير بدائل تربوية متنوعة مع الحفاظ على معايير ثابتة لمستوى الأداء .
- **الاختيار :** توفير حق الاختيار والمشاركة لأولياء الأمور بحسب ما يتناسب مع رغباتهم وإمكانياتهم وقدراتهم .

وقد تم إنشاء المدارس المستقلة وهي مدارس ممولة حكومياً ولها الحرية في تنفيذ رؤيتها ورسالتها وأهدافها الخاصة بها مع الالتزام بالشروط المنصوص عليها في العقد المبرم مع المجلس الأعلى للتعليم .

وتقوم فلسفة المدارس المستقلة والتي تعد النموذج لمدارس دولة قطر على أساس أن تدير المدرسة شؤونها بنفسها من منطلق الاستقلالية ، فهي التي تقوم باختيار المعلمين وطرق التدريس وأساليب التقويم والبرامج والأنشطة المدرسية ، وتحديد النظام المدرسي وتوفير المصادر التربوية والمساندة ، كما أن هذه المدارس تسمح لأولياء الأمور بأن يكون لهم دور في إدارتها من خلال مجالس الأمناء ومجالس أولياء الأمور ، ويضم الهيكل التنظيمي للمدرسة مجلس الأمناء ، ومدير المدرسة ، والنواب والوكلاء ، ومجالس أولياء الأمور .

يعتبر مجلس الأمناء أحد عناصر التنظيم القانوني المطلوب لكل مدرسة مستقلة ، ويتمثل دوره في توجيه النصح وتمثيل أولياء الأمور والمجتمع ومساعدة المدرسة في ضبط الجودة .

4-2 :تطوير المناهج والكتب الدراسية :

- معايير المناهج الدراسية :

لقد قامت مبادرة تطوير التعليم على إعداد معايير مناهج تعليمية وقد بدأ البرنامج بإعداد معايير لأربع مواد دراسية وهي اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم لجميع الصفوف الدراسية ، تلاها وضع معايير لمادتي التربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية ، وتمثل المعايير الأهداف المطلوب تحقيقها من المتعلمين وتتوافق والتوقعات الدولية لما يجب أن يتعلمه الطالب وتبين المهارات التي ينبغي للمتعلم أن يكتسبها ويتقنها ويكون قادراً على توظيفها بكفاءة في نهاية كل صف دراسي ابتداءً من مرحلة الروضة وحتى الصف الثاني عشر .

وقد وضعت معايير هذه المواد بناء على مقاييس متعارف عليها دولياً من قبل فريق محلي و بيوت خبرة عالمية ، إن معايير المناهج تعزز وتؤكد الكثير من المفاهيم الإيجابية في المدارس المستقلة مثل مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة ، والتركيز على الطالب كمحور للعملية التعليمية مع تشجيعه على البحث والتحليل والتفكير الناقد والابتكاري ، كما أن المعايير تساعد المعلم على التدريس بالاستعانة بالمواقف والمعلومات المستمدة من العالم المعاش ، أضف إلى ذلك أن المعايير تتضمن فرصاً متساوية للطلبة الراغبين في الالتحاق بالجامعات المتميزة دولياً مما يسهل الكشف عن التمييز الإيجابي في المهارات والعمل على تطويرها والارتقاء بها من خلال معرفة الطلبة المتفوقين وتطوير قدراتهم وتنميتها .

- أطر لمناهج جديدة :

- تم إعداد أطر مناهج جديدة وذلك بهدف مساعدة المدارس المستقلة على إعداد دروس في ثلاث مواد هي:(التربية البدنية ، الثقافة الأسرية ، التربية القيمية) .
- تم تنفيذ هذه الأطر مع بداية العام الدراسي 2009/2008 في المدارس المستقلة.
- يساعد إطار منهج التربية البدنية في إعداد أطفال أصحاء وفاعلين يتعلمون أسس الحياة الصحيحة ، ويتضمن المنهج مجموعة كبيرة من الفعاليات غير الصفية مثل : (مباريات كرة القدم ، كرة السلة ، وكرة الطائرة) والتدريبات الرياضية التي تقام بعد انتهاء اليوم المدرسي .
- تهدف الثقافة الأسرية إلى تعليم الطلبة كيفية التعامل مع أفراد أسرهم وإقامة علاقات صحيحة مع أفراد المجتمع وزرع الثقة في نفوسهم وتشجيعهم على ممارسة سلوكيات واتجاهات إيجابية .
- تهدف التربية القيمية إلى دعم القيم التربوية داخل المدارس مع التشديد على أهمية احترام الذات والمسؤولية الاجتماعية واحترام القيم والتقاليد القطرية في الماضي والحاضر والمستقبل .

- مصادر التعلم :

واستكمالاً لعمليات تطوير المناهج تم إعداد مصادر تعلم متنوعة لجميع المواد الدراسية في جميع الصفوف حيث تم الإعداد لها عن طريق فرق عمل محلية لضمان ملاءمتها لمعايير المناهج والقيم القطرية ، ومن خلال العمل المشترك بين الفرق المحلية ودور النشر العالمية من أجل توفير مصادر تعلم للطلبة والمعلم بنسختها الورقية والإلكترونية بالإضافة إلى المواد الداعمة والإثرائية والكتب التفاعلية ودليل المعلم ومخططات الدروس .

بالإضافة إلى توفير مصادر تعلم لمادتي الرياضيات والعلوم ثنائية اللغة ، ولم يقتصر إعداد الكتب على المدارس الحكومية فقط بل تعدى ذلك إذ تم إعداد كتب ومصادر تعلم التاريخ القطري باللغتين العربية والإنجليزية للمدارس الخاصة .
كما تم توفير مصادر تعلم داعمة للمعلم والطالب (ورقية وإلكترونية) لجميع المواد الدراسية .

4-3 : اللجان الاستشارية :

- اللجنة الاستشارية لمديري المدارس المستقلة :

في ضوء إستراتيجية المجلس الأعلى للتعليم لتطوير التعليم والتغلب على التحديات ، وإيماناً منه بضرورة مشاركة كافة الأطراف في ذلك ، ولما كان مدراء المدارس هم الأقرب لنبض الميدان التربوي ومن يقف في مواجهة مشكلاته وتحدياته اليومية من واقع المدارس ، تم تشكيل اللجنة لإتاحة الفرصة أمام عدد من الكفاءات القيادية بالميدان لمناقشة تلك المشكلات والتحديات ، واقتراح أفضل الحلول لمواجهتها ومتابعة أثر التغيير والتطوير من خلال الواقع اليومي في المدرسة .

وتسعى اللجنة إلى تعزيز ثقافة الحوار والتشاور بين المديرين وتعبر عن همومهم ومقترحاتهم ، وذلك لتحقيق الأهداف التالية :
- تنمية روح العمل الجماعي والشورى بين القيادات التربوية وزيادة مشاركتهم في التطوير .
- تبادل الخبرات والتجارب التربوية المختلفة في مواجهة المشكلات والمعوقات التي تواجههم في الميدان التربوي واقتراح حلول عملية لها .
- تعزيز الشراكة المهنية مع متخذي القرار من القيادات التربوية بالمجلس الأعلى للتعليم بهدف تقييم وتقويم القرارات والبرامج والخطط التربوية .
- المساهمة في بناء الخطط المستقبلية لتطوير التعليم في الدولة .

وتختص اللجنة بوضع خطة سنوية ، ووضع آليات تنفيذها وفق مبادئ مبادرة تطوير التعليم في دولة قطر ، ورصد القضايا والتحديات في المجال التربوي وتقديم الحلول والتوصيات المناسبة لها ، وتقديم المشورة لتحقيق الرؤى والتطلعات للارتقاء بالعملية التعليمية ، والاهتمام بالتطوير والجودة الشاملة ، وتفعيل البرامج الاجتماعية ، والمشاركة في اللقاءات والفعاليات التربوية .

- اللجنة الاستشارية للمعلمين بالمدارس :

يحظى المعلم في دولة قطر بدعم المجتمع القطري ، إيماناً بدوره الفاعل في إعداد وتأهيل مخرجات نوعية مميزة ، بالمشاركة الفاعلة في أنشطة ومبادرات المجلس الأعلى للتعليم ، مشاركة قائمة على وعيه الكامل بالأدوار المنوطة به كمواطن قبل أن يكون معلماً ، في سبيل تخرج أجيال واعية تتمتع بروح المواطنة المسؤولة ، وقادرة على تحقيق تطلعات ورؤى الدولة الطموحة ، ولعل أبرزها رؤية قطر 2030.

واستكمالاً للدعم المقدم للمعلمين ، وسعياً لتفعيل وتعزيز الشراكة مع فئة المعلمين والاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم ونقدهم البناء في تطوير كل ما من شأنه الارتقاء بالعملية التعليمية وتحسين مخرجاتها ، أرتأى المجلس الأعلى للتعليم تشكيل لجنة استشارية للمعلمين تضم نخبة من معلمي ومعلمات الدولة ويحصلون على عضوية اللجنة عبر آلية اختيار مقننة تمتاز بالشفافية والنزاهة وفق معايير مدروسة بعناية لضمان جودة أداء الأعضاء المختارين في اللجنة الاستشارية وتتكون اللجنة من (81) عضواً .

وتسعى اللجنة إلى تعزيز ثقافة الحوار والتشاور بين المعلمين وتعبر عن همومهم ومقترحاته ، وذلك لتحقيق الأهداف التالية :
- إشراك المعلمين في تطوير العملية التعليمية ، وغرس الثقة بين القيادة والميدان وتبادل الخبرات .
- رصد التحديات والمعوقات في الميدان التربوي ومناقشة أسبابها واقتراح الحلول لها وفق رؤى وتطلعات المعلمين .
- تعزيز الشراكة المهنية مع القيادات التربوية بهدف تقييم وتقويم القرارات والبرامج والخطط التربوية .
- تعزيز النمو المهني للمعلم لإتقان وتجويد العمل .
- تفعيل آليات الحوار ، وزيادة فرص التواصل ، وتبادل الخبرات بين المعلمين والقيادات التربوية .

وتختص اللجنة بوضع خطة سنوية لعملها ، ووضع آليات تنفيذها وفق مبادئ مبادرة تطوير التعليم في دولة قطر ، ورصد القضايا والتحديات في المجال التربوي وتقديم الحلول والتوصيات المناسبة لها ، وتقديم المشورة لتحقيق الرؤى والتطلعات للارتقاء بالعملية التعليمية ، والاهتمام بالتطوير والجودة الشاملة لكل ما يتعلق بالعملية التعليمية ، والمشاركة في اللقاءات والفعاليات التربوية .
كما أن هناك لجنة استشارية لمجالس الأمناء .

- المجالس الطلابية :

تعد المجالس الطلابية إحدى وسائل التواصل المجتمعي الداخلي ، وتشكل تلك المجالس إطاراً جديداً لتوعية الطلبة بدورهم ، وإعطائهم حقهم في التعبير عن آرائهم، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم على إدارة الحوار والنقاش وتحقيق مبادئ الديمقراطية التي من أبرزها التعريف بحقوقهم ووسائل المطالبة بها .
ويوجد في كل مدرسة من المدارس مجلس طلابي يمثله طلبة منتخبون مباشرة من طلبة المدرسة ، وتوزع المهام بين أعضائه . وهناك لقاءات منتظمة بين ممثلي المجالس الطلابية على نطاق المدارس في المراحل التعليمية المختلفة ، يتم فيها مناقشة مشاكلهم وإيجاد حلول لها . كما أن هناك لقاءات منظمة وموسمية مع المسؤولين لنقل افكارهم واحتياجاتهم .

- مجالس الأمناء ومجالس أولياء الأمور :

تسمح المدارس لأولياء الأمور بأن يكون لهم دور في إدارتها من خلال مجالس الأمناء ومجالس أولياء الأمور . ويضم الهيكل التنظيمي للمدارس مجلس الأمناء ، ومجالس أولياء الأمور .
يعتبر مجلس الأمناء جهة رقابية وأحد عناصر التنظيم القانوني المطلوب لكل مدرسة مستقلة ، ويتمثل دوره في توجيه النصح وتمثيل أولياء الأمور والمجتمع ومساعدة المدرسة في ضبط الجودة

يقوم أعضاء مجلس الأمناء بالتأكد من التزام المدرسة بالأنظمة والقوانين وحسن استخدامها لمصادرها لتحقيق رسالتها المنصوص عليها في خطتها الإستراتيجية ، وتقديم النصح لمدير المدرسة بشأن نشر رسالة المدرسة وإنجازاتها للمجتمع ، والمحافظة على أمانة المدرسة وعملية المساءلة بها ، وتنويع المصادر ، وجمع التبرعات المالية ، والمساهمة بشكل فعّال في المدرسة .

ويتكون مجلس الأمناء في أغلب المدارس من تسعة أعضاء بمن فيهم رئيس المجلس ونائب وأمين سر المجلس وأمين الصندوق وهؤلاء يتم انتخابهم ليشكلوا اللجنة التنفيذية في المجلس . ويجتمع المجلس مرة واحدة في الشهر ، ويقوم بتأدية أدواره عن طريق اللجان مثل اللجنة المالية ، ولجنة جمع التبرعات وغيرها وتضم كل لجنة عضوين أو ثلاثة من أعضاء مجلس الأمناء .

كما يشكل في كل مدرسة من المدارس مجلس للآباء بهدف تحقيق المشاركة الناجحة والتعاون الحقيقي بين أولياء الأمور وإدارة المدرسة وتنمية الوعي لدى أولياء الأمور . ومن خلال هذا المجلس يتم مناقشة الوضع التعليمي والسلوكي والاجتماعي للطلاب من الطرفين الأساسيين المسؤولين عن بناء شخصية الطلبة ، وتعقد هذه المجالس بصورة دورية سنوية حسب حاجة المدرسة وفي جميع مراحل التعليم . ويتم في هذه المجالس مناقشة أوضاع الطلبة ومشكلاتهم ومستواهم الدراسي ، وعادة ما تعقد مجالس الآباء في بداية العام الدراسي لإعطاء صورة واضحة عن المدرسة ونظامها لأولياء الأمور ، وما تقوم به من أدوار لتحقيق أهداف التعلم ، وكذلك لقضاء يوم دراسي كامل مع أبنائهم داخل الصف الدراسي للتعرف عن قرب على أحوالهم التعليمية ..

4-4 - التنمية المهنية والتطوير :

البرامج التدريبية :

منذ أن أطلقت مبادرة تطوير التعليم في دولة قطر (تعليم لمرحلة جديدة) ازداد الاهتمام بقضية إعداد وتدريب المعلمين والقيادات المدرسية ، حيث تم إنشاء مكتب التطوير المهني التابع لهيئة التعليم بالمجلس الأعلى للتعليم والذي يقوم بوضع سياسة وإستراتيجيات خاصة بالتطوير المهني لكافة أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية بالمدارس المستقلة إذ يتكفل بتقديم عدد من الخدمات أهمها:

- توفير برنامج إعداد وتدريب المعلمين الراغبين في الالتحاق بمهنة التدريس.
- التطوير المهني للمعلمين في إستراتيجيات التدريس ومحتوى المواد الدراسية .
- تقديم الدعم والعون للمعلمين الجدد .
- تقديم برامج تطـويرية في القيـادة لمديري المـدارس والهيئة الإداريـة في المدارس المستقلة ، ويجري مكتب التطوير المهني بصـورة مستمـرة تقييماً لاحتيـاجات المدارس حتى يتم توفير برامج تدريبيـة تلبي متطلبـات كل مـدرسة ومتطلبات هيئة التدريس بها ، هذا بالإضـافة إلى أن كل مـدرسة من المـدارس المستقلة تقوم بإعداد برنامج لتطوير كفايـات هيئة التدريس بها ، في مجالات العملية التربوية واستخدام التقنيات الحديثة بعد اعتماد تلك الخطط من مكتب التطوير المهني .

وتشمل البرامج التدريبية الأساسية برامج معايير المناهج ،المستوى المستجد ، والمستوى الكفء ، وبرنامج القادة الطموحين ، وبرنامج القادة الناشئين ، والبرنامج المعتمد في القيادة التربوية ، ودبلوم القيادة ، والمراجعة الذاتية للمدرسة ، وبرنامج المعايير المهنية الوطنية للمعلمين وقادة المدارس ، وبرامج منسقي مراكز مصادر التعلم .

- المعايير المهنية الوطنية للقادة والمعلمين :

وضع المجلس الأعلى للتعليم منظومة من المعايير المهنية للمعلمين ومديري المدارس ، وقد كان لدولة قطر السبق في ذلك

في المنطقة العربية ، وتهدف تلك المعايير إلى تحديد مجموعة كبيرة من الأهداف والمعارف والقدرات الضرورية لعملهم خلال مسارهم الوظيفي من أجل توفير تعليم ذي نوعية وجودة عالية وبما يدعم ويطور تعلم الطلبة ، وإيجاد مرجعية مشتركة لتوصيف الأعمال التي يقومون بها ، وتعزيز العمل المتنوع المتشعب الذي يقومون به وتقديم الدعم لهم أثناء عملهم في المدارس .

وتتناول المعايير المتطلبات الأساسية الواجب توافرها في معلمي المدارس ، وهي تتألف من اثنى عشر معياراً مترابطين ، وتغطي الحياة المهنية بأكملها .
كما أن هذه المعايير توضح ثلاث مراحل من مراحل نمو المعلمين المهني خلال حياتهم المهنية ، والأداء المتوقع منهم في كل مرحلة ، وقد قسمت هذه المراحل للفئات الآتية (المعلمون المستجدون ، المعلمون الأكفاء ، المعلمون المتمرسون) .
ولقد روعي عند وضع هذا المعايير أن تتبع شكلاً موحداً ، حيث يتكون كل معيار من العناصر الآتية : (الإجراء ، المؤشرات ، المهارات ، المعرفة ، التوجهات ، دليل تحقيق المعيار ، عينات الأدلة) ، كما يتوافر للمعلمين أداة تقييم إلكترونية تمكنهم من التدبر في ممارساتهم المهنية بالإضافة على تحديد نقاط القوة في عملهم ، والجوانب التي تتطلب تطويراً ، ووضع أهداف للتعلم والتطوير الذاتي وتطوير خطط التطوير المهني على المستوى الفردي والجماعي والمؤسسي .

وتتألف معايير القادة من سبعة معايير ، وينقسم قادة المدارس إلى فئتين هما :

- شاغلو المناصب الإدارية العليا في المدارس مثل (أصحاب التراخيص ومديرو المدارس ، ونواب المديرين) .
- شاغلو الإدارة الوسطى ويشمل الموظفين الآخرين ممن يشغلون مسؤوليات معينة في المدارس .
- وتهدف معايير المعلمين إلى جملة أمور منها :
- تعزيز تعلم الطلبة : تقر المعايير بأن تطوير تعلم الطلبة وتعزيزه يشكل صميم العمل لدى كل من المعلمين وقادة المدارس .
- إيجاد بيئة تعليم تتسم بالأمان والدعم والتحدي : تقر المعايير بأن المعلمين وقادة المدارس تجمعهم مسؤولية مشتركة تتمثل في تطوير بيئات تعلم فاعلة آمنة ومساندة ومثيرة للتحدي الفكري سواء على مستوى الصفوف أم المدرسة ككل .
- التوظيف الأمثل للمصادر التي تدعم عملية تعلم الطلبة : تقر المعايير بمسؤولية المعلمين وقادة المدارس عن إدارة مصادر المدرسة على مستوى الصف أو المدرسة بالشكل الذي يوفر أفضل الفرص الممكنة للتعلم .
- بناء علاقات شراكة فاعلة بين المدرسة والمجتمع : تقر المعايير بمسؤولية المعلمين وقادة المدارس عن تطوير علاقة شراكة دائمة بين المدرسة من جهة وبين أولياء الأمور والطلبة والمجتمع المحلي بشكل عام ، ومن جهة أخرى بما يدعم عملية تعلم الطلبة .
- العمل بروح الفريق الواحد : تقر المعايير بأن المعلمين وقادة المدارس يعملون في ظروف تحتم عليهم العمل ضمن فرق مختلفة ، الأمر الذي يستدعي امتلاكهم مهارات التواصل والتعامل بروح الزمالة والمشاركة أحياناً في الفرق وقيادتها .

- التدرب في الممارسة المهنية : تقر المعايير بأنه ينبغي على المعلمين وقادة المدارس في إطار مسؤولياتهم المهنية امتلاك القدرة على تحليل أدائهم وتطويره والانخراط في عملية تعلم مستمرة .

- تسعى المعايير المهنية لقادة المدارس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :
- قيادة التعليم والتعلم في المجتمع المدرسي وإدارتهما .
- صياغة الرؤية الإستراتيجية للمدرسة ورسالتها وأهدافها ونشرها في المجتمع .
- تنفيذ الرؤية الإستراتيجية والأهداف الخاصة بالمدرسة ومتابعتها ومراجعتها وكتابة التقارير بهذا الشأن .
- قيادة التغيير وإدارته .
- قيادة الأفراد والفرق وتطويرهم .
- تطوير العلاقات بين المدرسة والمجتمع وإدارتها .
- إعداد الموارد وإداراتها .
- التدبر في القيادة والإدارة وتقييمهما وتحسينهما .

برامج تدريبية متخصصة [1] :

وتوجه هذه البرامج للمدارس المستقلة لما لها من أهمية في الحقل التربوي وفق ما أشارت إليه البحوث في السنوات الأخيرة ، وتشمل الآتي :

- **برنامج الإرشاد والتوجيه :** ويتمثل في قيام شخص يتميز بالخبرة والحكمة بمساعدة شخص آخر على التطور والنمو في التعلم وهي أداة فعّالة في عملية تطوير المدارس.

- **برنامج ملف تقييم الطلبة :** ويهدف إلى البحث في سلسلة من التقنيات والإستراتيجيات التي يمكن الاستعانة بها في عملية جمع البيانات حول تعلم الطلبة مثل الملفات والملاحظة الصفية والاستبيان ، والبحث عن كيفية استخدام هذه المعلومات في عملية التخطيط والتصنيف ويستهدف البرنامج معلمي المدارس المستقلة .

- **برنامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة :** ويركز على تدريب معلمي رياض الأطفال وتطوير مهاراتهم في استخدام أساليب التدريس في الصفوف التي يكون فيها الطفل محور الاهتمام ، وذلك لمساعدتهم في توظيف مناهج التدريس الحالية في مساعدة الأطفال على تطوير مهارات الاختيار والتفكير الناقد ، ويستهدف البرنامج معلمات رياض الأطفال بالمدارس المستقلة اللآتي لم يسبق لهن الالتحاق بدورات مماثلة .

- **برنامج المراجعة الذاتية للمدرسة :** ويهدف إلى مساعدة شاغلي المراكز القيادية في المدارس على إعداد نظام مراجعة ذاتية وضمان جودة فعّالة لتحسين جودة التعليم والتعلم ومعايير قياس تحصيل الطالب ، ويعتبر مهماً بالنسبة للمدارس التي تتطلع نحو التميز ، ويستهدف أصحاب التراخيص ومديري ووكلاء المدارس المستقلة .

- البرامج المذكورة هي البرامج التي تنفذها هيئة التعليم بالمجلس الأعلى للتعليم

- **برنامج مراعاة الاحتياجات الفردية :** ويهدف إلى وضع وتنفيذ لائحة ممارسات فعّالة لتمكين المدارس من مراعاة الاحتياجات الفردية للطلبة من ذوي الإعاقة والطلبة الموهوبين والمتفوقين ، ويستهدف البرنامج منسقي صعوبات التعلم والمعلمين الذين يتعاملون مع هذه الفئة ومع الطلبة المبدعين والموهوبين .

- **برنامج تنظيم وإدارة الصف المدرسي :** ويستهدف كيفية إدارة بيئة التعلم ومصادره وضبط الصفوف والوقت وربطه بالتخطيط للمنهج ، ويستهدف البرنامج معلمي المدارس المستقلة .

وقد أقيمت العديد من البرامج التدريبية ، والجدول الآتي يوضح عدد البرامج التدريبية .

جدول (49) عدد البرامج التدريبية والمتدربين
للعامين 2006/2005 – 2013/2012

السنة	عدد المتدربين	عدد البرامج
2006/2005	2765	90
2011/2010	5000	25
2012/2011	7500	30
2013/2012	6733	36

هذا بالإضافة إلى البرامج التي يتم تنفيذها على مستوى المدارس وقد تنوعت البرامج التدريبية حيث شملت الدعم التعليمي الإضافي ومعايير المناهج الدراسية والقيادة ، وتوظيف المصادر التعليمية والمهارات البحثية والمراجعة الذاتية ، والحاسب الآلي وإستراتيجيات وطرائق التدريب .

- **الرخصة المهنية للمعلمين وقادة المدارس :**

أولى المجلس الأعلى للتعليم اهتماماً كبيراً بتأهيل المعلمين وقادة المدارس بمدارس دولة قطر ، في إطار تطوير نظام التعليم ، وذلك تحقيقاً لتكامل دورهما ، مع الأدوار الجوهرية التي تؤديها عناصر أخرى لها بصمات مؤثرة وواضحة في التربية والتعليم والنشء ، وهي الأسرة والمجتمع .

فقد أثبتت التجارب والدراسات أن المعلم والقيادة المدرسية هما العنصران الأساسيان المطلوبان لإنجاح نظم التعليم ، وأن الدعم المستمر لهما يحقق نجاح المدرسة وتفوقها بجانب دعم العوامل الأخرى التي توثر في عمليتي التعليم والتعلم .

ومن هذا المنطلق أنشأ المجلس الأعلى للتعليم مكتب الرخص المهنية للمعلمين وقادة المدارس بهيئة التقييم في عام 2009/2008 بهدف منح القادة والمعلمين في المدارس المستقلة الرخصة المهنية التي تسهم في رفع كفاءة المعلم من جهة ، ولتعزيز كفاءة

العناصر الأخرى في التعليم بجانب تطوير معايير التقييم التي تستند عليها هيئة التقييم .
ويشترط البرنامج حصول المعلمين وقادة المدارس على الرخصة المهنية في جميع مدارس دولة قطر المستقلة والخاصة العربية والدولية لمزاولة مهنة التعليم ويتواجد في كل من المدارس المستقلة والخاصة منسق تقوم المدرسة بتكليفه إلى جانب مهامه الأساسية بالمدرسة بمهمة التواصل مع مكتب الرخص المهنية للمعلمين وقادة المدارس بهيئة التقييم.

ومستويات الرخصة للمعلمين هي (مستجد ، كفء ، ومتمرس) أما للقادة فهي (القيادة الوسطى والقيادة العليا) ومدة الرخصة ثلاث سنوات كحد أقصى ، وبإمكان الموظف التقدم إلى الرخصة للمستوى الأعلى في فترة زمنية أقل ، أما التجديد على نفس المستوى فيكون بعد ثلاث سنوات .

ويقوم كل موظف بإعداد الملف المهني يتضمن إنجازاته وفق المعايير المهنية ، ويتم مراجعة هذا الملف من قبل المختصين بهيئة التقييم ، ثم يعرض على لجنة التصديق لدراسة الملف وإصدار التوصيات بخصوصه ويتبع حصول المعلمين والقادة على الرخص حوافز مالية تتباين بحسب الفئة ومستوى الرخصة

وفيما يلي جدول يوضح عدد ونسبة المعلمين الحاصلين على الرخص المهنية وفقاً لمستوى الرخصة .

جدول (50) عدد ونسبة المعلمين الحاصلين على
الرخص المهنية حسب مستوى الرخصة

مستوى الرخصة	عدد الموظفين	عدد الحاصلين	النسبة
إدارة عليا	167	61	36,5
إدارة وسطى	380	86	23
كفء	1708	613	36
مستجد	11515	1166	10
موظف دعم تعليمي	2186	-	-
المجموع	15956	1926	% 12

يتضح من الجدول السابق أن عدد الحاصلين على الرخص المهنية 1926 ومن المتوقع خلال السنتين القادمتين زيادة عدد الحاصلين على الرخص المهنية وارتفاع النسبة لتقارب 100 % .

شكل (18): عدد المعلمين والقادة الحاصلين على الرخصة المهنية
بحسب مستوى الرخصة للعام (2007/2006 - 2013/2012م)

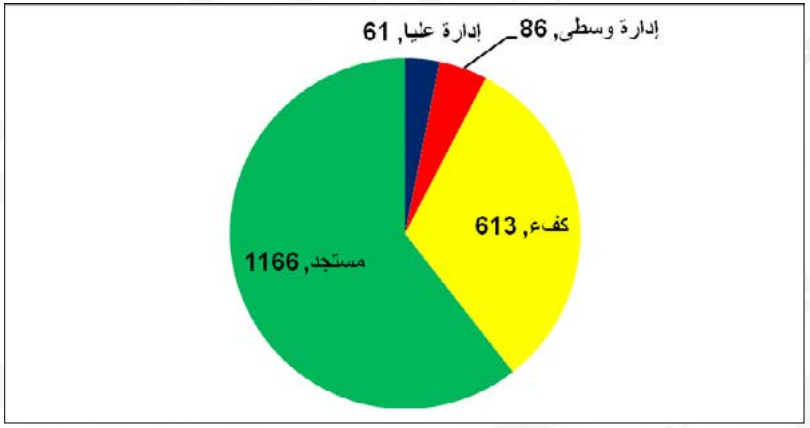

4-5 : تحسين الأداء المدرسي :

4-5-1 التقييم الدوري للمدارس المستقلة :

إن عملية التقييم والمراجعة الدورية للمدارس المستقلة تعتبر جزءاً أساسياً ضمن إطار تقييم تلك المدارس للتعرف على ما حققته من إنجازات منذ بدء عملها كمدارس مستقلة ، ولتحديد جوانب القوة والجوانب الأخرى التي تحتاج إلى تحسين وتطوير فيما يتعلق بمجالات عمل هذه المدارس ، ويتم هذا التقييم بالتوافق مع المراقبة المستمرة والتقييم الذاتي والتقييم الاستثنائي للمدرسة لتحقيق محاسبة تعليمية صحيحة ، ولتعزيز الاستقلالية والتنوع باعتبارهما من أبرز خصائص المدارس المستقلة في قطر .

وتقوم هيئة التقييم بموافاة جميع المدارس المستقلة التي تم تقييمها بتقارير شاملة حول نتيجة هذا التقييم في كافة المجالات التي تمت بالنسبة للمدرسة سواء مجال الإدارة والقيادة ، والتعليم والتعلم ، والمعايير والأداء ، والبيئة التعليمية والمناهج ، وتطوير وتوزيع الموظفين ، وعلاقة أولياء الأمور والمجتمع بالمدرسة ، وهذه التقارير يتم إرسال نسخة منها للجهات المختصة بالمجلس الأعلى للتعليم وهيئة التعليم ، لمعالجة المسائل الواردة في التقرير ، والتي تشمل توضيح مستوى أداء المدارس في المجالات التي تم تقييمها فيها ، وتحديد جوانب القوة والجوانب الأخرى التي تحتاج إلى تحسين وتطوير ، بالإضافة إلى تقديم توصيات عملية لتلك المدارس لمعاونتها على تحقيق مستوى افضل يواكب منطلقات وأهداف مبادرة تطوير التعليم في الدولة ، مما يجعل هذه التقارير بمثابة وثيقة بالغة الأهمية لأولياء الأمور وأفراد المجتمع ومتخذي القرار في العملية التعليمية .

من جهة أخرى تم تحديد عشرين مجالاً مهماً في وظائف وأداء المدارس تغطي معظم وأهم جوانبها ، وتعتبر قواعد أساسية للمدرسة لكي تكون فعالة ، وتم تجميع هذه المجالات تحت ستة عناوين رئيسية ، كما تم التأكد من أنها لا تقوم في قطر على مراجعة الجوانب التعليمية ، وأنها تضع في اعتبارها المبادئ الأربعة الأساسية لمبادرة تطوير التعليم في قطر وهي التنوع والاستقلالية والاختيار والمحاسبية وتقييم مدى مساهمة هذه المبادئ في الممارسات التعليمية في المدارس وأن إجراء التقييم الفعلي يتم بصورة فردية لكل مدرسة بالتركيز على نحو خمسة إلى سبعة مجالات أساسية أو أكثر لأداء وعمل المدرسة ، ويقوم مكتب تقييم المدارس بهيئة التقييم بتحديد هذه المجالات ، ويكون أحدها بشكل أساسي مخرجات التعلم الأكاديمي للطلبة ، وثلاثة أو أربعة من المجالات الأخرى للمخرجات الرئيسية للمدرسة ، بالإضافة إلى واحد أو اثنين من المجالات المهمة الأخرى المتعلقة بأهداف ورسالة المدرسة التي يتم تقييمها .

وتستخدم فرق التقييم في تقييمها لكل المجالات المدرسية إجراءات ثابتة ومحددة يتم من خلالها جمع وتقييم الأدلة ثم إصدار الأحكام والوصول إلى النتائج بشأن المدرسة ، كذلك يتم الاستفادة من العديد من البيانات لإجراء واستكمال تقييم المدارس من خلال الحصول على تلك البيانات وجمعها وتحليلها قبل وأثناء وبعد تقييم المدارس وذلك من خلال العديد من المصادر الرئيسية مثل استعراض سجلات ووثائق المدرسة ، وإجراء مقابلات مع مديري ومديرات المدارس ومع الموظفين والطلبة وأولياء الأمور ، وإجراء العديد من الزيارات الصفية داخل كل مدرسة ، بالإضافة إلى الملاحظات المباشرة من قبل فرق التقييم ، وتحليل نتائج الطلبة في اختبارات التقييم التربوي الشامل وبطاقة تقرير الأداء المدرسي .

ويوضح الجدول الآتي عدد المدارس التي تم تقييمها تقييماً دورياً للسنوات من 2007/2006 - 2013/2012

جدول (51) عدد المدارس التي تم تقييمها تقييماً دورياً
للسنوات من 2007/2006 – 2013/2012

السنة	عدد المدارس المقيمة
2007/2006	18
2011/2010	33
2012/2011	29
2013/2012	34
المجموع	114

4-5-2 الاعتماد المدرسي الوطني :

لقد تم استحداث الاعتماد المدرسي الوطني بهدف بناء نظام محلي قطري يوازي أنظمة الاعتماد العالمية ، ولتطوير أداء المدارس الخاصة ، وتحسينه ليتوافق مع أداء المدارس العالمية وبالتالي تحسين المخرجات التعليمية ، وقد تم بناء النظام داخلياً مع الاسترشاد بالخبرات والتجارب العالمية وعقد شراكات مع مؤسسات دولية للاعتماد مثل منظمة الرابطة الغربية لاعتماد الكليات و المدارس (واسك WASC) .

ويقوم الاعتماد على قياس جودة الأداء التعليمي من خلال مجموعة من المعايير والمؤشرات روعي في وضعها أن تكون شاملة وموضوعية ومرنة وتحقق مبدأ المشاركة والاستمرارية والتطوير وقابليتها للقياس ، والمجالات الأساسية للاعتماد هي القيادة التربوية ، والأداء التعليمي وبيئة التعلم ، وتنمية المتعلمين ورعايتهم ، وإدارة الموارد والشراكة الأبوية والمجتمعية ويندرج تحتها أربعة عشر معياراً .

ويمر الاعتماد بمراحل يوضحها الشكل الآتي :

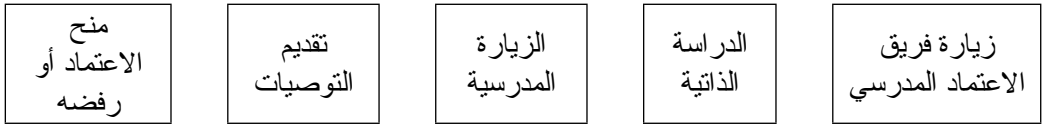

أما فئات الاعتماد فيوضحها الجدول الآتي :

جدول (52) فئات الاعتماد المدرسي الوطني

الفئة	التوصية
الأولى	منح الاعتماد لمدة خمس سنوات
الثانية	منح الاعتماد لمدة ثلاث سنوات
الثالثة	رفض الاعتماد

هذا وقد قام مكتب تقييم المدارس بحملات توعوية بالاعتماد المدرسي للمدارس الخاصة ، كما قدم العديد من الدورات التدريبية حول كافة مراحل الاعتماد وآلياته ، هذا بالإضافة إلى الزيارات الميدانية ، و الاجتماعات الفردية مع المدارس ، كما تم إصدار مجموعة من الأدلة الإرشادية .

وقد بلغ عدد المدارس المرشحة للحصول على الاعتماد الوطني (47) مدرسة عربية ودولية ، وقد بلغ عدد المدارس الحاصلة على الاعتماد الوطني (6) مدارس في العام 2013/2012 .

4-5-3 بطاقة تقرير الأداء المدرسي :

تعتبر بطاقة تقرير الأداء المدرسي من أهم سمات مبادرة تطوير التعليم لاسيما فيما يتعلق بالخيارات المتاحة لأولياء الأمور وتحقيق تفاعلهم مع المدارس وتبادل النقاش معها بشأن تطويرها وتحسين عملها واتخاذ القرارات المناسبة بشأن اختيار مدارس مناسبة لأبنائهم ذات جودة تعليمية عالية ، وذلك بناء على معلومات دقيقة وشاملة لكافة جوانب العملية التعليمية ، وتشمل البيانات المعروضة في البطاقة مجموعة مهمة من المعلومات التي تقدم صورة واضحة عما تقوم به المدرسة في معظم الجوانب التعليمية والتربوية .

وقد تم جمع البيانات الواردة في بطاقة تقرير الأداء المدرسي من عدة مصادر أهمها بيانات الاستطلاع التربوي الشامل ، وبيانات

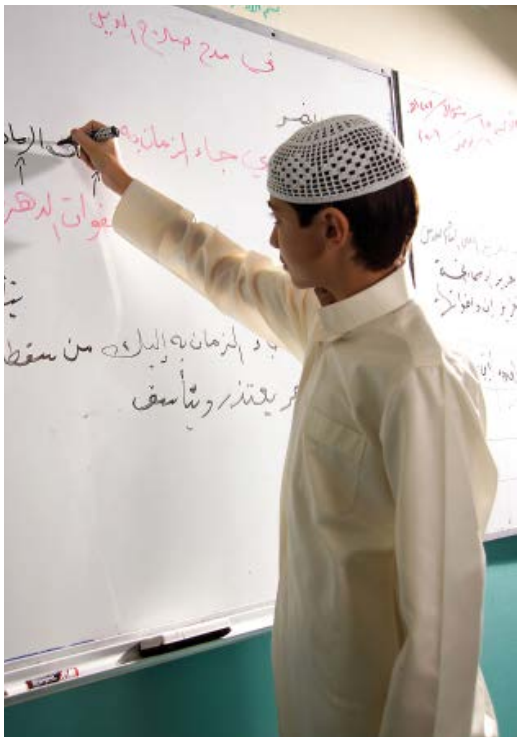

التعداد ، ونتائج الطلبة في اختبارات التقييم التربوي الشامل ، ونتائج الطلبة في الاختبارات الدولية (PISA – TIMSS – PIRLS)

وتشمل البطاقة جميع المدارس على أرض دولة قطر سواء كانت حكومية أو خاصة كما أن هذه البيانات منشورة على الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للتعليم وموزعة (ورقياً وإلكترونيا) على جميع المدارس .

4-6 برنامج القسائم التعليمية :

يسعى برنامج القسائم التعليمية إلى بناء منظومة متكاملة تتحقق فيها مبادئ التنوع والاختيار بين مدارس تتنافس في الحفاظ على طلابها من خلال توفير تعليم ذي جودة عالية بتوفير القسائم التعليمية لهم ، سواء كانت مدارس مستقلة أم مدارس خاصة معتمدة ومتميزة.

ويهدف هذا البرنامج إلى توفير خيارات وبدائل أكثر في النظام التعليمي ، ورفع مستوى التنافس بين المدارس والنهوض بمعايير التحصيل في المدارس الخاصة وزيادة عدد المتميزة منها، وجودة الخيارات التعليمية وزيادتها لأولياء الأمور القطريين .

إن جودة التعليم هي الهدف من توسيع نظام القسائم التعليمية ، فبعد أن كان يشمل المدارس المستقلة أصبح يضم الآن المدارس الخاصة التي تتميز بمستوى تعليمي يوازي أو يفوق المدارس المستقلة بعد حصولها على الاعتماد المدرسي .
وقد بدأت القسائم في المرحلة الأولى بتسع مدارس وفئات معينة تقتصر على من لا يعمل أو المتقاعدين وفي العام الأكاديمي 2013/2012 تم التوسع في النظام ليشمل أبناء جميع القطريين في المدارس المشاركة وزيادة عدد المدارس المدرجة في النظام ، وتحديد قيمة القسيمة التعليمية بمبلغ 28000 ريال قطري ، وقد وصل عدد المدارس المشاركة في النظام في العام 2013/2012 (32) مدرسة .

4-7 : برنامج المدارس المتميزة :

بدأ برنامج المدارس المتميزة في عام 2007م بقرار من صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر ، ويعد هذا البرنامج من البرامج التي تنفرد بها دولة قطر ، تم تطويره لتلبية احتياجات زيادة الطلب على التعليم الخاص المتميز في دولة قطر ، وتتبنى مبادرة المدارس المتميزة مبادئ مبادرة تطوير التعليم وخاصة التنوع والاختيار ويتم استقطاب أفضل المدارس من مختلف أنحاء العالم لإنشاء فروع لخدمة الطلبة القطريين والأجانب معاً .

ويتم اختيار أفضل المدارس التي تعتمد تدريس مناهج دولية أو وطنية حاصلة على الاعتمادات الأكاديمية من منظمات تعليمية معروفة دولية ، بالإضافة إلى تدريسها لمناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية القطرية .

وفي عام 2008 تم افتتاح مدرستين ومدرسة ثالثة في العام 2009 وفي العام 2013 تم افتتاح مدرسة ومن المتوقع افتتاح مدرستين في العام 2014 هما المدرسة الفنلندية القطرية ومدرسة شنغهاي الصينية (المدارس التي تم افتتاحها هي : مدرسة ديبيكاي للمهن الصحية ، ومدرسة لندن الدولية ، ومدرسة شيربورن ، والمدرسة الأسبانية)

4-8 : جائزة يوم التميز العلمي :

حرصاً من الدولة على الاحتفاء بأبنائها المتميزين فقد تم استحداث جائزة يوم التميز العلمي في العام 2007/2006 ونظراً لأهمية هذه الجائزة ومكانتها فهي تتشرف برعاية وحضور صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني – أمير البلاد المفدى – حفظه الله - ، كما أن هذا التكريم يأتي إيماناً من سموه بأن أغلى الثروات الوطنية هي الثروة البشرية التي تبذل الدولة كل الجهود من أجل إعداد أبنائها وتنمية قدراتهم ومهاراتهم ليكونوا عناصر فاعلين في تنميتها .

وتهدف الجائزة إلى نشر ثقافة الإبداع والتميز العلمي في المجتمع القطري ، مما يؤدي إلى تحسين مخرجات التعليم في الدولة ، ورفد الاقتصاد القطري بالكفاءات المتميزة والمؤهلة والقادرة على إدارة مؤسسات الدولة ، إضافة إلى حفز كافة الأفراد والمؤسسات التعليمية على تطوير أدائها .

وتشمل الجائزة ست فئات هي خريجي المرحلة الثانوية ، وخريجي الجامعات وحملة شهادة الدكتوراه ، والبحث العلمي لطلبة المرحلة الثانوية ، والمعلم المتميز ، والمدرسة المتميزة .

ويتم سنوياً إقامة حفل تكريم للفائزين برعاية وحضور حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني – أمير البلاد المفدى – ويمنح الفائزين مكافآت مالية وميداليات .

4-9 : التعليم الإلكتروني :

تم اعتماد خطة إستراتيجية لكل ما يتعلق بتوفير التطبيقات والحلول الإلكترونية من خلال مشروع التعليم الإلكتروني لتمكين الطلبة من عملية التعلم في أي وقت ويوفر البيئة التعليمية المشوقة ، كما إنه يسهم في إيجاد أساليب تعليم متطورة ومتنوعة تواكب خصائص المجتمع وتشبع احتياجات الطلبة .

جهاز لكل طالب
المحتوى الإلكتروني
المكتبة الإلكترونية
نظام LMS إدارة التعليم
التقييم الإلكتروني

وتحقيقاً لذلك تم :

- تشكيل لجنة تيسيرية لمتابعة كل ما يتعلق بمشاريع التعليم الإلكتروني .
- تطبيق المشروع في (50) مدرسة تجريبية .

ستعمل تطبيقات التعليم الإلكتروني بشكل متكامل يتيح الميزات التالية :

- مساعدة أعضاء المجتمع المدرسي في التواصل والحصول على المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات .
- تمكين أولياء الأمور من التواصل مع المدرسة وتتبع أداء أبنائهم .
- توفير مؤشرات الأداء لمتخذي القرار .
- توفير أدوات تأليف الدروس Authoring Tool للمعلمين .
- توفير تعليم مباشر Online للطلبة .
- توفير التقييم المستمر للطالب في الغرفة الصفية .
- توفير نظام إدارة الصف الدراسي .
- تمكين الطلبة وأولياء الأمور من التعلم والوصول إلى مصادر التعلم في أي وقت وأي مكان .

وقد تم تقديم دورات تدريبية ضمن خطة شاملة للتطوير المهني في مجال تكنولوجيا التعليم لفئات المجتمع المدرسي .

4-10 : الشبكة الوطنية القطرية للمعلومات التربوية :

قامت هيئة التقييم في المجلس الأعلى للتعليم بإنشاء وتطوير البوابة الإلكترونية للشبكة الوطنية القطرية للمعلومات التربوية في العام 2007 ، هي المختصة بتوفير معلومات شاملة عن نظام التعليم في دولة قطر بما في ذلك الطلبة والمعلمين والمدارس كما تهدف الشبكة إلى دعم عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات التعليمية والبرامج التي من شأنها المساعدة والإسراع في تحقيق الأهداف المرجوة ، وإتاحة المجال لاستخدام البيانات المتوفرة على الشبكة من خلال تمكين وصول مستخدمين متعددين من معلمين ومدراء للمعلومات المطلوبة، كما أن الشبكة تسعى إلى تعزيز قيمة البيانات من خلال تطبيق تقنيات احصائية لتوفير بيانات ومعلومات جديدة ومفيدة ، وتشجيع الحوار المتبادل بين التربويين والمهتمين بالعملية التعليمية .

وتضم الشبكة المؤشرات التربوية والخدمات الإلكترونية (الملف المهني للمعلمين والقادة) والتقارير التربوية المختلفة .

4-11 : المخرجات التعليمية :

كما أشرنا سابقاً بأن رؤية قطر الوطنية 2030 تركز على مخرجات تعليمية متميزة وعلى الارتقاء بمستوى النظام التعليمي القطري ليواكب الأنظمة التعليمية المتميزة ويزود المواطنين بما يفي بحاجاتهم وحاجات المجتمع القطري ، ولتحقق من مدى تمكن الطلبة من المهارات والكفايات والمعارف المطلوبة تم تطبيق الأدوات التقييمية الآتية :

4-11-1 اختبارات التقييم التربوي الشامل :

وهي اختبارات وطنية وتعد إحدى الأدوات الأساسية لتقييم مدى تقدم النظام التعليمي بدأ تطبيقها في العام الدراسي 2004/ 2005 ، ، بالتعاون مع بيوت خبرة عالمية لها خبراتها في مجال الاختبارات (CTB) و (ETS) بهدف بناء الكفاءات المحلية في مجال إعداد الاختبارات وتطوير نظام الاختبارات الوطنية .

والتقييم التربوي الشامل عبارة عن مجموعة من الاختبارات المقننة والمتوافقة مع معايير المناهج الدراسية وتطبق على الطلبة من الصف الرابع وحتى الحادي عشر وبدأت بأربع مواد هي اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم ، وفي عام 2011/2010 شملت أيضاً الدراسات الاجتماعية والتربية الإسلامية .

وتهدف هذه الاختبارات إلى إعطاء صورة حول أداء الطالب والمدرسة والمعلم وفقاً للمعايير الوطنية للمناهج ، كما أنها توفر معلومات عن مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين في أداء الطالب ، وتوفر النتائج معلومات عن تحصيل الطلبة على المستوى الوطني ، وعلى مستوى المدرسة ، والفصل ، والمادة ، وعلى مستوى الطالب من خلال إصدار التقارير التحليلية والمفصلة .

وتقيس الاختبارات مستويات إتقان المهارات المطلوبة من خلال مجموعة من الأسئلة الموضوعية (الاختيار من متعدد) والأسئلة المقالية القصيرة أو الطويلة حسب طبيعة المادة ، وتشمل الاختبارات جميع طلبة المدارس المستقلة والخاصة التي تطبق معايير المناهج الوطنية القطرية .

- نتائج التقييم التربوي الشامل :

فيما يلي عرض لنتائج الطلبة في الصفين الرابع والثامن في مواد اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم .

(1) اللغة العربية :

الجدول الآتي يوضح نتائج طلبة الصفين الرابع والثامن في مادة اللغة العربية للسنوات من 2010/2009 – 2013/2012

جدول (53) نتائج طلبة الصفين (4 ، 8) في مادة اللغة العربية

السنة	متوسط الدرجات القياسية	
	الرابع	الثامن
2010/2009	469,7	520,9
2012/2011	477,3	539,4
2012/2011	477,9	529,4
2013/2012	495,8	533,8

يتضح من الجدول السابق تحسن أداء طلبة الصف الرابع في مادة اللغة العربية حيث كان متوسط الدرجات القياسية في عام 2010/2009 (469,7) درجة تطور ليصل إلى 495,8 في العام 2013/2012م .

أما الصف الثامن فيتضح أن هناك تذبذبا في مستوى أداء الطلبة ، وتبين النتائج أن هناك تطوراً ملحوظاً في نسبة الطلبة الذين حققوا المعايير إذ بلغت نسبتهم في الصف الرابع في العام 2013/2012 (20,7%) بعد أن كانت (4,1%) في العام 2010/2009، وكذلك في الصف الثامن زادت نسبة الحاصلين على مستوى حقق المعايير إذ بلغت (19,2%) في عام 2013/2012 بعد أن كانت (5%) في عام 2010/2009 . وهذا يرجع إلى وعي المجتمع المدرسي بأهمية هذه الاختبارات وكذلك لاحتساب نسبة لهذه الاختبارات ضمن نتيجة الطالب النهائية وكذلك لزيادة البرامج التدريبية للمعلمين حول صياغة الأسئلة المماثلة لأسئلة الاختبارات الوطنية وتدريب الطلبة على أسئلة مماثلة لأسئلة الاختبارات الوطنية .

شكل (19): متوسط درجات اللغة العربية القياسية لطلبة الصفين (4، 8) للسنوات (2010/2009 – 2013/2012)

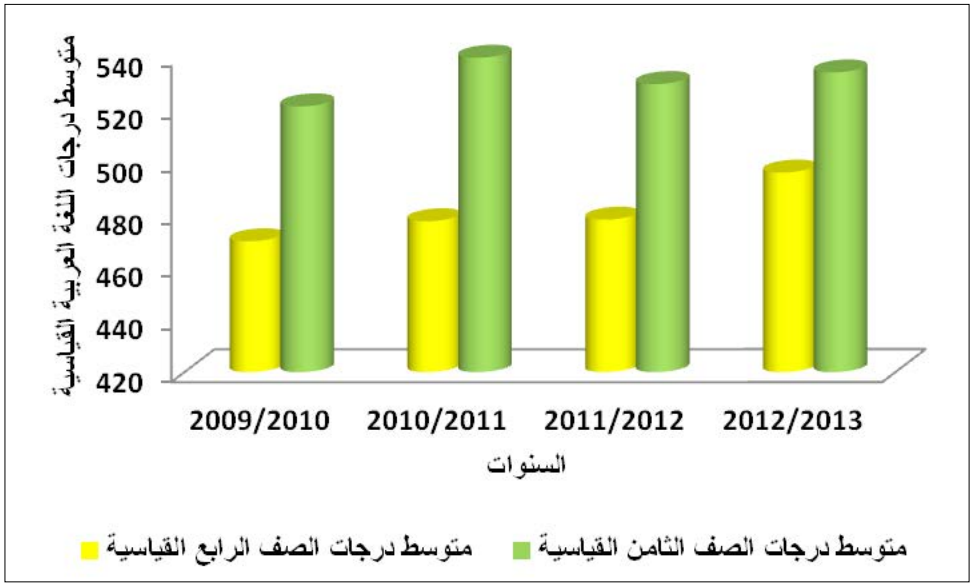

(2) اللغة الإنجليزية :

يوضح الجدول الآتي نتائج طلبة الصفين الرابع والثامن في مادة اللغة الإنجليزية للفترة من 2010/2009 – 2013/2012 .

جدول (54) نتائج طلبة الصفين (4 ، 8) في مادة اللغة الإنجليزية

السنة	متوسط الدرجات القياسية	
	الرابع	الثامن
2010/2009	521,4	534.2
2011/2010	523,7	550,4
2012/2011	523,9	548,1
2013/2012	533,6	557,9

يتضح من الجدول تحسن أداء طلبة الصف الرابع في مادة اللغة الإنجليزية عبر السنوات بواقع (12) درجة بين العامين الدراسيين 2010/2009 و 2013/2012 ، أما الصف الثامن فهناك أيضاً تحسن في الأداء بزيادة مقدارها (23) درجة بين العامين الدراسيين 2010/2009 و 2013/2012 .

كما تبين مستويات تحقيق المعايير أن هناك تطوراً ملحوظاً في نسبة الطلبة الذين حققوا المعايير في الصف الرابع حيث بلغت في العام 2013/2012 (33,2%) بعد أن كانت في عام 2010/2009 (11,1%) ، وكذلك الصف الثامن حقق الطلبة تقدماً في نسبة تحقيق المعايير إذ بلغت (22%) بعد أن كانت (8,5%) في العام 2010/2009 ، ويرجع ذلك إلى تدريب الطلبة على نمط أسئلة الاختبارات الوطنية وجدية الطلبة واهتمام الإدارات المدرسية والمعلمين بالاختبارات الوطنية ، و التوعية بالاختبارات .

شكل (20): متوسط درجات اللغة الانجليزية القياسية لطلبة الصفين (4، 8) للسنوات (2010/2009 – 2013/2012)

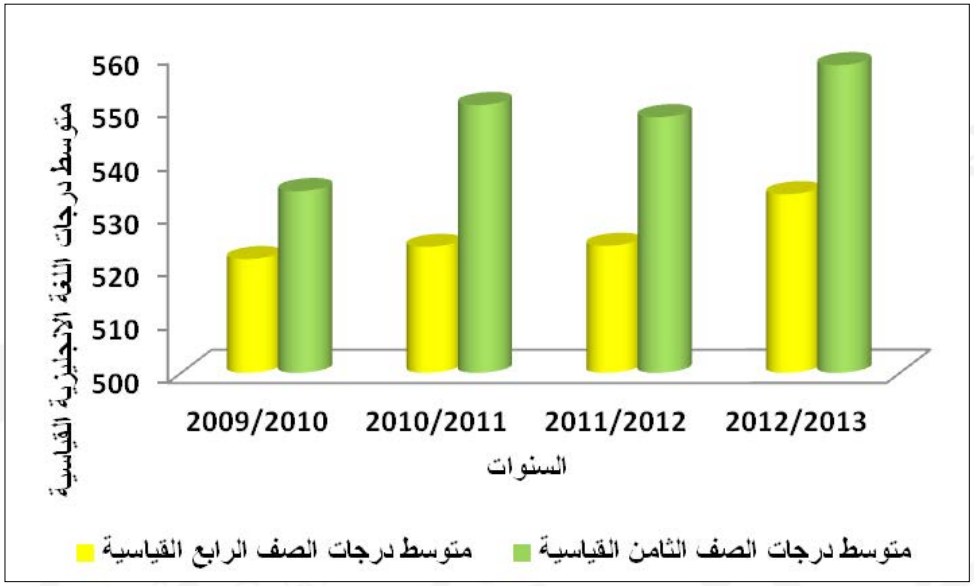

(3) الرياضيات :

الجدول الآتي يوضح نتائج طلبة الصفين الرابع والثامن في مادة الرياضيات للسنوات من 2010/2009 - 2013/2012

جدول (55) نتائج طلبة الصفين (4 ، 8) في مادة الرياضيات

السنة	متوسط الدرجات القياسية	
	الرابع	الثامن
2010/2009	419,5	490,4
2011/2010	463,5	539,8
2012/2011	477,3	548,1
2013/2012	516,3	576,1

يتضح من الجدول السابق أن هناك تطوراً ملحوظاً في أداء طلبة الصفين في مادة الرياضيات اقتربت من مائة درجة في الصف الرابع وثمانين درجة في الصف الثامن مما يدل على تحسن في مستوى أداء الطلبة كما أن هناك ارتفاعاً في نسبة الطلبة الذين حققوا المعايير في الصفين إذ وصلت النسبة في الصف الرابع إلى 20,3% بزيادة مقدراها 19,7% عن العام 2010/2009 ، وفي الصف الثامن بلغت النسبة في عام 2013/2012 (14,6%) بعد أن كانت (0.1%) في عام 2010/2009 ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها اهتمام المعلمين والإدارات المدرسية بالاختبارات الوطنية ، تكثيف برامج التدريب للطلبة على أنماط أسئلة الاختبارات الوطنية واحتساب نسبة لنتيجة الاختبارات الوطنية ضمن النتيجة النهائية للطالب ، وتحفيز الطلبة من خلال استحداث مسابقات وطنية في الاختبارات .

شكل (21): متوسط درجات الرياضيات القياسية لطلبة الصفين (4، 8) للسنوات (2010/2009 – 2013/2012)

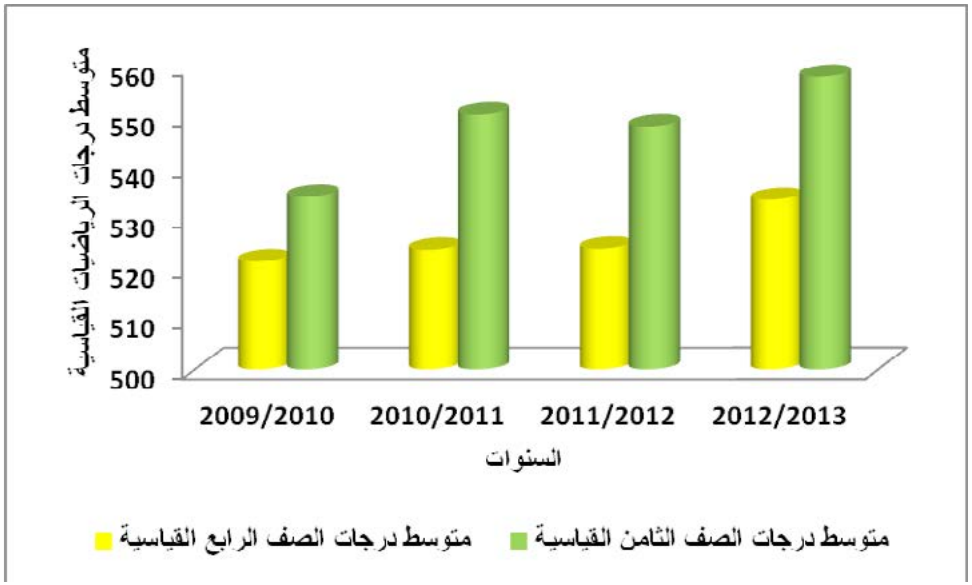

(4) العلوم :

يوضح الجدول الآتي نتائج طلبة الصفين الرابع والثامن في مادة العلوم في الفترة من 2010/2009 – 2013/2012 م

جدول (56) نتائج طلبة الصفين (4 ، 8) في مادة العلوم

السنة	متوسط الدرجات القياسية	
	الرابع	الثامن
2010/2009	477,9	462,6
2011/2010	554,7	543
2012/2011	560,6	546
2013/2012	595,9	566,7

يتضح من الجدول وجود تحسن ملحوظ في أداء طلبة الصفين الرابع والثامن إذ بلغ مائة درجة في الصف الثامن وزاد عليها في الصف الرابع فبعد أن كان متوسط الدرجات (477,9) في عام 2010/2009 أصبح (595,9) في عام 2013/2012 ، كما أن هناك ارتفاعاً كبيراً في نسبة من حقق المعايير في الصف الرابع إذ بلغت النسبة في عام 2013/2012 (51,3%) كما أن هناك ارتفاعاً في نسبة من حققوا المعايير بالصف الثامن بمقدار (15%) إذ بلغت في عام 2013/2012 (11,2%) بعد أن كانت (0,5%) وهذا يرجع إلى اهتمام الإدارات المدرسية والمعلمين بالاختبارات الوطنية والتوعية بها وجدية الطلبة ، وتدريب المعلمين للطلبة في أنماط الأسئلة مماثلة لأسئلة الاختبارات الوطنية .

شكل (22): متوسط درجات العلوم القياسية لطلبة الصفين (4، 8) للسنوات (2010/2009 – 2013/2012)

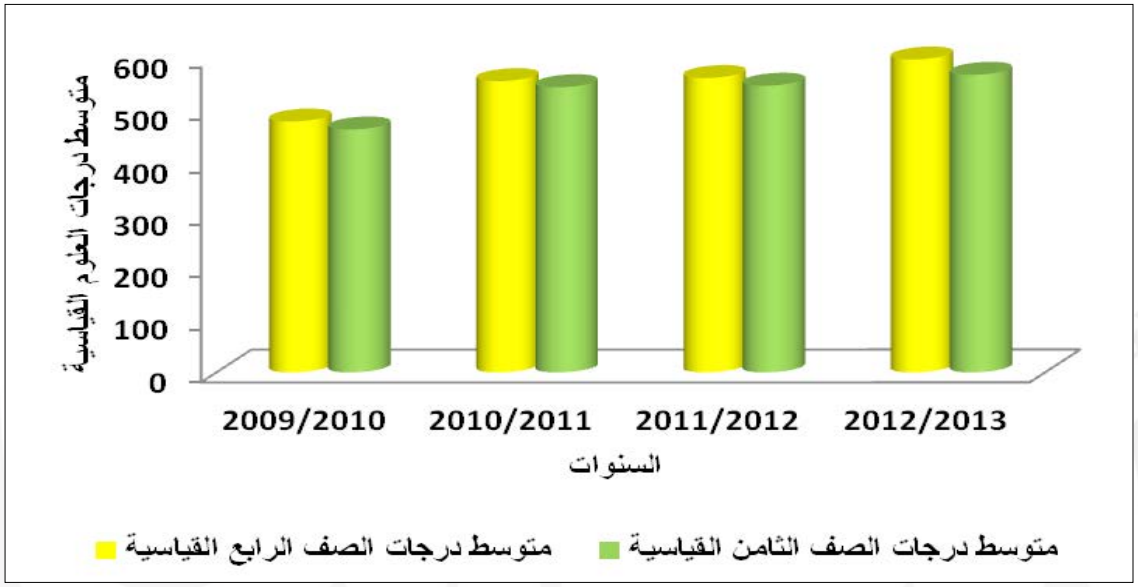

4-11-2 اختبارات الشهادة الثانوية :

الطلبة من خبرات ومعلومات بناءً على الاختبارات الخارجية التي تقوم بها هيئة التقييم من جهة وتقييم المعلم لأداء الطلبة من جهة أخرى في ظل تحكيم تلك الاختبارات والإشراف عليها .

ويأتي دور الاختبار الخارجي مسانداً لعملية التقييم لإعطاء صورة واقعية وأكثر دقة عن مستوى الأداء الشامل للطلبة وعما

يمكنهم القيام به وفقاً لقدراتهم ، وتهدف الاختبارات الخارجية إلى المقارنة بين المدارس حيث تعكس عملية التقييم أداء التدريس للمعلمين والنتائج المدرسية ومستوى الجهود المبذولة لتطوير التعليم ، ويتم بناء الاختبارات الخارجية وفقاً للمعايير الأساسية لمناهج المواد الدراسية التربية الإسلامية ، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية،والرياضيات، والكيمياء،والفيزياء والأحياء ، والدراسات الاجتماعية، ويتضمن الاختبار الخارجي أسئلة موضوعية وأخرى مقالية وأسئلة ذات إجابات قصيرة حسب طبيعة المادة .

جدول (57) نسب النجاح في المواد الدراسية للصف الثاني عشر للأعوام الدراسية من 2011/2010 - 2013/2012

المادة	نسب النجاح حسب السنوات الدراسية		
	2011/2010	2012/2011	2013/2012
اللغة العربية – تأسيسي	99,0	99,4	98,3
اللغة العربية – متقدم	98,0	84,9	94,9
اللغة الإنجليزية – تأسيسي	90.8	94,0	94,6
اللغة الإنجليزية – متقدم	86,4	89,4	83,4
الرياضيات – تأسيسي	85,7	93,6	85,7
الرياضيات – متقدم	89,8	96,7	92,4
الفيزياء – تأسيسي	86,1	89,2	88,8
الفيزياء – متقدم	96,7	98,3	97,7
الكيمياء – تأسيسي	92,0	93,7	90,2
الكيمياء – متقدم	90,5	98,3	95,6
الأحياء – تأسيسي	86,0	83,5	87,6
الأحياء – متقدم	94,7	96,2	97,3

3-11-4 الاختبارات الدولية :

تسعى دولة قطر إلى وضع نظام شامل لتقييم الطلبة في جميع مدارس دولة قطر، وإجراء اختبارات عامة دورية وفق أفضل المعايير الدولية لقياس مدى تحقق الكفايات التربوية ، وحتى تكتمل دورة التقييم من خلال اختبارات المدرسة ونظام التقييم التربوي الشامل ولمعرفة موقع تعليمنا وأداء طلبتنا على المستوى العالمي ولتحديد مواطن القوة والضعف في أداء الطلبة ، و لمقارنة مستوى أداء طلبة دولة قطر بنظرائهم في دول العالم ، وقد شاركت دولة قطر في ثلاثة اختبارات :

- البرنامج الدولي لتقييم الطلبـــة (PISA) ويجمـــع البرنامـــج بين ثلاثة مجالات محددة هي القراءة،والرياضيات ، والعلوم ومهارة حل المشكلات في تلك المجالات دون تركيز على محتوى المناهج الدراسية ، بل على المعرفة والمهارات الأساسية التي يحتاجها الطلبة في حياتهم ، إضافة إلى التركيز على استيعاب المفاهيم والقدرة على العمل في أي مجال بهدف قياس مدى نجاح الطلبة الذين بلغ عمرهم (15) سنة ممن هم على وشك استكمال تعليمهم الأساسي .

نتائج طلبة دولة قطر في الدورات الثلاث السابقة :

جدول (58) نتائج طلبة دولة قطر في الدورات 2006 و 2009 و 2012

المجال	الدورة		
	2006	2009	2012
القراءة	312	372	388
الرياضيات	318	368	376
العلوم	349	379	384

يتضح من الجدول السابق احراز دولة قطر تقدماً ملحوظاً بين الدورة الأولى والثالثة في مجال القراءة إذ بلغت نقاط التقدم المحرز بينهما (76) نقطة ، أما في مجال الرياضيات فقد بلغت نقاط التقدم المحرزة بين الدورتين (58) نقطة وفي مجال العلوم بلغت (35) نقطة .

شكل (23): نتائج دولة قطر في الدورات (2006، 2009، 2012)

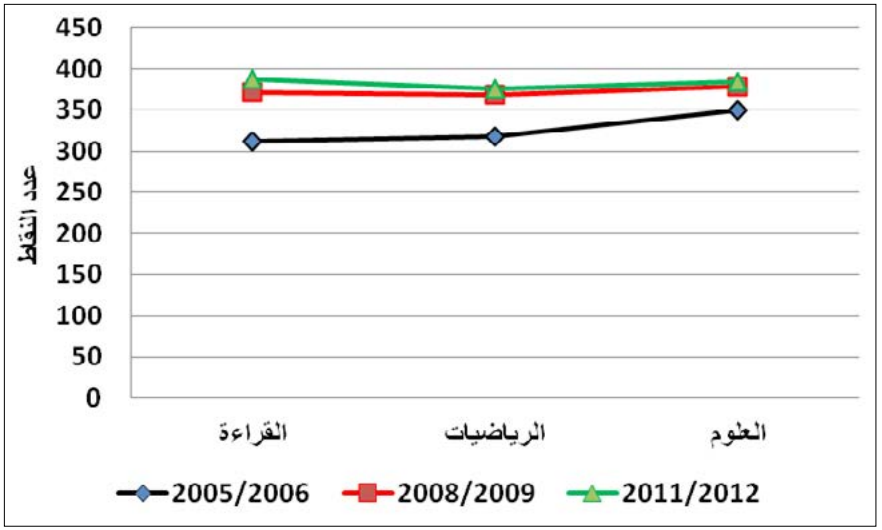

- الاتجاهات في الدراسة الدولية للعلوم والرياضيات (TIMSS)

هي دراسة عالمية تهدف إلى التركيز على السياسات والنظم التعليمية ودراسة فعالية المناهج المطبقة وطرق تدريسها والتطبيق العملي لها وتقييم التحصيل وتوفير المعلومات لتحسين تعليم وتعلم الرياضيات والعلوم ، وتطبق هذه الدراسة على طلبة الصفين الرابع والثامن في مادتي الرياضيات والعلوم وقد شاركت دولة قطر في دورتين 2007 و2011 .

وفيما يلي نتائج الطلبة في الدورتين :

جدول (59) نتائج طلبة دولة قطر في اختبارات TIMSS للدورتين 2007 – 2011

الدورة	العلوم		الرياضيات	
	الرابع	الثامن	الرابع	الثامن
2007	294	319	296	307
2011	394	419	413	410

لقد حققت دولة قطر تطوراً وارتفاعاً في نتائجها ما بين الدورتين في المادتين والصفين وكان أعلى ارتفاع في الصف الرابع في مادة الرياضيات حيث بلغت نقاط التقدم (117) نقطة تلاها الرياضيات في الصف الثامن بنقاط تقدم (103) ، وتساوت نقاط التقدم في مادة العلوم في الصفين الرابع والثامن ، وتعتبر نقاط التقدم التي حققتها دولة قطر من أعلى الدول التي تطور أدائها بين الدورتين .

- الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (PIRLS) .

وتقوم الدراسة على تقييم قدرة طلبة الصف الرابع في مهارات القراءة باللغة الأم وقد تم اختيار الصف الرابع لأنه نقطة تحول هامة في نمو الطفل كقارئ ففي هذه المرحلة يكون الأطفال قد تعلموا مهارات القراءة وتم اكتسابها وبدؤوا يقرؤون ليتعلموا ، وقد شاركت دولة قطر في دورتين هما دورة 2006 ودورة 2011 .

شكل (24): نتائج دولة قطر في اختبارات TIMSS للدورتين (2007، 2011)

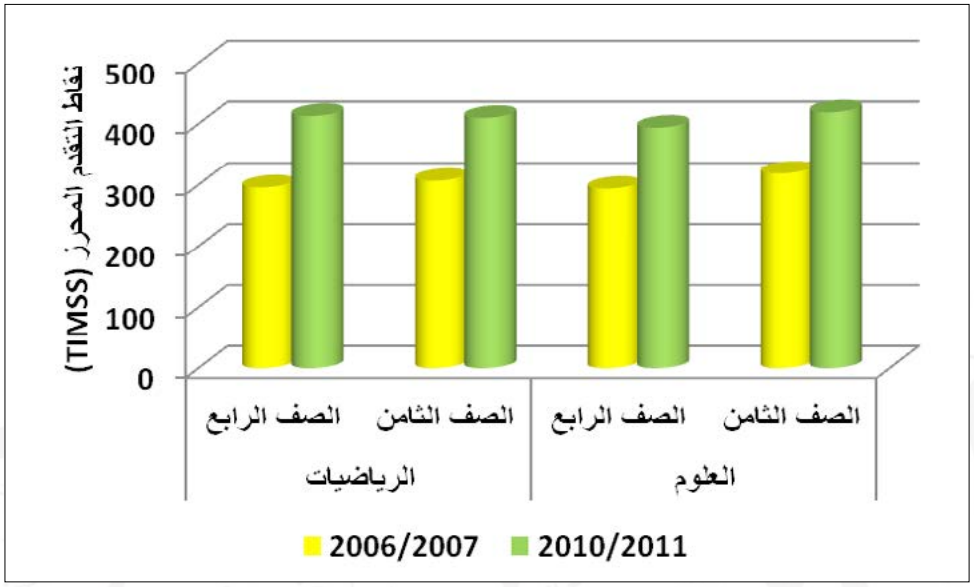

وفيما يلي عرض لنتائج طلبة دولة قطر في الدورتين

القسم الرابع

تطبيق استراتيجيات التعليم للجميع

ء

القسم الرابع

تطبيق إستراتيجيات التعليم للجميع

تضمن إطار عمل داكار عام 2000 اثنتى عشرة إستراتيجية لتحقيق أهداف التعليم للجميع، حيث ورد في الفقرة الثامنة منه ، بأن الحكومات والمنظمات والوكالات الممثلة في المنتدى العالمي للتربية تلتزم بتلك الإستراتيجيات ، وفيما يلي بيان لمدى التزام دولة قطر بتلك الإستراتيجيات .

تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لصالح التعليم للجميع ، ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي :

1-1: الدستور القطري 2004 :

لقد نصت مواد الدستور وخاصة المادتين (25) ، (49) على أهمية التعليم وإلزاميته ومجانيته فالمادة (25) نصت على أن " التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع ، تكفله الدولة وترعاه ، وتسعى لنشره وتعميمه " .

والمادة (49) وتنص على " التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية التعليم العام وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة " .

1-2 : رؤية قطر الوطنية 2030 :

ركزت رؤية قطر الوطنية 2030 في محور التنمية البشرية على التعليم والصحة وتنمية القوى العاملة باعتبارها أضلاع مثلث التنمية الشاملة المتكاملة ولترابط هذه المحاور مع بعضها البعض ، وقد هدفت هذه الركيزة إلى تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر ، ولتحويل النظام الاقتصادي من نظام أحادي يعتمد على النفط والغاز إلى تمكين الشعب القطري من التعامل والتفاعل مع النظام العالمي الجديد الذي يقوم على المعرفة ويتسم بالتنافسية الشديدة ، ويتم ذلك من خلال بناء أنظمة صحية وتعليمية متطورة تقدم أفضل الخدمات التعليمية والصحية وتطوير قوة عمل محفزة للتنمية تشارك فيها العمالة الوطنية بشكل فعال وتعزز بالعمالة الوافدة الماهرة .

1-3 : إستراتيجية التعليم والتدريب : 2011- 2016

تلتزم رؤية قطر الوطنية 2030 والتي تهدف إلى تحويل دولة قطر إلى دولة متقدمة بحلول 2030 بتقديم تعليم عالمي المستوى يمكن المواطنين من تحقيق تطلعاتهم وتلبية احتياجات البلاد المتغيرة ، ولوضع قطر على مسار تحقيق الهدف تم وضع إستراتيجية للتعليم والتدريب 2011-2016 التي وضعت برنامجاً شاملاً للوصول إلى إصلاحات تشمل التعليم من الطفولة المبكرة وصولاً إلى التعليم العالي والتعلم مدى الحياة ، وقد استندت الإستراتيجية إلى مبادئ الجودة والإنصاف وقابلية الانتقال إضافة إلى توفير أوسع خيارات ممكنة من الفرص التعليمية .

وقد تم إجراء تقييم لتنفيذ برامج ومبادرات الإستراتيجية (مراجعة منتصف العقد) في العام 2013 ، وبناء عليها تم وضع مجموعة من التوصيات بعضها يرتبط بالتنفيذ والبعض الآخر بالإستراتيجيات وعمليات الرصد والتقييم ، هذا وتم إضافة مبادرتين للإستراتيجية وهي توفير المزيد من فرص تعليم الطفولة المبكرة العالي الجودة بحيث يشكل أساساً متيناً للتعليم حتى الصف الثاني عشر ، والتحقق من حصول الطلبة على مهارات القراءة والكتابة والحساب الملائمة للطلبة في السنوات الثلاث الأولى من المدرسة وفي سنوات الانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى .

1-4: القوانين والتشريعات :

- القانون الأميري رقم (25) لسنة 2001 الخاص بإلزامية التعليم لجميع الأطفال على أرض دولة قطر والقانون رقم (25) لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام القانون الخاصة بالعقوبات والجزاءات في قانون إلزامية التعليم إذ تم تعديل المادة (11) لتقضي بمعاقبة مخالفي القانون بالغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف ريال قطري ولا تزيد عن عشرة آلاف ريال .
- القرار الوزاري رقم (48) لسنة 2001 بشأن تشكيل لجنة لدراسة ووضع آليات تطبيق قانون التعليم الإلزامي .
- القرار الوزاري رقم (6) لسنة 2004 بتشكيل اللجنة العليا للإشراف على مشروع الدمج التربوي لذوي الإعاقة .
- القرار الوزاري رقم (15) لسنة 2010 الخاص بتشكيل لجنة فحص مخالفات أولياء الأمور المتعلقة بقانون التعليم الإلزامي والذي تضمن في مادته الثامنة مجموعة المهام والاختصاصات الموكلة للجنة تمثلت في حصر الحالات المتضررة ودراسة أسباب منع أولياء الأمور لأبنائهم من الالتحاق بالمدارس واتخاذ الإجراءات المناسبة ، وتحديد دور الجهات الممثلة في القرار ، ووضع المقترحات والخطوات الاجرائية لتطبيق القانون .

1-5 : ازدياد الإنفاق على التعليم عبر السنوات : (سبق ذكر ذلك في القسم الأول) :

1-6 : المبادرات الإقليمية والدولية في مجال دعم التعليم للجميع :

- مبادرة علم طفلاً وهي مبادرة عالمية تهدف إلى تقليص أعداد الأطفال الذين فقدوا حقهم في التعليم في جميع أنحاء العالم بسبب النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية، وكذلك الأطفال الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في المدن أو المناطق الريفية النائية ، والفئات التي يمكن أن تواجه تحديات خاصة للحصول على التعليم مثل الفتيات والمعاقين والأقليات .
- مبادرة الفاخورة والتي بدأت برامجها منذ عام 2009 وتهدف إلى دعم وحماية الطلبة والمدارس في مناطق الصراعات حول العالم وخاصة في غزة .
- مبادرة "حماية التعليم في مناطق النزاعات وانعدام الأمن" مؤسسة التعليم فوق الجميع سابقاً " عام 2008 وهي مبادرة دولية تعنى بحماية ودعم وتعزيز الحق في التعليم بالمناطق الواقعة أو المهددة بالأزمات والصراعات والحروب .

1-7 : إنشاء صندوق وقفي للتعليم والصحة :

تم إصدار القانون رقم (6) لسنة 2013 بشأن صندوق الصحة والتعليم ، وقد تضمن القانون (30) مادة تهدف إلى توفير الموارد المالية المستدامة لدعم الخدمات الصحية والتعليمية والجهات القائمة عليها ، بما يتفق والمصالح العليا للدولة ، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي في الحالات الطارئة .

1-8: توسيع مشاركة القطاع الخاص في التعليم :

لقد تضمنت إستراتيجية التعليم والتدريب مشروعات لتفعيل مشاركة القطاع الخاص ومنها المشروع (10-2) تحويل مشاركة القطاعين العام والخاص في التعليم إلى صيغة رسمية ، والمشروع (6-4) وضع خطة للشراكات الصناعية لتطوير التعليم التقني والتدريب المهني بشكل أكبر .

وافتتاح العديد من المدارس الخاصة والمتميزة والجامعات العالمية في المدينة التعليمية والتوسع فيها يعد من أبرز مظاهر مشاركة القطاع الخاص في التعليم .

2- تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن إطار قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقاً ويرتبط بشكل واضح بالإستراتيجيات الخاصة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية .

لقد راعت إستراتيجية التعليم والتدريب 2011-2016 م الربط والتكامل بين جميع المراحل التعليمية وخلق مسارات تعليمية تربط بينها ، كما تم مراعاة رفع كفاءة المخرجات التعليمية بالتعليم العام للتوافق مع متطلبات التعليم العالي وسوق العمل وذلك من خلال مجموعة من البرامج والمبادرات ومنها :

- الإطار الوطني للمؤهلات .
- وضع خطة لاستحداث برامج تعليم فني وتدريب مهني متمايزة ومتوائمة مع احتياجات سوق العمل .
- المواءمة بين التعليم العالي واحتياجات الاقتصاد المعرفي .
- استحداث آليات تغذية راجعة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم العام .
- توسيع فرص التعليم لتشمل الطلبة الذين لم يتمكنوا من دخول الجامعة بشكل مباشر .
- الارتقاء بمهارات العمل والوعي بمجالاته في المرحلتين الإعدادية والثانوية .

أضف إلى ذلك رؤية قطر الوطنية 2030 – كما ذكرنا سابقاً – شملت في ركيزتها الأولى التنمية البشرية " تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر " تطوير وتحسين التعليم والصحة والقوى العاملة .

3- تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة إستراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها :
تؤكد مبادرة تطوير التعليم " تعليم لمرحلة جديدة " على المشاركة والمساهمة المجتمعية ممثلة في مشاركة ومساهمة أولياء الأمور والمجتمع وتتمثل هذه المشاركة في العديد من الأمور والآليات منها :

3-1: المشـــاركة في تقييـــم أداء المـدارس من خلال الإجابة على الاستبيانات المختلفة للاستطلاع التـربوي الشـــامل ، وأخـــذ آرائهم ومقـــترحاتهم حـــول أداء مدارس أبنـــائهم ، وكذلك من خلال إجـــراء المقابلات الشخصية في التقييـــم الـــــدوري للمدارس .

3-2 : استطلاع آرائهم حول السياسات والأدوات المختلفة من خلال استطلاع رأي عام يوضع على موقع المجلس ومفتوح للعامة كما في " تقارير الطالب " و "تقرير ولي الأمر " وغيرها .

3-3 : اللجان والمجالس الاستشارية ومنها :
- مجالس أولياء الأمور (جميع المدارس) .
- مجالس الأمناء (جميع المدارس) .
- اللجنة الاستشارية لمجالس الأمناء على مستوى الدولة .

3-4 : تمثيل القطاعات والجهات المختلفة عند بناء الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب 2011 – 2016 .

3-5 : تخصيص مشروعات ضمن استراتيجية التعليم والتدريب لزيادة تواصل المدارس بالآباء مع أخذ مبدأ إصلاح قطاع التعليم بعين الاعتبار والذي سعى إلى تحقيق هدفين هما زيادة التواصل بين المدارس والجهات المعنية ، وزيادة إشراك الآباء في شؤون المدارس وتزويدهم بمعلومات عن أداء المدرسة والطلبة .

4- تطوير نظم لتسيير وإدارة التعليم من شأنها أن تلبي الاحتياجات وتؤمن مشاركة الجميع وتكون قابلة للتقييم .

إن الهيكل التنظيمي للمجلس الأعلى للتعليم والأجهزة التابعة له ، وكذلك هيكلية المدارس المستقلة والمبادئ الأساسية لها تسمح بنطاق واسع من المشاركة لجميع الفئات المستهدفة والمجتمع ، كما أنها قائمة على المحاسبية والمساءلة ، وذلك من خلال الآتي :

4-1 : إدارة العمل ونظمه :

تطوير الهيكل التنظيمي للوزارة واستحداث المجلس الأعلى للتعليم بهيئاته الثلاث والأجهزة المساندة والداعمة لها وفقاً للقانون رقم (37) لسنة 2002 وتنظيم المجلس الأعلى للتعليم وفقاً للقانون (14) لسنة 2009 والذي وصف المجلس بالجهة المختصة بتطوير التعليم والارتقاء به بما يكفل تلبية احتياجات الدولة من الموارد والكفاءات البشرية المتميزة في مختلف المجالات ،

ورسم السياسة الوطنية للتعليم وشمل المجلس مجلس الإدارة ، واللجنة التنفيذية والأمانة العامة وهيئات المجلس ، والأجهزة التابعة .

4-2 : تطوير أنظمة المحاسبية والتقييم :

تم تطوير أدوات وإستراتيجيات المحاسبية والتقييم للمدارس والطلبة على النحو التالي :

- تطوير نظم تقييم الطلبة والامتحانات مع وضع سياسات وأدلة إرشادية للمدارس والطلبة (التقييم التربوي الشامل ، برنامج لشهادة الثانوية العامة ، الاختبارات الدولية) .
- تطوير نظام تقييم المدارس الحكومية والخاصة ضماناً لجودة الأداء المؤسسي ومحاسبة المدارس بناءً على ذلك وإعداد البروتوكلات والأدلة والسياسات الخاصة بها (التقييم الدوري والاستثنائي للمدارس ، برنامج الاعتماد المدرسي الوطني ، بطاقة تقرير الأداء ، تصنيف المدارس) .

4-3 : تطوير الأنظمة التسييرية وتحويلها إلى أنظمة إلكترونية :

- تطبيق نظام إدارة التعلم LMS في جميع المدارس المستقلة وذلك بهدف تسهيل عملية التواصل بين جميع أطراف العملية التعليمية (الطالب ، المعلم ، ولي الأمر ، الإدارة المدرسية ، والمجلس الأعلى للتعليم) وتوفير امكانية الوصول إلى المعلومات في أي وقت وأي مكان ، وتعزيز مشاركة أولياء الأمور في مجتمع التعليم .
- تطبيق النظام الوطني لمعلومات الطلبة N-SIS وهو نظام يغطي جميع الطلبة والموظفين بالمدارس والمجلس ، ويهدف إلى ربط المعلومات المختلفة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات بشكل أفضل بهدف تنمية الموارد البشرية لدولة قطر.
- إنشاء الشبكة الوطنية القطرية للمعلومات التربوية QNEDS ، وتهدف إلى تنفيذ بنية أساسية مجمعة وموحدة للبيانات التعليمية ، تسهم في تطوير العملية التعليمية في قطر من خلال رصد ومراقبة وتحليل الأداء الأكاديمي للطالب والمعلم والمدرسة من أجل الارتقاء بالعملية التعليمية .

4-4 : المكاتب والأجهزة المسؤولة عن تطوير الأداء .

- مكتب تحليل السياسات والأبحاث .
- مكتب إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب .
- مكتب إدارة البرامج .

5- تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية وتقلبات الطقس ، وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح وتساعد على درء العنف والنزاعات .

حرص المجلس الأعلى للتعليم على توفير كافة المتطلبات والاحتياطات التي تعزز الأمن والسلامة لجميع أفراد المنظومة التعليمية في جميع الأوقات بل إنه اشترط لافتتاح المدارس التأكد من مطابقتها لاشتراطات الأمن والسلامة على مستوى الدولة لذلك يتم فحص جميع المدارس من قبل إدارة الدفاع المدني بوزارة الداخلية للتأكد من توفر كافة متطلبات الأمن والسلامة بالمدارس ، وتجري في جميع مدارس دولة قطر سنوياً إخلاءات وهمية للمدارس كما يتم تقديم العديد من البرامج التدريبية واللقاءات التوعوية للطلبة والإدارات المدرسية والمعلمين لتوعيتهم بالإجراءات التي يجب اتباعها في حالات الحريق أو الطوارئ أو غيرها .

أضف إلى ذلك المجلس عضو في اللجنة الدائمة للطوارئ وهذه اللجنة تختص بإعداد الدراسات ووضع الخطط والإجراءات لمواجهة الكوارث ، ووضع القواعد والنظم التي تكفل سرعة إغاثة المنكوبين والعمل على تأمين وسلامة المواصلات والاتصالات ووضع خطط التوعية ونشرها بوسائل الإعلام فضلاً عن اتخاذ التدابير والإجراءات لمواجهة الكوارث الطبيعية والحرائق وانهيار المباني وغيرها .

ومن جانب آخر فإن إطار التربية القيمية ، وبرنامج القيم التربوية والذي فاز بجائزة أفضل مشروع تربوي على مستوى دول الخليج – مكتب التربية العربي – لعام 2010 يسعيان إلى تعزيز قيم التسامح والسلام ونبذ العنف والمسؤولية الاجتماعية ، واحترام الآخر والمحافظة على الممتلكات العامة ، والعمل التطوعي .

6- تنفيذ إستراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم ، تنطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف والقيم والممارسات .

تحرص دولة قطر في إطار سعيها لتحقيق التنمية الاجتماعية على المحافظة على أسرة قوية متماسكة وتوفير الدعم والرعاية والحماية الاجتماعية لها ، وما يميز التجربة القطرية في مجال النهوض بالمرأة هو المنهج الكلي في التعامل مع قضايا المرأة والنابع من قناعة راسخة بأن فصل قضايا المرأة مرتبط بالنهوض بالقطاعات الصحية والتعليمية والاقتصادية ، وبالتالي فإن جميع خطط تطوير تلك القطاعات تضمنت أهدافاً صريحة لتعزيز الخدمات المقدمة للمرأة ومشاركتها في تلك القطاعات على كافة المستويات ، وقد أكدت رؤية قطر الوطنية 2030 على تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية .

كما أن الدستور القطري أكد على مبدأ المساواة بين الجنسين ، وبما يضمن حماية المرأة من كافة أشكال التمييز بحيث يتيح لها فرصاً متكافئة تمكنها من بناء قدراتها وحماية وتعزيز حقوقها ، والمشاركة بشكل إيجابي في تنمية المجتمع ، وقد ورد مبدأ عام وملزم في الدستور حيث نصت المادة (34) على أن " المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة " .
ولعل المؤشرات المتضمنة في التقرير سواء المتعلقة بالطلبة أو المعلمين خير دليل على وجود تكافؤ في التعليم ، بل إن بعض المؤشرات المتعلقة بالمعلمين زادت فيها نسبة المعلمات على المعلمين كما في المرحلة الابتدائية .
كما أن تمثيل دولة قطر في لجنة مناهضة التمييز ضد المرأة " السيداو" مؤشر على حرص الدولة على إعطاء المرأة القطرية دوراً دولياً .

7- التنفيذ العاجل لبرامج ومبادرات تعليمية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري / الإيدز :

إن انتشار الإيدز في دولة قطر مازال محدوداً ، إذ مازال معدل انتشار فيروس المرض منخفضاً جداً باستثناء بعض الحالات التي تخص بعض مكونات الفئات العمرية بين 15 – 19 سنة .

ولرفع مزيد من الوعي لدى الشباب خاصة ،عقدت العديد من الندوات وورش العمل شارك فيها عدد من منتسبي المجلس الأعلى للتعليم و وزارة التربية والتعليم (سابقاً) بهدف إدخال المعلومات الخاصة عن هذا المرض في مناهج المدارس والجامعات بالتعاون مع منظمة اليونسكو والجهات المعنية بالدولة ، وقد اتضح ذلك في محتوى عدد من كتب مادة العلوم في المرحلة الثانوية الخاصة .

كما تم توقيع اتفاقية شراكة بين المجلس الأعلى للصحة وقسم الشرطة المجتمعية لعمل مطويات توعوية مشتركة تُقدم أثناء المحاضرات التي سوف تُعقد في جميع مدارس الدولة .

8- إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية تتوافر لها الموارد بصورة منصفة ، بما يؤدي إلى الامتياز في التعلم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشود للجميع .

تعد البيئة التعليمية هي المحصن الذي تتم من خلاله عمليتي التعليم والتعلم لذا فقد اهتم القائمون على العملية التعليمية توفير هذه البيئة إن كان ذلك يتعلق بالجوانب المادية والفيزيائية مثل المباني والمرافق الصحية والأجهزة ومن الجوانب السلوكية والاجتماعية أو الجوانب النفسية أو المناخ المدرسي المناسب للأنشطة التعليمية الصفية وغير الصفية .

وقد انعكس هذا الاهتمام في أهداف كل من الخطة الوطنية للتعليم للجميع والتي وضعتها وزارة التعليم والتعليم العالي (سابقاً) في الفترة من (2000 حتى 2008) ، وكذلك في استراتيجية قطاع التعليم والتدريب (2011-2016) .

ففي الخطة الوطنية للتعليم للجميع تم رصد عدد من الأهداف التي تسعى إلى تحقيق بيئة تعليمية آمنة مثل :

- إنشاء رياض أطفال ومدارس تراعي مواصفات ومعايير المبنى المدرسي الجيد والصحي .
- ضمـــان تلبية حاجات المتعلـــمين من خلال الانتفـــاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعليم واكتساب المهارات المتنوعة .
- تحسين كافة الجوانب النـــوعية للتعليم وضمان الامتيـــاز للجميع من خلال تحسين المناهج والمدارس والبيئة التعليمية ، أما بالنسبة لإستراتيجية قطاع التعليم والتـــدريب فقـــد تضمنت عدداً من المشـــروعات والبرامج التي ترتبط بمجـــال البيئة التعليميـــة السليمة والصحية وذلك من خلال :
- تطبيق جميع المدارس برامج غرس القيم الوطنية .
- تطبيق منهاج وطني جديد عالي الجودة .

- إيجاد نظـــام متخصص للتحقـــق من حصـــول الطلبة ذوي الإعاقة على تعليم عالي الجودة .
- تطوير وتجويد التعليم بالمدارس الخاصة وجذب مدارس متميزة تعليمياً لافتتاح فروع لها في قطر .

وقد ترجمت هذه الأهداف في الواقع الميداني إذ تم بناء عدد من الرياض المدارس مصممة خصيصاً لخدمة متطلبات واحتياجات التعليم والتعلم والنمو في مرحلة الطفولة المبكرة ، كما روعي في تصميم المبنى المدرسي التشجيع على الإبداع والابتكار والتعليم عن طريق اللعب ، بالإضافة إلى المكاتب الإدارية وغرف المصادر المهنية للمعلمين والمكتبة ومختبرات الحاسوب وقاعات الترفيه واللعب ودورات المياه .

ولقد سعى المجلس الأعلى للتعليم لأن تكون المناهج الدراسية إحدى الأدوات الهامة في تحسين وتجويد العملية التعليمية ومخرجاتها وإحداث الامتياز في التعلم ، لذا فقد تم بناء المناهج الدراسية والمحتوى التعليمي لها من خلال وضع معايير مناهج وطنية تعليمية تمثل الأهداف المطلوب تحقيقها من المتعلمين ، وتتوافق والتوقعات الدولية لما يجب أن يتعلمه الطلبة وتبين المهارات التي ينبغي للمتعلم أن يكتسبها ويتقنها ويكون قادراً على توظيفها بكفاءة في نهاية كل صف دراسي ابتداءً من مرحلة الروضة حتى الصف الثاني عشر .

وقد وضعت هذه المعايير بناء على مقاييس متعارف عليها دولياً مما يعني أنها تتلاءم مع معايير مناهج الدول التي يحصل طلابها باستمرار على أعلى معدلات في نتائج الاختبارات الدولية . بالإضافة إلى معايير المواد الدراسية ، فقد تم ايضاً إعداد ثلاثة أطر لمناهج جديدة في التربية البدنية والتربية الأسرية والتربية القيمية تساعد المدارس المستقلة على إعداد دروس هذه المواد ، ومن أجل التطبيق السلس لمعايير المناهج وفر المجلس الأعلى للتعليم ثلاثة مصادر أساسية للمعلمين لمساعدتهم في القيام بعملية التدريس وتوفير بيئة تعليمية جاذبة تمثل ذلك في :

- مخططـــات العمل (وهي عبارة عن خطـــة طويلة المدى تساعد المعلم على فهم المعايير وتسهل عليه ترجمة المعايير إلى وحدات دراسية وخبرات تربوية) .
- مصادر تعلم يمكن أن يـــرجع إليها كل من المعلـــم والطالب وولي الأمر بحيث تغطي معايير المناهج في المواد الدراسية المختلفة .
- تعلم إلكتروني شمل جميع المدارس بتوفير مكتبات إلكترونية وكذلك توفير (لوح تعليمي إلكتروني – تابلت) لكل طالب كما تستخدم المدارس بدولة قطر أساليب وإستراتيجيـــات التعليم والتعلم حديثة ومتعددة تناسب أهداف الدرس وتراعي الفروق الفـــردية وتمايز الصفـــوف الـــدراسية ، مما يتيح فرص تعليمية متنوعة للطلبة وتعزز استيعابهم في بيئة تعليمية سليمة ومنظومة تربوية تتسم بالشمول وتكافؤ الفرص .

9- تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية :

حرصت دولة قطر على أن تنزل المعلمين منزلاً مباركاً لما له من أهمية ودور في العملية التربوية وذلك من خلال العمل على تحسين أوضاعهم المادية والمعنوية ورفع قدراتهم المهنية لذا نجد هذا الاهتمام طوال المسيرة التعليمية التي عرفتها قطر ففي الخطة الوطنية للتعليم للجميع أكدت الأهداف على رفع كفايات المعلمين والإداريين في ضوء المستجدات التربوية والتقنية ، وتحسين مكانة المعلم المادية والاجتماعية ، وكذلك تضمنت استراتيجية قطاع التعليم والتدريب أهدافاً تتعلق بتعزيز القدرات المهنية لقوة العمل التعليمية بحيث يكون جميع المعلمين والإداريين حاصلين على مؤهلات تدريس رسمية أو مرخص لهم وذلك بحلول عام 2016 م من خلال وضع خطة فاعلة لبناء وتطوير وتعزيز القدرات المهنية للمعلمين .

ومنذ أن اطلقت مبادرة تطوير التعليم في دولة قطر صاحبها الاهتمام بإعداد وتدريب المعلمين حيث تم إنشاء مكتب التطوير المهني التابع لهيئة التعليم بالمجلس الأعلى للتعليم حيث يقوم بعدد من الخدمات التعليمية والتدريبية منها :

- توفير برنامج إعداد وتدريب المعلمين الراغبين في الالتحاق بمهنة التدريس ، وتقديم الدعم والعون للمدرسين الجدد .
- التطوير المهني للمعلمين في إستراتيجيات التدريس ومحتوى المواد الدراسية .

كما أن مبدأ الاستقلالية أحد مبادئ مبادرة تعليم لمرحلة جديدة يتيح فرصاً لكل مدرسة بإعداد وتنفيذ برامج لتطوير كفايات هيئتها التدريسية في المجالات العملية والتربوية واستخدام التقنيات الحديثة .

ولقد أخذ المجلس الأعلى للتعليم منحى تربوياً في مجال تمهين التعليم وذلك من خلال إعداد المعايير المهنية للمعلمين الذين يعملون بمهنة التدريس بدولة قطر ، وتهدف هذه المعايير إلى تحديد مجموعة كبيرة من القدرات والمعارف التي ينبغي أن يتمتع بها المعلمون من أجل توفير تعليم ذي نوعية وجودة عالية وبما يدعم ويطور تعلم الطلبة .

وفي ضوء ذلك تم تأسيس نظام يحكم الإجراءات الخاصة بترخيص الافراد العاملين في مهنة التعليم ووضع إستراتيجية لاعتماد ومكافأة الأفراد .

كما تم إنشاء شبكة المعلم بدولة قطر والتي تهدف إلى العمل على تطوير أداء المعلمين وكفاءاتهم .

ومن جانب آخر فقد روعي ضرورة تخفيف الأعباء الإدارية عن المعلمين أثناء اليوم المدرسي ، وكذلك تحديد نصاب من الحصص يساعد المعلمين على الإبداع في العملية التعليمية .

10- تسخير التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع :

تتبنى دولة قطر سياسات علمية وتكنولوجية تركز على بناء الاقتصاد المعرفي، وقد ظهر ذلك جلياً في رؤية قطر 2030 وكذلك في إستراتيجية قطر الوطنية للتنمية 2011 – 2016 ، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال والمعلومات ففي إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب 2011 – 2016 تم اعتماد عدد من المشروعات المرتبطة بهذا المجال والتي تخدم حقل التعليم ومن هذه المشروعات - " مشروع 4.1 – إستراتيجية إدارية لاستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتحسين بيئة التعلم " .

- " مشروع 6.1 – قاعـــدة بيانات شامـــلة للتعليم والتـــدريب " والذي يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة للمعلومات والتخطيط في قطاع التعليم والتدريب .

كما تضمنت الخطة الوطنية للتعليم للجميع (2001) عدداً من الأهداف تتمثل في :

- تطوير استخدام الحاسب الآلي مادةً ووسيلةً .
- مكننة الإدارة المدرسية وربطها بشبكة الإنترنت وذلك من خلال برامج حوسبة المعلومات الإدارية وربطها بشبكة الإنترنت .

وانطلاقاً من تلك الأهداف والمشروعات تم تحقيق عدد من الإنجازات النوعية في مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية تحقيقاً لأهداف التعليم للجميع ، ومن أهم تلك الإنجازات :

التعليم الإلكتروني :

تم اعتماد خطة إستراتيجية لكل ما يتعلق بتوفير التطبيقات والحلول الإلكترونية من خلال مشروع التعليم الإلكتروني لتمكين الطلبة من عملية التعلم في أي وقت ويوفر البيئة التعليمية المشوقة ، كما إنه يسهم في إيجاد أساليب تعليم متطورة ومتنوعة تواكب خصائص المجتمع وتشبع احتياجات الطلبة ، ويقوم هذا المشروع على توفير جهاز لكل طالب ، وتوفير محتوى إلكتروني للمواد الدراسية ، وتوفير مكتبة إلكترونية ، كما يتضمن نظام إدارة التعليم (الطالب والمعلم) ونظام للتقييم الإلكتروني .

وستعمل تطبيقات التعليم الإلكتروني بشكل متكامل لتحقيق الميزات التالية:

- مساعدة أعضاء المجتمع المدرسي في التواصل والحصول على المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات
- تمكين أولياء الأمور من التواصل مع المدرسة وتتبع أداء أبنائهم .
- توفير مؤشرات الأداء لمتخذي القرار .
- توفير أدوات تأليف الدروس Authoring Tool للمعلمين .
- توفير تعليم مباشر Online للطلبة .
- توفير التقييم المستمر للطالب في الغرفة الصفية .
- توفير نظام إدارة الصف الدراسي .
- تمكين الطلبة وأولياء الأمور من التعلم والوصول إلى مصادر التعلم في أي وقت وأي مكان .

خدمات وتسهيلات إلكترونية لكل من الطالب والمعلم :

- خدمات تم توفيرها من تطبيق نظام إدارة التعلم (LMS) :

بالنسبة للطالب :

- حل الواجبات إلكترونياً .
- بريد إلكتروني دائم وآمن لكل طالب .
- التواصل بين الطالب والمعلم من خلال المحادثات الشخصية .
- الأجندة الشخصية بالطالب لتدوين المهام .
- إنجاز الملف الشخصي للطالب .
- توفير محتوى إلكتروني لعدد من المناهج .
- توفير جهاز لوحي لكل طالب (الحقيبة الإلكترونية) .
- توفير خدمة الاطلاع على نتائج الثانوية العامة من خلال موقع المجلس .
- خدمة الوصول لمكتبة المدرسة إلكترونياً للمدارس التي طبق فيها المشروع .

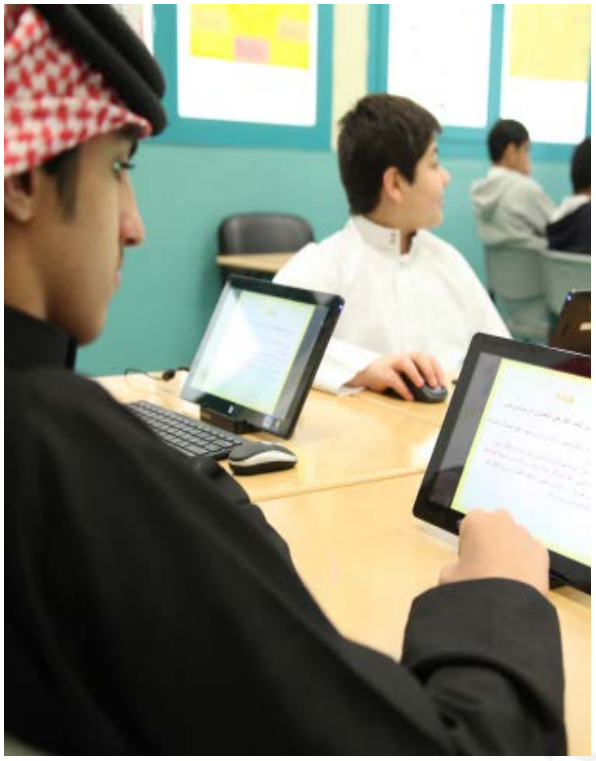

بالنسبة للمعلم :

- رفع وتصحيح الواجبات والتقويمات إلكترونياً .
- توفير بريد إلكتروني دائم وآمن لكل معلم .
- التواصل بين المعلم والطالب من خلال المحادثات الشخصية .
- شبكة المعلمين المبدعين للتواصـــل بين معلمي المدارس المستقلة بهدف تبادل الخبرات ومحتويات المواد .
- الأجندة الشخصية لتدوين المهام .

تطوير شبكات المدارس لتلائم مشروع التعليم الإلكتروني :

- متابعة وتكليف الشـــركات للقيام بصيـــانة وإصلاح وتأجير آلات التصوير للمدارس المستقلة .
- بناء شبكات مدارس الفوج التاسع .
- تحديث الأجهزة الإلكترونية في عدد من المدارس المستقلة بالأجهزة التكنولوجية

التسجيل الإلكتروني للطلبة :

تم تطبيق نظام التسجيل الإلكتروني للطلبة بحيث يتمكن أولياء الأمور من تسجيل الطلبة في المدارس المستقلة من خلال موقع إلكتروني علي شبكة الإنترنت، كما تم توفير نظام (أين مدرستي) الذي يتيح لأولياء الأمور تحديد المدرسة التي يتبع أنباؤهم لها جغرافياً .

أتمتة البرامج والأنظمة الإلكترونية :

حرص المجلس على تحويل جميع معاملاته والإجراءات الخاصة بالعملاء في المدارس والمجتمع وأجهزة المجلس من خلال أنظمة إلكترونية تهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة وجودتها ، وتمثل ذلك في أنظمة المتابعة والمراقبة للمدارس ، والأنظمة المالية والإدارية إضافة إلى الموارد البشرية ، وقد تطورت الخدمات المقدمة وتميزت بسهولة وبجودة ضمن السياسات المعتمدة وتقليل الوقت والجهد وسرعة اتخاذ الإجراءات .

11-المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف ، وفي تنفيذ الإستراتيجيات في مجال التعليم للجميع وللاستراتيجيات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي .

إيماناً من دولة قطر بأن التعليم حق اساسي للإنسان ، كما أنه عامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة من ناحية ولتحقيق ايضاً السلام والاستقرار بين الدول من ناحية أخرى .
لذا فقد جاءت الوثائق السياسية والتنموية والتربوية لدولة قطر لتؤكد على مبدأ التعليم للجميع ، ويتضح ذلك فيما ورد في البند الثاني من وثيقة الإ ستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة قطر التي صدرت عام 1996 م ، ونصت على ضرورة إلزامية التعليم الأساسي لجميع المواطنين ومجانيته لهم في مختلف مراحله بهدف تنمية رأس المال .

ولقد شاركت دولة قطر بقية شقيقاتها من دول العالم في فعاليات المؤتمر العالمي للتعليم للجميع الذي عُقد في (داكار) بالسنغال عام 2000 والذي في ضوء قراراته تم وضع خطة وطنية للتعليم للجميع في دولة قطر مرتكزة على الأهداف الستة للتعليم للجميع وذلك في ضوء صدور القرار الوزاري رقم (46) لسنة 2001 م بتشكيل لجنة وطنية حددت مهمها على النحو الآتي :

(1) العمل على حشد الموارد الفنية والإدارية والبشرية والمادية ، والسعي للحصول على كافة مصادر الدعم الحكومي والخاص ودعم المنظمات الدولية والصناديق الإقليمية لتعزيز الخطط الرامية إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع في دولة قطر .

(2) إعادة النظر في تصميم الخطط والإستراتيجيات المطبقة حالياً وتحديد مدى ملاءمتها لأهداف وطموحات القرن الحادي والعشرين

(3) تنسيق الجهود مع كافة الأجهزة والقطاعات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بمجالات التربية والتعليم للتوصل إلى رؤية مشتركة بشأن أولويات تحقيق أهداف التعليم للجميع بدولة قطر .

(4) العمل على وضع برامج عمل ضمن مدة زمنية معينة ، وتكلفة مالية محددة ، وربطها بتحقيق أهداف التعليم للجميع .

(5) إعداد الخطة الوطنية للتعليم للجميع في دولة قطر ، في فترة زمنية ملائمة ، مع مراعاة الاستفادة من الخطط السابقة وما واجهها من صعوبات ومعوقات .

(6) تعزيز دور أجهزة الإعلام المحلية في التعريف بأهداف وخطط التعليم للجميع ، ومتابعة الإنجازات التي تحققها الدول الأخرى في هذا المجال .

كما شاركت دولة قطر في جميع الفعاليات التي تمت والمتعلقة بالتعليم للجميع إن كان ذلك إقليمياً أو دولياً ، وكانت على تواصل مستمر مع مكتب اليونسكو ببيروت ومكتب اليونسكو بالدوحة طوال فترة العمل لتحقيق أهداف التعليم للجميع (2001 – 2015) وذلك من خلال اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم أو عن طريق تسمية منسق وطني لها بخصوص هذا الأمر .

كما جاء عدد من أهداف ومشروعات الإستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم والتدريب متسقة من أهداف التعليم للجميع والتي اشتملت على عدد من مؤشرات أداء رئيسية يتم مراجعتها بصفة دورية للتأكد من تحقيق أهداف الإستراتيجية .
وفي عام 2007 أعدت دولة قطر تقرير منتصف العقد للتعليم للجميع والذي برز فيه مدى تقدم العملية التعليمية في قطر نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع .
وتحظى جوانب وإجراءات متابعة العملية التعليمية بأهمية كبيرة وذلك من خلال هيئات ومكاتب وإدارات المجلس الأعلى للتعليم خاصة من هيئتي التعليم والتقييم ، هذا بالإضافة إلى تقديم التقارير الدورية لما تم إنجازه كل عام في ضوء الأهداف المنشودة والتي يتم في ضوئها إعداد تقرير يقدم لمجلس الوزراء وينشر في وثيقة رسمية عن إنجازات الدولة .

12-الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع

تميزت عدد من الآليات القائمة الآن والمرتبطة بالعملية التعليمية ، بتعزيز فرص التعليم للجميع بما يسهم في تسريع تحقيق التعليم للجميع ، حيث يعمل المجلس الأعلى للتعليم وفقاً لإستراتيجية وطنية لقطاع التعليم والتدريب والتي هي جزء من إستراتيجية وطنية للدولة ، وتتسق هذه الإستراتيجية مع رؤية قطر 2030 .
وتتضمن هذه الاستراتيجية عدداً من المشروعات والأهداف التي تتعلق بتجويد التعليم عن طريق مواءمة مناهج التعليم من الروضة إلى الصف الثاني عشر مع التعليم العالي ومهارات العمل واحتياجات الطلبة المتنوعة ، والاستخدام الأمثل والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الطلبة والمعلمين والمدربين وإدارة التعليم التي تشمل (نظام إدارة التعلم – تطوير المحتوى الإلكتروني للمواد الدراسية ، تصميم الحقيبة الإلكترونية) وتعزيز القيم الوطنية القطرية وتحسين المعرفة بالثقافة العربية والإسلامية ، وتأمين مسارات متنوعة نحو التعليم التقني والمهني والتعليم العالي ، وزيادة مشاركة أولياء الأمور والمجتمع في التعليم ، وتطوير مهني مستمر وتدريب متواصل لجميع العاملين في قطاع التعليم ، وإعداد الطلبة للاقتصاد القائم على المعرفة من خلال برامج عالية الجودة في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي .
وتستمر قطر في الاستثمار بشكل مكثف في قطاع التعليم والتدريب حيث يمثل الإنفاق على التعليم قرابة 13% من الإنفاق الحكومي لعام 2014 م .

ومن العوامل المسببة لهذا الإنفاق المرتفع عدم فرض رسوم دراسية على طلبة المدارس وتكلفة المبنى المدرسي وما يلحق به من خدمات وتسهيلات ومرافق .

ولتوفير المتطلبات الأساسية لنجاح الإستراتيجية تم تأسيس بنية إدارية داعمة لإدارة ودعم تنفيذ مشاريع إستراتيجية التعليم والتدريب وتضم لجنة تسييرية يرأسها سعادة وزير التعليم ومكتباً لإدارة المشاريع لتوفير الدعم والتوجيه في مجال إدارة المشاريع ، وفريقاً لإدارة برنامج إستراتيجية التعليم والتدريب ، إضافة إلى الفرق المختصة بالمشاريع المختلفة والتي يقودها مديرو المشاريع .

وإضافة إلى المبادرات التي يقودها المجلس الأعلى للتعليم ، يسهم العديد من الشركاء في قطاع التعليم والتدريب والشركات في القطاعات المشتركة مباشرة أو بشكل غير مباشر في تحقيق إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب ومن شركاء المجلس في هذا المجال جامعة قطر ، ومؤسسة قطر ، وكلية شمال الاطلنطي في قطر ، وكلية المجتمع ، ووزارة الدفاع والداخلية ، وكلية قطر لعلوم الطيران ، وشركة قطر للبترول وجامعة ستتدن في قطر ، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

القسم الخامس

وجاهة إطار التعليم للجميع

القسم الخامس

وجاهة إطار التعليم للجميع

إن إعلان مؤتمر جومتيان بتايلاند مارس 1995 وما نصت عليه المادة الأولى منه حول التعليم للجميع على أنه « ينبغي تمكين كل شخص من الإفادة من الفرص التربوية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعليم ، والوثائق الدستورية ورؤية قطر 2030 والوثائق التنموية والتربوية لدولة قطر تؤكد على مبدأ التعليم للجميع ، ونظراً لوجود قصور في العديد من دول العالم تجاه قضية التعليم للجميع ، أتخذ المؤتمر العالمي للتعليم للجميع الذي عُقد في داكار أبريل 2000م قراراً طالب فيه دول العالم بوضع خطط وطنية للتعليم للجميع وترتكز على الأهداف الستة للتعليم للجميع .

وقد سعت دولة قطر منذ اعتماد أهداف التعليم للجميع إلى تحقيقها والالتزام بها ، فقد تم إعداد الخطة الوطنية للتعليم للجميع (2003) والتي جاءت متسقة ومكملة للخطط التعليمية الوطنية ، كما تم تعيين منسق وطني للتعليم للجميع ، وتشكيل فرق وطنية لإعداد الخطط والتقارير والإشراف على تنفيذها ، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من اللقاءات والندوات وورش العمل الإقليمية والدولية والوطنية ، والالتزام بتقديم التقارير الوطنية مثل تقرير تقييم منتصف العقد للتعليم للجميع .

ولعل من أبرز الإيجابيات والإضافات للخطة وبرامجها على الجوانب التعليمية في دولة قطر :

- وجود إطار دولي موحد يضم جميع الدول المنضمة لليونسكو ويؤطر عملها لتحقيق الأهداف التربوية ، ويسمح بتبادل الخبرات والتجارب التربوية الرائدة في هذا المجال .
- الاهتمام بمبدأ المحاسبية والرصد والمراقبة من أجل التطوير والتحسين وتحقيق الأهداف المنشودة بجودة عالية وفق مؤشرات دولية معتمدة .
- بناء القدرات والكفاءات المحلية من خلال تقديم مجموعة من الورش التدريبية وخاصة في مجال الاحصاءات وجمع وتحليل البيانات وفق مؤشرات الأداء .
- إعطاء مزيد من الاهتمام بالبيانات والإحصاءات ودقتها وتسلسلها وضرورة توثيقها ، وبالتالي توظيفها في التقارير المختلفة المحلية والإقليمية والدولية ، سواء التقارير التعليمية أو تقارير التنمية البشرية .
- القاء الضوء على المبادرات والبرامج التطويرية المحرزة في المجال التعليمي بدولة قطر .
- افساح المجال لمزيد من التشاركية وتبادل الخبرات على المستوى الوطني من خلال فريق إعداد التقارير ، وعلى المستوى الدولي من خلال اللقاءات والندوات التي يتم فيها تقاسم الخبرات والمبادرات الرائدة في مجال جودة التعليم وتحسينه .

ومن حسن الطالع فقد تلاقت أهداف التعليم للجميع مع الغايات الرئيسية لرؤية قطر الوطنية 2030 فكل منها يسعى إلى تحقيق تعليم ذي جودة عالية والارتقاء بالمخرجات التعليمية وتوسيع البنى التحتية وإلزامية التعليم ومجانيته بل إن أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 سعت إلى أبعد من ذلك من خلال تأكيدها على القيم والمحافظة على التراث ، وتشجيع النشء على الإبداع والابتكار وتنمية القدرات ، وربط التعليم بالرياضة والثقافة من خلال المشاركة في مجموعة واسعة من الأنشطة الثقافية والرياضية ، كما أنها شملت البحث العلمي وتمويله وعلى أن يقوم ذلك على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة ومراكز البحوث العالمية .

القسم السادس

آفاق ما بعد العام 2015 م

القسم السادس

آفاق ما بعد العام 2015

لقد واجه التعليم في دولة قطر العديد من التحديات والقضايا التي كشف عنها تحليل الوضع الراهن للتعليم والتدريب في الدولة من خلال الإستراتيجية التنموية الوطنية لدولة قطر ، وبالأخص إستراتيجية التعليم والتدريب ، والتي سعت إلى التغلب على التحديات الحرجة التي تواجه قطاع التعليم والتدريب ومن أبرزها ضعف التحصيل التعليمي في الرياضيات والعلوم واللغتين العربية والإنجليزية ، وضعف الوعي بقيمة التعليم ، والعزوف عن مهنة التدريس ، والنمو المتسارع لعدد الملتحقين بالتعليم في ظل انفتاح الدولة وتطورها الاقتصادي والصناعي والعمراني .

وقد جرت مراجعة للتقدم في تنفيذ استراتيجية قطاع التعليم والتدريب والإنجازات التي تمت في عام 2013 . والتحديات التي تمت مواجهتها مع الأخذ بعين الأعتبار تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع ، وقد نجح المجلس في تحقيق معظم أهداف التعليم للجميع وتنفيذ عدد من مشاريع إستراتيجية التعليم والتدريب المصممة لتساهم في تحقيق النتائج القطاعية المرصودة فقد جرت مراجعة شاملة للمنهاج الوطني من الروضة حتى الصف الثاني عشر ، وتم وضع أول إطار وطني جديد للمناهج ، كما تم تدريس اللغة العربية والتاريخ القطري والإسلامي في المدارس الخاصة ، والتوسع في توظيف التكنولوجيا المتطورة والمبتكرة في التعليم ، كما تم وضع إطار وطني للمؤهلات ، وزاد عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس والجامعات ، كما تحسن مستوى أداء الطلبة في الاختبارات الوطنية والدولية مع الحاجة إلى مزيد من التقدم والتحفيز للطلبة وآبائهم فيما يتعلق بقيمة التعليم ، كما تبين ضرورة إضافة مبادرتين جديدتين هما توفير المزيد من فرص تعليم الطفولة المبكرة العالي الجودة ، والمبادرة الثانية التحقق من حصول الطلبة على مهارات القراءة والكتابة والحساب الملائمة لأعمارهم في الصفوف الثلاثة الأولى وفي سنوات الانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى .

لقد جاءت تقارير الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة التقرير الثالث 2013 موضحة مدى التقدم الذي أحرزته دولة قطر فقد صنفتها في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً ، وهذا بفضل توجيهات ودعم القيادة الرشيدة للدولة للتنمية البشرية وتأكيدها عليها في جميع المناسبات والمحافل المحلية والدولية .

لقد حققت دولة قطر المرتبة الأولى عربياً و(36) عالمياً في دليل التنمية البشرية وهي كما ذكرنا سابقاً ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً وبلغ مؤشر التنمية البشرية 834 , 0 وفي مجال المساواة بين الجنسين وعدم التمييز حققت دولة قطر المرتبة (117) دولياً ، أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد زاد ليصل إلى (77,987) دولاراً أمريكياً ، كما أنه تم تحقيق تقدم ملحوظ في مجال الصحة فيما يتعلق بالتحصين ضد الأمراض والحد من انتشار الأمراض المعدية والأوبئة ، وفيما يتعلق بالتعليم فقد حققت معدلات مرتفعة في الإلمام بالقراءة والكتابة (96,3) وكذلك في معدلات الالتحاق الاجمالي بالمرحلة الابتدائية (103) والثانوية (94) ، كما أنها حققت نسبة عالية في نسبة العاملين من السكان بلغت 89,9% وانخفاض نسبة البطالة بين السكان . [1]

وفيما يلي عرض لأهداف داكار الستة وخلاصة ما تحقق فيها والتحديات والخطط المستقبلية :

---

(1) تقرير التنمية البشرية 2013 WWW.UN.ORG/AR/ESA

Arabstates.undp.org/development/Human

الهدف الأول :

توسيعٍ وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً .

لقد حققت دولة قطر تقدماً ملحوظاً في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة فقد ارتفع معدل الالتحاق أكثر من مرتين 266 % خلال السنوات 2000/2001 – 2011 /2012 كما زاد عدد المباني المدرسية المخصصة لرياض الأطفال سعياً من الدولة لجعل هذه المرحلة جزءاً من السلم التعليمي ، كما أن وضعها للخطة الاستراتيجية للطفولة المبكرة وتوقيعها على اتفاقية حقوق الطفل تعد مؤشرات على حرص الدولة والتزامها بكافة المواثيق الدولية .

ويواجه هذا الهدف بعض التحديات ومنها :

- توفير عدد من مباني رياض الأطفال وذلك لاستيعاب الأطفال في هذه المرحلة ، خاصة أن هناك توجهاً لدى المجلس الأعلى للتعليم لجعل هذه المرحلة ضمن التعليم الإلزامي .
- توفير وتأهيل الكوادر الوطنية للعمل في رياض الأطفال .
- الحاجة إلى فتح رياض جديدة خارج الدوحة العاصمة تواكب المد العمراني مما يستلزم إعادة بناء الخريطة المدرسية الجغرافية .
- قلة وعي عدد من الأهالي بأهمية هذه المرحلة التعليمية في تكوين شخصيات وقدرات أبنائهم .

ولمواجهة هذه التحديات وإنجاز التقدم المطلوب فقد راعت الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم والتدريب ذلك من خلال :

1) مبادرة تعليم الطفولة المبكرة والتي تسعى لتحقيق الأهداف القصيرة المدى لوضع منهجية وطنية شاملة لتعليم الأطفال والمتمثلة في الآتي :

- إعداد منهاج تعليمي "تأسيسي" للفئة العمرية الأقل من 6 سنوات مع ضمان الشروط الملائمة والمهنيين المدربين والتطوير المهني المستمر ، إضافة للرصد والتقييم .
- توسيع فريق مرحلة التعليم المبكر في المجلس الأعلى للتعليم بهدف توفير دعم أفضل لرياض الأطفال الحالية والمقبلة .
- الاستثمار في التطوير المهني لفريق التعليم المبكر لاسيما ما يتعلق بقدرتهم على التدريب والإرشاد في مجال تطوير مهارات القراءة والكتابة والحساب .
- إنشاء أول مركز للمجلس الأعلى للتعليم يُعنى بمرحلة الأطفال دون سن الرابعة ويعمل في الوقت نفسه كـ " مختبر تعلم " يوفر المعلومات لاستخدامها في ظروف مماثلة في المستقبل (هذا المشروع قيد التنفيذ) .

2) إلزامية التعليم في مرحلتي الروضة والثانوية بهدف رفع معدل الالتحاق الصافي في جميع مراحل التعليم .
3) تحديث المناهج من الروضة وحتى الصف الثاني عشر بهدف تطبيق منهاج وطني عالي الجودة تم تطوير منهاج دراسي جديد عالي المستوى لمرحلة التعليم العام (الروضة إلى الصف الثاني عشر) على أن يبدأ تطبيقه وتجربته في جميع المدارس الحكومية عام 2017 .
4) خطة لتنمية القوى العاملة في التعليم وتطوير المؤسسات التعليمية بهدف تعزيز القدرات المهنية للمعلمين بحيث يكون جميع المعلمين والمدربين حاصلين على مؤهلات تدريس رسمية أو مرخص لهم بحلول عام 2016 .

الهدف الثاني :

العمل على أن يتم بحلول 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي وإكمال هذا التعليم ، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية .

لقد بذلت الدولة جهوداً حثيثة لتعميم التعليم الإلزامي ونشره من خلال مجموعة واسعة من الآليات ممثلة في قانون إلزامية التعليم وإجراءات تطبيقه ووضع السياسات والاستراتيجيات والخطط التنفيذية لتطويره وتحسينه .

وقد حققت دولة قطر تقدماً ونتائج ملموسة في مؤشرات التعليم للجميع للهدف الثاني فقد زادت معدلات القيد الإجمالي والصافي ، وانخفضت معدلات الإعادة وفي المقابل زاد معدل الانتقال والبقاء في الصف الخامس مما يعني زيادة الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي ، كما زادت نسبة المعلمين المؤهلين والحاصلين على مؤهلات تعليمية وزاد الإنفاق على التعليم ، ومن هنا نلاحظ تحقيق دولة قطر لمعظم المؤشرات الخاصة بهذا الهدف .

وهناك بعض التحديات التي تواجه التعليم في هذه المرحلة وهي عزوف القطريين الذكور عن مهنة التدريس ، وضعف دافعية الطلبة للتعلم والحاجة إلى مزيد من البرامج التدريبية المتخصصة لرفع كفاءة المعلمين التدريسية .

وقد راعت الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب 2011- 2016 ذلك من خلال برامجها ومشاريعها الآتية :
1) مبادرة مهارات الحساب والقراءة والكتاب ، وقد تم التركيز على هذه المبادرة باعتبار أن هذه المهارات هي الأساسية لنجاح الطلبة المستقبلي وأهداف المبادرة :
- إعداد إطارات تعلم لمهارات القراءة والكتابة والحساب .

- مـــراجعة معايير وتقييمـــات مناهج تعليـــم الرياضيـــات واللغة العربية واللغة الإنجليزية ، والعمل على مجـــاراة أطر ومتطلبـــات الاختبـــارات الدوليـــة في مهارات القراءة والكتابة والحساب .
- تجريب برنامج تحسين معرفة الحساب في (6) مدارس ابتدائية .
- تجريب برنامج تحسين معرفة القراءة والكتابة في (6) مدارس ابتدائية .

2) دعم تعزيز القيم القطرية وهذا البرنامج يسعى إلى تصميم وإطلاق برامج تعليمية تغرس القيم الوطنية لدى الطلبة .

3) خطة لتطوير القوى العاملة والمؤسسات التعليمية في المجال التربوي ، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز القدرات المهنية للمعلمين والعاملين بالمدارس ، وكذلك إلى وضع خطة فاعلة لبناء وتطوير القوى العاملة والمؤسسات التعليمية وتدريب المهنيين .

4) بناء قدرة استيعابية كافية للبنى التحتية للتعليم بهدف زيادة قدرة المدارس على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة بما يتماشى مع النمو المتوقع لأعدادهم ولتحسين جودة المباني المدرسية .
5) المنهاج الوطني المحدث من الروضة إلى الصف الثاني عشر والذي يهدف إلى تصميم وتنفيذ مناهج وطنية للتعليم ذات جودة عالية ، وكذلك تحسين برامج التدريب بالتوافق مع المعايير المهنية الوطنية .
6) المواءمة بينٍ البرامج التعليمية واحتياجات الطلبة تهدف إلى زيادة قدرة المؤسسات التعليمية على تلبية احتياجات الطلبة المتنوعة وفقاً لقدراتهم وميولهم ومواهبهم .
7) خطة شاملة للتواصل والتحفيز تهدف إلى تحفيز الطلبة إلى التعلم والارتقاء بمستوياتهم التعليمية مع زيادة التواصل مع أولياء الأمور والطلبة .
8) نظام تعليم متخصص لضمان تقديم تعليم عالي الجودة للطلبة ذوي الإعاقات وصعوبات التعلم من خلال زيادة نسبة المدارس المجهزة بالبنية التحتية اللازمة للطلبة ذوي الإعاقات المختلفة ، وزيادة قدرة المؤسسات المتخصصة وعدد الاخصائيين القادرين على العمل مع الطلبة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة .

الهدف الثالث :

ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعليم واكتساب المهارات اللازمة للحياة .

لقد أولت دولة قطر اهتماماً كبيراً برفع معدلات القرائية بين الشباب وكذلك بتطوير التعليم الثانوي ورفع نسب الالتحاق به وتنويعه، فقد وصل معدل القرائية للفئة العمرية(15-24) 99% في العام 2013 ، وزاد معدل الالتحاق الإجمالي ليصل إلى 98,6 في العام 2012/2013 م بزيادة مقدارها (9) نقاط مئوية عن العام 2000/2001 م ، كما تم تطوير مدارس التعليم المهني والتقني وعقد شراكات مع القطاع الخاص وجهات شبه حكومية، أضف إلى ذلك تم تطوير مؤسسات التعليم التقني ما بعد الثانوي ، وبالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة إلا أنه مازال هناك بعض التحديات التي تواجه التعليم التقني والمهني:

- عزوف الشباب عن الالتحاق بالتعليم المهني والتقني .
- عدم وجود مدارس خاصة بالتعليم المهني والتقني للفتيات .

وللتغلب على هذه التحديات وتحقيقاً لطموحات الدولة ورؤيتها فقد تضمنت الإستراتيجية مجموعة من النتائج الموجهة إلى رفع مستوى التعليم المهني والتقني وكذلك التعليم الثانوي ومنها :

1) تطوير نموذج تنظيمي في مجال التعليم التقني والتدريب المهني وتطوير القدرات اللازمة له ، وتتمثل مخرجات هذه النتيجة في :
   - جهاز الإشراف على التعليم التقني والتدريب المهني .
   - نموذج الاعتماد والترخيص .
2) تطوير إطار تنظيمي للمواءمة بين التعليم التقني والتدريب المهني مع قطاع التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ، وتشتمل هذه النتيجة على المخرجات الآتية :
   - إطار المؤهلات الوطني .
   - المعايير المهنية وهيئة الإشراف عليها .
3) برامج ومخرجات التعليم التقني والتدريب المهني تتسق مع احتياجات المجتمع القطري وسوق العمل وتتضمن المخرجات الآتية :
   - خطة لتطوير برامج متميزة للتعليم التقني والتدريب المهني تلبي احتياجات سوق العمل.
   - خطة لإرساء شراكات مع قطاع الأعمال لتطوير معطيات التعليم التقني والتدريب المهني .
4) زيادة الوعي بأهمية برامج التعليم التقني والتدريب المهني وتشتمل على المخرجات الآتية:
   - خطة لزيادة مستوى الوعي ببرامج التعليم التقني والتدريب المهني .
   - الدمج الفعال للتعليم التقني والتدريب المهني في الإرشاد المهني لزيادة المشاركة وتقليص معدلات التسرب .

الهدف الرابع :

تحقيق تحسين بنسبة 50 % في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015 ، لاسيما لصالح النساء ، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر للجميع .

لقد حققت دولة قطر تقدماً ملحوظاً في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية فقد انخفض معدل الأمية بين الفئة العمرية (15 سنة فأكثر ليصل إلى (2,5) في العام 2013 بعد أن كان (11,3) في عام 2001 ، وفي المقابل ارتفعت معدلات القرائية لتقارب

المائة بالمئة في الفئة العمرية (15-24) 99% وتصل إلى 97,5% في الفئة العمرية من (15 فأكثر) ، أما فيما يتعلق بمؤشر تكافؤ الجنسين فإن المؤشرات تبين عدم وجود فروق بين الجنسين بل إن المؤشر في بعض الأحيان يكون لصالح الإناث .
وبالرغم من التقدم المحرز والإنجازات المتحققة إلا أنه توجد بعض التحديات التي تواجه تعليم الكبار مرتبطة بالجانب النوعي وجودة التعليم وهي :

- توفير مصادر التعلم المختلفة التي تتناسب والتوجه نحو تعدد مصادر المعرفة .
- تدريب معلمي هذا النوع من التعليم وفقاً لأساليب التدريس الحديثة والمناسبة .
- توفير الخدمات والتسهيلات خاصة التقنية وتكنولوجيا التعليم .

وقد تضمنت إستراتيجية التعليم والتدريب 2011/2016م نتيجة قطاعية حول برامج تعليم الكبار وهي " توفير مجموعة واسعة من برامج التعليم الأساسي للكبار " واشتملت هذه النتيجة على مخرج واحد هو برامج مرنة لمحو أمية الكبار مع توفير فرص التدريب والتأهيل .

الهدف الخامس :

إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول 2015 .

حرصت دولة قطر على تحقيق المساواة والتكافؤ بين الجنسين دون تمييز من خلال مواد الدستور القطري وخاصة المادتين (18) و (34) ورؤية قطر الوطنية 2030 وكذلك المرسوم الأميري رقم (28) لسنة 2009 المتضمن الموافقة على انضمام دولة قطر لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

من الواضح أن دولة قطر قد حققت جميع المؤشرات الخاصة بإزالة أوجه التفاوت والتمييز بين الجنسين بل إن بعض المؤشرات كانت لصالح الإناث كما أنه لا توجد أية صعوبات أو تحديات تواجه تحقيق هذا الهدف فكل التشريعات والسياسات والقوانين تدعم إتاحة الفرص التعليمية المتساوية لجميع المواطنين دون تمييز .

الهدف السادس :
تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم ولاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة .

إن جودة التعليم وتحسينه يعد أحد القضايا الهامة التي تشغل فكر القيادة الرشيدة في الدولة وكذلك القيادات التربوية .
لقد حققت الدولة تحسناً ملحوظاً في الخدمات والمرافق والبرامج التعليمية وكافة جوانب العملية التعليمية ولعل من أبرزها :

1-المباني المدرسية :
توفير كافة الخدمات والمرافق بها من معامل وملاعب داخلية وخارجية ومكتبات ومرافق صحية ، مع توفير كافة اشتراطات الأمن والسلامة .

2 - المناهج والكتب الدراسية :
تطوير معايير لمناهج المواد الدراسية كافة وإعداد كتب دراسية بناءً عليها بالتعاون مع بيوت خبرة عالمية .

3- لجان استشارية :
تشكيل لجان استشارية من عناصر المنظومة التعليمية وخارجها ، لجنة للمعلمين ، ولجنة لأصحاب التراخيص والمدراء ، ولجنة لمجالس الأمناء ، بالإضافة إلى المجالس ومنها المجالس الطلابية ومجالس أولياء الأمور .

4-التنمية والتطوير المهني :
تقديم برامج تدريبية متنوعة لكافة عناصر المنظومة التعليمية ، بالإضافة إلى برامج متخصصة ، كما تم إعداد المعايير المهنية للمعلمين وقادة المدارس وتقديم برامج تدريبية للفئات المستهدفة حولها .

5- تحسين الأداء المدرسي والمحاسبية :
ويتم ذلك من خلال التقييم الدوري والاستثنائي للمدارس المستقلة والاعتماد الوطني المدرسي للمدارس الخاصة ، هذا بالإضافة إلى بطاقة تقرير الأداء المدرسي .

6- المدارس المتميزة :
بدأ استقطاب المدارس المتميزة في عام 2007 ، وقد تم افتتاح أول مدرستين في 2008 وهما مدرستي ديبيكاي للمهن الصحية ، ومدرسة لندن الدولية ، وفي عام 2009 تم افتتاح مدرسة شيربورن ، وفي عام 2013 تم افتتاح المدرسة الأسبانية

إن السعي نحو تحسين مستوى أداء الطلبة في الاختبارات الوطنية والدولية كأحد الجوانب النوعية التي تسهم في ضمان الامتياز لجميع الطلبة هو هدف منشود يتم من خلال الخطط التطويرية المشتركة بين هيئتي التعليم والتقييم ومراقبة أداء الطلبة طوال العام، ومن الملاحظ أن هناك تحسناً ملحوظاً في أداء الطلبة .

إن التأكيد على جودة التعليم والارتقاء به مستمر تحقيقاً لرؤية قطر 2030 وإستراتيجية التعليم والتدريب 2011-2016 وبالرغم من التقدم الذي تم تحقيقه في هذا المجال إلا أنه مازال هناك بعض التحديات التي تواجه هذا الهدف ومنها:

- تحسين مستوى المخرجات التعليمية والارتقاء بها .
- رفع كفاءة المعلمين والهيئات الإدارية بالمدارس .
- رفع دافعية الطلبة وتحفيزهم للتعلم .
- زيادة مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية .
- تحسين مستوى الطلبة في المهارات الأساسية (القراءة والكتابة والحساب) .
- تحسين مستوى المخرجات التعليمية .

وبناء على ذلك فقد وضع المجلس الأعلى للتعليم بعد إجراء تقييم منتصف المدة لإستراتيجية التعليم والتدريب قائمة بالمشاريع حسب النتائج والمخرجات والأهداف ونقاط الانطلاق وفق إستراتجية التنمية الوطنية 2011-2016 .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

01) رؤية قطر الوطنية 2030 – الأمانة العامة للتخطيط التنموي – الدوحة – سبتمبر 2013.
02) الخطة الوطنية للتعليم للجميع لدولة قطر – وزارة التربية والتعليم – الدوحة – ديسمبر 2003 .
03) تقرير دولة قطر حول تقييم منتصف العقد للتعليم للجميع – وزارة التربية والتعليم ، الدوحة أغسطس 2007 .
04) إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011 – 2016 ، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، الدوحة – الطبعة الأولى – مارس 2011 .
05) التقرير الوطني لدولة قطر – وزارة التعليم والتعليم العالي ، الدوحة ، سبتمبر 2008 .
06) التقرير الوطني عن تطوير التعليم في دولة قطر في ضوء خطة تطوير التعليم في الوطن العربي خلال السنوات 2005 وحتى 2009 ، المجلس الأعلى للتعليم ، الدوحة / مايو 2010 .
07) مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2013 ، الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، الدوحة ديسمبر 2013 .
08) الاحصائيات السنوية للتعليم في دولة قطر 2012 -2013 ، المجلس الأعلى للتعليم ، الدوحة 2014.
09) إنجازات المجلس الأعلى للتعليم ، المجلس الأعلى للتعليم – الدوحة – يونيو 2012 .
10) إنجازات المجلس الأعلى للتعليم والمشاريع المستقبلية للعام الأكاديمي 2013/2014 – المجلس الأعلى للتعليم ، الدوحة يونيو 2014 .
11) إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب 2011 – 2016 الأمانة العامة للتخطيط التنموي والمجلس الأعلى للتعليم ، الدوحة ، مايو 2011 .
12) آلية الاستعراض الدوري الشامل – دولة قطر – التقرير الوطني الثاني – وزارة الخارجية– مايو 2014 .
13) إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب مراجعة منتصف المدة ، المجلس الأعلى للتعليم الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، الدوحة مايو 2014 .
14) تعزيز قدرات الشباب القطري – ادماج الشباب في عملية التنمية – تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر ، الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، الدوحة يناير 2012 .
15) الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للتعليم www.sec.gov.qa .
16) تقرير التنمية البشرية 2013 www.un.org/ar/esa .

المجلس الأعلى للتعليم
SUPREME EDUCATION COUNCIL

التقرير الوطني
لتقييم التعليم للجميع
لدولة قطر 2000 – 2015 م

المجلس الأعلى للتعليم
الدوحة – يوليو 2014

اللغة
الالكتروني
المدارس
التعليمية
التعليم
الطلاب
وجود
تطوير
المدارس
الطالب
sec.qatar
@SEC_QATAR
secqatar
SEC_QTR
www.sec.gov.qa

sec.qatar

@SEC_QATAR

secqatar

SEC_QTR

www.sec.gov.qa

sec.qatar

@SEC_QATAR

secqatar

SEC_QTR

www.sec.gov.qa